سياسات إدارة البنوك التجارية و مؤشراتها

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٩٢٨ / ٢٠١٥/٣) مركز الايداع

ISBN **978- 9957- 594- 09- 1** ردمك

سياسات إدارة البنوك التجارية و مؤشراتها

الدكتورة : أحلام بوعبدلي

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- **هاتف: 00962 6 4659891 تلفاكس: 00962 6 4659892**
- **موبايل: 00962 795747460 موبايل: 00962 796295457**
- **هاتف السودان – الخرطوم 00249 918064984**
- **ص.ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي**
- **البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com**

daraljenanbook@gmail.com

سياسات

إدارة البنوك التجارية و مؤشراتها

الدكتورة

أحلام بوعبدلي

إهداء

إلـــــى

والـــداي حفظهما الله

زوجـــي الغـــالي

قرة عيني أبنائي

إيـــاد، زيـــاد و نـــــدى

مقدمة:

للبنوك دور مهم جدا في اقتصاديات الدول، فهي تساهم بشكل جوهري في تصعيد وتائر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و هذا الأمر يتطلب تفعيلها و إصلاح محيطها لزيادة كفاءتها و فعاليتها، ولتعمل على تحقيق أهدافها ، إستراتجيتها ، برامجها و غاياتها ضمن إطار البيئة المالية و المصرفية التنافسية، إضافة إلى سعيها لبناء مركز إستراتيجي مميز من خلال اعتماد سياسات مصرفية متعددة، حيث لهذه السياسات أهمية كبيرة في الحفاظ على مكانة البنك و نموه، و من أهم هذه السياسات نجد سياسة الإقراض، السيولة، الودائع، الاستثمار و كذا سياسة رأس المال، حيث يقوم البنك بصياغتها بغرض تسهيل و توضيح طريقة وشروط سير عملياته من إقراض، سيولة، استثمار،...إلخ ، بشكل يسهّل على جميع المستويات في البنك فهمها و العمل بها، و السهر على تطبيقها و تطويرها مما يضمن مرونة نشاط البنك، و هو ما يحتاجه في ظل البيئة المالية و المصرفية المعاصرة، التي تمتاز بالتغير السريع و التطور و الترابط، مما يحتم على البنك ضرورة التماشي معها و مسايرتها و التأقلم معها .

لهدا جاء هذا الجهد العلمي المتواضع ليوضح ماهية هذه السياسات و مكوناتها، و كذا أهم المؤشرات التي تساعد في تقييمها، و توضيح اتجاهها، آملين في ذلك أن ينال اهتمام الباحثين المهتمين بالنشاط المصرفي ، و إدارة البنوك.

الفصل الأول

تقييم الأداء و الرقابة كمدخل

لإدارة البنوك

مقدمة :

يعتبر موضوع تقييم الأداء و الرقابة البنكية من أهم مواضيع إدارة البنوك، فنظرا لأهمية القطاع البنكي في اقتصاديات الدول، و في تسهيل عمليات الوساطة المالية و تطويرها، أصبح من الضروري مراقبة عمليات البنوك، و تقييم أدائها، خاصة و أنها أصبحت تعمل في محيط متغير و يتميز بمزيد من المخاطر، يتطلب المتابعة و المراقبة لتفادي الوقوع في هذه المخاطر، أو على الأقل التقليل من تأثيرها عليها.

لهذا سنحاول في المبحث الأول من هذا الفصل التطرق للقوائم المالية للبنوك التجارية و مكوناتها، أما المبحث الثاني فسنعالج أحد أهم مواضيع الإدارة البنكية و هو تقييم الأداء البنكي، و ذلك بالتطرق لمفهومه و أهم ركائزه، إضافة إلى مستوياته و أهم مؤشراته.

ثم المبحث الثالث الذي نتناول فيها الأدوات المحاسبية و المالية لتقييم الأداء في البنوك التجارية، أما المبحث الأخير فسنعالج فيه موضوع الرقابة في البنوك التجارية.



المبحث الأول

القوائم المالية للبنوك التجارية

تعتبر القوائم المالية للبنك بمثابة خريطة يمكن بواسطتها التعرف على الوضعية المالية للبنك سواء في الماضي أو في الحاضر، وبالتالي تساعدنا على معرفة كيف ستكون في المستقبل.

وتتمثل القوائم المالية لأي بنك تجاري أساسا في: الميزانية (قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل (جدول الأرباح والخسائر) و خارج الميزانية .

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على هذه القوائم بالتفصيل.

المطلب الأول

نظرة على ميزانية البنك و قائمة الدخل

تعتبر ميزانية البنك و قائمة الدخل، من القوائم الأكثر استخداما سواء من طرف مدير البنك، العملاء (خاصة المودعين) وكذا السلطات التنظيمية، وذلك نظرا لما تحتويه من معلومات و بيانات حول وضعية البنك.

١.الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعرف الميزانية على أنها: "عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة، عمود خاص بالخصوم، أي الموارد المالية الموجودة في حوزة البنك، وعمود آخر خاص بالأصول (الاستخدامات)" [١].

إذا يمكننا القول أن الميزانية عبارة عن بيان يوضح لنا مقدار و تركيب موارد أموال البنك، و كيفية استخدامها في زمن معين، على أن يكون إجمالي موارد البنك من الأموال تساوي إجمالي استخدامات أموال البنك.

[١] ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص. ٢٧٤.

يمكن النظر إلى الميزانية أو حتى قائمة الدخل على أنهما قائمة من المدخلات و المخرجات المالية. ويمكن توضيح ذلك فيما يخص الميزانية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ٠١: ميزانية البنك كقائمة من المدخلات و المخرجات المالية

الميـــــزانيـــة	
المخرجات المالية	المدخلات المالية
استعمالات أموال البنك أو ما يعرف بالأصول:	موارد أموال البنوك أو الخصوم + رأس المال الخاص:
- نقدية وودائع مودعة في مؤسسات أخرى	- ودائع مودعة من قبل الجمهور
- الاستثمار في الأوراق المالية	- اقتراضات غير الودائع
- القروض والإيجار	- رأس المال الخاص لحاملي الأسهم

Source : Peter S. Rose, Commercial Bank Management, Mc Graw-hill, New york, United States, 2002, P. 110.

٢.قائمة الدخل (جدول الأرباح والخسائر):

"توضح قائمة الدخل الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية، مقارنة بالمصروف المستنفذة في تحقيقها "[٢]

ومنه يمكن أن نقول أن قائمة الدخل، توضح كم سينفقه البنك للحصول على الودائع و المصادر الأخرى للأموال، وذلك لإنتاج دخل من خلال استخدامات هذه الأموال.

و يمكن تلخيص المدخلات و المخرجات المالية لقائمة الدخل في الجدول التالي:

[٢] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص. ٩.

الجدول رقم ٠٢ : قائمة الدخل للبنك على شكل مدخلات و مخرجات مالية

قائمـــة الدخـــل	
المخرجات المالية	**المدخلات المالية**
الدخول الناتجة عن استخدام أموال البنك، و كل الموارد الأخرى لإنتاج وبيع الخدمات: **- دخل القروض** **- دخل الأوراق المالية** **- الدخل على الودائع المودعة في مؤسسات أخرى** **- دخل الرسوم على الخدمات المتنوعة**	**تكلفة الحصول على الأموال و كل الموارد اللازمة لإنتاج خدمات:** **- تكاليف الودائع** **- تكاليف الإقتراضات من غير الودائع** **- تكاليف الموظفين** **- نفقات ثابتة** **- الضرائب**

Source : Peter S. Rose, Op.Cit., P. 110.

المطلب الثاني

مكونات القوائم المالية للبنك التجاري

تحتوي القوائم المالية على مجموعة من البنود و العناصر، يمكن التطرق لها بنوع من التفصيل فيما يلي:

١.مكونات ميزانية البنك:

كما ذكرنا سابقا، تتكون ميزانية البنك من أصول و خصوم يمكن تفصيلها فيما يلي:

١,١.أصول البنك: وتضم:

١,١,١.النقدية و المستحق لدى البنك: وتتكون من: النقدية الحاضرة و المستحقات على مؤسسات الودائع: حيث تشتمل على النقود و العملات الورقية و المعدنية، العناصر النقدية تحت التحصيل مثل الشيكات المسحوبة على بنك تجاري آخر، و تم تقديمها للبنك المركزي أو بنك مماثل لتحصيلها، الأرصدة الخاصة بالبنك المركزي و المستخدم لتلبية متطلبات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي، وكذا تبادل الشيكات بين البنوك في غرفة المقاصة، و أرصدة الحسابات المستحقة لدى بنوك أخرى، و التي تخدم

أغراض عديدة منها: تسهيل عملية تبادل الشيكات في غرفة المقاصة، أو لتغطية خدمات المراسلين[3].

١,١,٢.الاستثمارات في الأوراق المالية: تحتفظ البنوك التجارية عادة بمجموعة من الأوراق المالية و التجارية التي تستحق الدفع في آجال معينة، وتختلف فيما بينها من حيث درجة سيولتها. وهذا التباين في طبيعة الأوراق المالية و التجارية يعطي لها مرونة كبيرة، ويجعل منها مجالا مناسبا لكي تستثمر فيه البنوك التجارية مواردها، بحيث تستطيع أن تختار من الأنواع المختلفة ما تبغيه من أرباح و ما تريده من سيولة.

ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية شكل آخر من استخدام أموال البنوك مثل: أذونات الخزانة، الأسهم و السندات، الأوراق التجارية المخصومة.

وعموما يجب أن تراعي البنوك لدى استثمارها في هذه الأوراق ما يلي:

- مدى قابلية الورقة للتداول؛
- عائدها السنوي؛
- مدة استحقاقها و تاريخه؛
- المركز المالي للشركة صاحبة الورقة [4] .

١,١,٣. القـــروض: ويمثل غالبا أكبر عنصر في الأصول، وأهم جانب من استخدامات البنك، وهناك أنواع كثيرة و تقسيمات عديدة للقروض، فمثلا هناك نوع من التحليلات يقسم القروض وفق الهدف من الأموال المقترضة، و في هذه الحالة يتم تصنيف الأنواع التالية للقروض في ميزانية البنك: [5]

- قروض صناعية وتجارية؛
- قروض عقارية؛

[3] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص. ٥٦-٥٧ .

[4] حساب كعدان، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٧، ص.٣١.

[5] Peter. S.Rose, Op.Cit., P.115.

- قروض للمؤسسات المالية (مثل القروض المقدمة لمؤسسات إيداع أخرى، إضافة إلى شركات التأمين و التمويل و المؤسسات المالية الأخرى غير البنكية)؛

- قروض أجنبية (خارجية) تمنح لحكومات، وكالات و مؤسسات أجنبية؛

- قروض الإنتاج الزراعي، والتي تمنح للمزارعين و مربي الماشية؛

- قروض الأوراق المالية، و المقدمة لمساعدة المستثمرين و سماسرة و تجار الأوراق المالية أثناء قيامهم بعمليات المتاجرة؛

- القرض الايجاري، ويتضمن قيام البنك بشراء آلات ومعدات ثم تأجيرها للشركات لمدة معينة.

١,٢.خصوم البنك: والمتمثلة في موارد البنك، حيث يمكن تقسيمها إلى:

١,٢,١. موارد داخلية (ذاتية): وتتمثل فيما يقدمه أصحاب البنك التجاري من أموال لمباشرة العمل، إما بمساهمات مباشرة أي رأسمال المدفوع، أو بما يقررون إعادة استثماره من أرباح داخل البنك مثل: الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة، أو بناء على التزام قانوني مثل الاحتياطات.

كما تشمل الموارد الداخلية أيضا عنصر المخصصات لما لها من أهمية في البنوك، مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، مخصص اهتلاك الأصول الثابتة وغيرها. [٦]

١,٢,٢.موارد خارجية (غير ذاتية): وهي الموارد التي يحصل عليها البنك من غير المساهمين، و المتمثلة أساسا في الودائع المحصل عليها من المودعين، إضافة إلى موارد أخرى. فبالنسبة للودائع فلها أنواع كثيرة و تقسيمات عديدة، سنتطرق لها في الفصل الموالي.

أما الموارد الخارجية الأخرى فتشمل: القروض المحصل عليها من البنك المركزي، و البنوك الأخرى و من سوق رأس المال.

---

[٦] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨، ص ص. ٢٢-٣١.

فالاقتراض من البنك المركزي يعد اقتراضا قصير الأجل، إلا أن البنوك لا تلجأ إلى ذلك كثيرا لأن البنك المركزي لا يقرض للبنوك التي تكرر الاقتراض منه، أما الاقتراض من البنوك التجارية فيعد أيضا اقتراضا قصير الأجل، و يأخذ صورا من أهمها: اقتراض الاحتياطي الفائض، الاقتراض لمقتضى اتفاق اعادة الشراء وغيره. فالبنك يستطيع الحصول على كل ما يحتاج إليه من أموال إذا ما أبدى استعداده لدفع معدل الفائدة المناسب، وذلك بشرط أن لا تزيد كمية الأموال المقترضة على الحدود التي يضعها البنك المركزي، أو البنك المقرض. أما الاقتراض من سوق رأس المال فيعتبر إقراضا طويل الأجل يلجأ إليه البنك لغرض تدعيم رأسماله، وزيادة طاقته الاستثمارية[٧].

٢. مكونات قائمة الدخل: (جدول الأرباح والخسائر): كما ذكرنا سابقا فهو يوضح مقدار الدخل الذي تم الحصول عليه، والنفقات المنفقة خلال فترة زمنية معينة.

١,٢.جانب الإيرادات: ويضم إيرادات الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك، مثل فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية و المراسلين في الخارج، و كذا فوائد القروض و السلفيات و محفظة الأوراق المالية و التجارية.

كما يضم جانب الإيرادات العمولات التي يقبضها المصرف عن فتح الإعتمادات المستندية، و إصدار خطابات الضمان، و أيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية[٨].

٢,٢.جانب المصروفات: وهي إجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم التي يسدد مقابلها فوائد، مثل: المعاملات و الودائع لأجل، الودائع الادخارية و الالتزامات قصيرة الأجل، الديون طويلة الأجل و العمولات المدفوعة.

هذا بالإضافة للمصاريف الإدارية مثل الرواتب، والتي تعتبر من المصاريف المباشرة و الضرورية لقيام المصرف بأعماله بشكل جيد، و كذا المصاريف العمومية، مثل مصاريف الدعاية والإعلان والصيانة ... إلخ، و التي تعتبر من المصاريف غير المباشرة[٩].

---

[٧] **رضا صاحب أبو حمد، ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢، ص ص.٨٤-٨٦.**

[٨] **صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٤٣-٤٤.**

[٩] **زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ٢٠٠٠، ص.٤٩.**

٣.خارج الميزانية: وهي الأنشطة التي لا تظهر داخل الميزانية مثل: خطابات الضمان، التعاملات في أسواق الصرف الأجنبي، أو المتاجرة في المشتقات وعقود الخيار[١٠].

وهناك توسعات حديثة لعناصر خارج الميزانية في البنوك تم ملاحظتها حديثا:

- **خطابات الضمان:** التي فيها البنك يتعهد بضمان دفع قرض العميل المستلم من قبل الغير؛

- **مبادلات معدلات الفائدة:** ويتعهد فيها البنك بمبادلة دفعات الفائدة على سندات الدين مع طرف آخر؛

- **عقود الخيارات و المستقبلية لسعر الفائدة:** وفيها يوافق البنك على تسليم أو استلام أوراق مالية إلى أو من طرف آخر عند سعر مضمون؛

- **التزام القرض:** وفيه يتعهد البنك بإقراض كمية محددة من الأموال في المستقبل عند تاريخ استحقاق الالتزام؛

- **عقود معدل التبادل الأجنبي:** وفيها يوافق البنك على تسليم أو استلام عملات أجنبية.

المشكلة المرتبطة بتعاقدات خارج الميزانية هي أنها تعرض البنك لخطر إضافي[١١].

[١٠] السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية (نظرة معاصرة)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص.٦٦-٦٨.

[11] Peter. S. Rose, Op. Cit., P.122-123.

المبحث الثاني

تقييم الأداء في البنوك التجارية

نظرا للمكانة المهمة التي تحتلها البنوك في مختلف اقتصاديات العالم، فقد أصبح من الضروري الاهتمام بها، ومتابعتها وتقييم أدائها للحفاظ عليها وعلى الاقتصاد ككل.

المطلب الأول

مفهوم تقييم الأداء في البنوك التجارية وأهم ركائزه

سنحاول عرض مفهوم تقييم الأداء بصفة عامة و في البنوك التجارية، وكذا أهم الركائز التي يقوم عليها هذا النظام.

١.**مفهوم تقييم الأداء**: "يعتبر تقييم الأداء وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة."[١٢]

وعموما منذ الثمانينات وبعد اختفاء عملية تأطير القروض، وزيادة المنافسة الدولية، وكذلك زيادة المخاطر نتيجة لارتباط اقتصاديات الدول و أسواقها المالية، كل هذه العوامل أثرت على ربحيه المؤسسات أو البنوك، وهو الأمر الذي أدى إلى اللجوء دائما إلى تقييم الأداء، وهذا للتأكد من وضعية البنك وتطوره، سواء عبر السنوات أو مقارنته بغيره من البنوك التي تعمل في نفس المجال[١٣].إذا يمكننا القول أن عملية تقييم الأداء هي عملية لمقارنة ما تم انجازه مع ما تم تخطيطه من طرف الإدارة بغرض تحسين الأداء و تطوير.

٢.**مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية**: " يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية، إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها "[١٤].

---

[١٢] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣٢.

[13] **Banque Editeur, le Guide des Métiers de la banque, Banque Editeur, France, 2001, P.15٢.**

[١٤] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣٢.

" إن تقييم أداء المصرف هي السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الإدارات المختلفة، ومراكز المسؤولية فيه الأهداف المحددة مقدما، و الوقوف على الانحرافات و تفسير أسبابها و تحديد أوجه التصحيح المناسبة"[١٥].

عموما يمكننا القول أن تقييم الأداء في البنوك التجارية، على أنه عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه من الأهداف التي كانت مسطرة من طرف البنك، مع ما تم تحقيقه فعلا، وذلك بغرض تحديد الانحرافات، بهدف تعزيز الانحرافات الإيجابية و معالجة السلبية منها.

٣.ركائز نظام تقييم الأداء: يتطلب نظام تقييم الأداء وحتى نظام الرقابة توافر مجموعة من المقومات، تساعد على الوصول لنظام قادر على تحقيق الغرض من انشائه، ومن أهم هذه الركائز:

- تحديد الأهداف؛
- وضع الخطة التفصيلية لإنجاز العمل؛
- تحديد مراكز المسؤولية؛
- تحديد معايير الأداء.[١٦]

٤.أهمية عملية تقييم الأداء في البنوك: لقد أصبحت عملية تقييم الأداء ضرورة ملحة في الوقت الحاضر خاصة في البنوك، وذلك للأسباب التالية:

- تمكننا من التأكد من حسن تخصيص و استخدام مستلزمات الإنتاج على النحو الأمثل، ففي القطاع المصرفي يتطلب توجيه الأموال المقترضة من المصارف نحو الاستثمار في مشروعات إنتاجية، القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات، انسجاما مع حسن إدارة و تشغيل الموارد المتاحة، وهذا ما تحققه عملية تقييم الأداء.
- تمكننا من التأكد من توازن الموارد و الإستخدامات؛
- الكشف عن الانحرافات بأنواعها، وتحديد المسؤولين عنها، وطريقة معالجتها وتلافي حصولها[١٧] .

[١٥] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٧، ص. ١٩٢.
[١٦] حسن كعدان، مرجع سبق ذكره، ص ص.٥٨-٦٢.
[١٧] المرجع السابق، ص ص . ٧٨-٨٠.

المطلب الثاني

مستويات تقييم الأداء في البنوك التجارية ومؤشراته

تختلف مستويات عملية تقييم الأداء حسب الهدف من العملية، كما أن هناك مؤشرات على أساسها تتم العملية، سنحاول فيمايلي التفصيل في ذلك.

١.**مستويات تقييم الأداء في البنوك التجارية**: من الطبيعي أن يختلف الحكم على مدى كفاءة المصارف التجارية في إنجاز أعمالها، باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم أدائها، و وجهة النظر المعبرة عن كل مستوى، و تتمثل هذه المستويات أساسا في:

١,١. **المستوى الوطني**: ويضم البنوك ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.

١,٢. **المستوى القطاعي**: أي على مستوى الجهاز المصرفي، وعلى رأسه البنك المركزي، وتستهدف قياس الكفاءة من ناحية اتساق قرارات القائمين على أمور البنك التجاري، مع السياسات النقدية و الإئتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.

١,٣. **على مستوى البنك التجاري ذاته**:وذلك يوضع مجموعة من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء البنوك التجارية من وجهة نظر واحدة، رغم صعوبة تحقيق ذلك، وتمكّن في نفس الوقت من التعبير إلى حد كبير عن وجهات النظر الثلاث السابقة[١٨].

٢.**مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية**: يعتبر استخدام النسب المالية من الأدوات المستخدمة في تقييم نشاط البنك، إذ تمكّننا من دراسة و قياس التغيير الزمني في النشاط، و كذا العلاقات بين العناصر المختلفة للنشاط.

١,٢. وظائف مؤشرات الأداء:يمكن إبراز أهم هذه الوظائف في:

- متابعة تنفيذ الأهداف لغرض التعرف على مدى تحقيق الإدارة للأهداف المقررة لها، في الوقت المحدد وبالحجم المحدد؛

[١٨] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٤٢.

- متابعة الكفاءة في الأداء لغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط، بأعلى درجة ممكنة من الكفاية، مع تجنب الإسراف و الخطأ في التنفيذ؛
- تقويم نتائج التنفيذ بعد تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن متابعة التنفيذ، و من البديهي أن يسبق ذلك تحديد الأهداف، و تحديد الخطط التفصيلية للإدارة و تحديد مراكز المسؤولية في البنك، وبناء على ذلك يتم تحديد معايير الأداء؛
- التنبؤ بما يمكن أن يستجد من تغيرات في المستقبل، والإعداد المسبق لها من خلال الاستفادة من الماضي[١٩].

٢,٢. أهم مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية:ويمكن تقسيمها إلى:

٢,٢,١. السيولة: والتي نقصد بها مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية، بدون خسائر في قيمتها، لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير. و تتمثل أهم مقاييس السيولة فيما يلي[٢٠]:

***المعيار النقدي:**

$$\frac{\text{نقدية + أرصدة لدى البنوك والمراسلين}}{\text{ودائع + أرصدة مستحقة للبنوك و المراسلين}}$$

*** نسبة الاحتياطي القانوني:**

$$\frac{\text{أرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{شيكات و حوالات + مستحق للبنوك + ودائع}}$$

*** نسبة السيولة:**

$$\frac{\text{نقدية + أرصدة لدى البنك المركزي+ أذون الخزانة+ أوراق مالية حكومية+أوراق مضمونة من الحكومة}}{\text{ودائع + مستحق البنوك + شيكات و حوالات}}$$

[١٩] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص. ١٦٨.
[٢٠] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠٢.

٢,٢,٢.توظيف الأموال: من أهم مقاييس توظيف الأموال في البنك التجاري:[٢١]

$$\text{*معدل إقراض الموارد المالية المتاحة} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع + حق الملكية}}$$

$$\text{*معدل إقراض الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

$$\text{*معدل استثمار الموارد المالية المتاحة} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع + حق الملكية}}$$

$$\text{*معدل توظيف الموارد المالية المتاحة} = \frac{\text{القروض+ الاستثمارات}}{\text{الودائع+ حق الملكية}}$$

$$\text{*معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض + الاستثمارات}}{\text{الودائع}}$$

٣,٢,٢.معدلات ملاءمة رأس المال[٢٢]:

$$\text{*معيار قدرة البنك على رد الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الودائع}}$$

$$= \frac{\text{رأس المال + الإحتياطات + الأرباح غير الموزعة}}{\text{ودائع وحسابات جارية+ ودائع البنوك والمراسلين}}$$

---

[٢١] محمد سويلم، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص. ٢٠٤.

[٢٢] سليمان أحمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٢.

حقوق الملكية

***معدل الأصول الخطرة** = ـــــــــــــــــــ

الأصول الخطرة

حقوق الملكية

***هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار** = ـــــــــــــــــ

الاستثمـــارات

القروض بدون ضمان عيني

***معيار مخاطر التوظيف** = ـــــــــــــــــــــــــ

حقوق الملكية

٤,٢,٢. الربحية:

يتم قياس ربحية البنك الإجمالية و مقارنتها مع البنوك الأخرى من خلال[٢٣] :

صافي الدخل (صافي الربح)

***العائد على حق الملكية** = ـــــــــــــــــــــــــــ

إجمالي حقوق الملكية

صافي الدخل (صافي الربح)

***العائد على الأصول** = ـــــــــــــــــــــــــــ

إجمالي الأصول

وهناك مؤشرات أخرى للربحية نذكر منها:[٢٤]

صافي الربح

***معدل العائد على رأس المال المدفوع** = ـــــــــــــــــــــــ

رأس المال المدفوع

صافي الربح

***معدل العائد على الودائع** = ـــــــــــــ

إجمالي الودائع

[٢٣] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص . ٨١-٨٢.
[٢٤] سليمان أحمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٠٢.

المبحث الثالث

الأدوات المحاسبية والمالية لتقييم

الأداء في البنوك التجارية

تعتمد البنوك التجارية على مجموعة من الأدوات و الوسائل المالية و المحاسبية لعملية تقييم الأداء، ويتوقف اختيار الوسيلة أو الأداة المناسبة على الغاية التي تستهدفها عملية تقييم الأداء.

المطلب الأول

الموازنة التقديرية ومحاسبة التكاليف

وهي من الأدوات التي تعتمدها البنوك في تقييم أدائها، وفيما يلي سنحاول عرض كل أداة بشيء من التفصيل:

١.الموازنة التقديرية:

١,١.مفهوم الموازنة التقديرية:

هناك العديد من التعاريف للموازنة التقديرية يمكن عرضها فيما يلي: "هي عبارة عن أداة مساعدة لتوضيح الصورة التي تكون عليها أنشطة المنشأة الاقتصادية، لما يتضمنه من أسس عملية و واقعية".[٢٥]

كما تعرف أيضا بأنها: "ترجمة لأهداف المشروع في خطة عمل مستقبلية، موافق عليها من المستويات الإدارية المسؤولة عن تنفيذها، وتعتمد عدة فروض معينة تتعلق بفترة زمنية مستقبلية."[٢٦]

[٢٥] خالد الراوي: التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، ٢٠٠٠، ص. ١٩٣.
[٢٦] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص. ١٢٧.

من خلال التعاريف المختلفة، يمكننا أن نستنتج أن عملية تقييم أداء البنك تكون من خلال إمكانية تنفيذ الخطة أو الخطط الموضوعة مسبقا. ويتم التعرف على ذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعة في الميزانية.

وعليه يمكن للبنك أن يعتمد على الموازنة التقديرية كأداة تخطيطية تمكنه من متابعة التنفيذ الفعلي من جهة، و تقييم النتائج من جهة أخرى.

١ ,٢.أنواع الموازنات التقديرية:

يمكن تقسيم الموازنات التقديرية وفقا لعدة معايير واعتبارات أهمها:

١ ,٢ ,١.الاعتبار الزمني:

أي المدة التي تغطيها الموازنة التقديرية، و هنا نلاحظ نوعين من الموازنات قصيرة و طويلة الأجل.

١ ,٢ ,٢ .طبيعة النشاط المخطط له:

ومن هنا نجد أيضا نوعين من الموازنات، موازنة العمليات الجارية و هي تهدف إلى تخطيط و رقابة الأنشطة الإنتاجية، و موازنة العمليات الرأسمالية، و تهتم بتخطيط برنامج الاستثمار و كيفية تمويله.

١ ,٢ ,٣. المعاملات الاقتصادية المخططة:

حيث تقسم المعاملات حسب موضوعها إلى ما هو متعلق بالسلع بصورتها العينية، ومنها ما يتعلق بالحقوق و الالتزامات المالية، و منها ما يتعلق بالنقدية، و عليه تصنف الموازنات إلى الموازنة العينية، الموازنة المالية، و الموازنة النقدية[٢٧].

١ ,٣. أهمية الموازنات التقديرية :

يحقق استخدام الموازنات التقديرية في البنوك ما يلي:

- دارسة مبكرة للمشاكل التي يمكن أن تعترض النشاط المصرفي، و الاستعداد لكافة التغيرات المرتقبة سواء على صعيد السيولة، أو تغير أسعار الفوائد، أو التضخم أو الانكماش؛

---

[٢٧] حسان كعدان، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٠١-١٠٤.

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للبنك، ودارسة بنية و تركيب عملائه من مودعين أو مقترضين، و مراعاة التنسيق بين مصادر الأموال المتوقعة و خطة استخدامها؛

- تحقيق الرقابة على أعمال البنك بمقارنة ما تم تنفيذه بالأهداف الموضوعة، و دراسة أسباب الفروقات، و العمل على تجاوز العناصر السلبية منها[28]؛

- تعد الموازنات التقديرية وسيلة اتصال فعالة بين الإدارة العامة و إدارة الفروع المصرفية، حيث يشارك مديرو الفروع و رؤساء الأقسام فيها، في إعداد الموازنات التقديرية ثم في تقديم التقارير الدورية التي تنص الأداء الفعلي، و مقارنته مع الموازنة التقديرية، و هكذا تبقى كل من الإدارتين على تماس و احتكاك مباشر ببعضهما، و تطلع الإدارة العامة على مجريات التنفيذ، و تزود بتوجيهاتها جميع الفروع التابعة[29].

٢. محـــاسبة التكـــاليف:

إن أي إدارة تهدف أساسا إلى تحقيق أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، لهذا كانت دراسة التكاليف أمرا ضروريا في كل القطاعات بما في ذلك البنوك.

٢,١ تعريف نظام محاسبة التكاليف و أهمية في البنوك:

لقد تم تعريف نظام محاسبة التكاليف على أنه:" نظام يقتضي إجراء مقارنة بين ما يحقق فعلا من كمية و قيمة عناصر التكاليف، وما يحدد من قبل، وتقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين الكلفة الفعلية والكلفة المعيارية، التي أصبحت وسيلة شائعة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء، فهي طريقة موجهة للمستقبل، و بالتالي اتخاذ الإجراءات و الخطوات اللازمة و السليمة عند القيام بالأنشطة و الأعمال"[30].

ولقد ظهرت ضرورة إعداد حسابات التكاليف للبنوك التجارية باعتبارها أداة، يمكن بها للإدارة التعرف على ما إذا كانت بنوكهم تؤدي أعمالها المختلفة بأقل تكليف ممكنة، وبالتالي تتيح لهم التعرف على ربحيه خدماتهم، والاستعانة بها كمؤشر في تحديد أسعار تلك الخدمات البنكية في السوق.

---

[28] صلاح الدسن حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص. ١٣٤.

[29] حسان كعدان، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٣٢-١٣٣.

[30] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الطبعة الثانية، دار المحمدية، الجزائر، ٢٠٠٠، ص.١٦٤.

وهكذا فإن محاسبة التكاليف تمكن الإدارة المصرفية من قياس تكلفة الخدمات المصرفية، و تحقيق الرقابة عليها، وتحسين اتخاذ القرارات الإدارية في كثير من مجالات العمل المصرفي٣١.وبالتالي فإن نظام محاسبة التكاليف يساعد على الرقابة على التكاليف، كما يساعد في اتخاذ قرارات خاصة في مجال التوسع في أداء بعض الخدمات التي يقدمها البنك، أو تقديم خدمات جديدة، أو فتح فروع بنكية جديدة، أو تقليص حجم بعض أنواع الخدمات.

٢,٢ أهداف نظام محاسبة التكاليف في البنوك:

يمكن القول أن أغراض محاسبة التكاليف في البنوك التجارية تتمثل في:

- الرقابة على النشاط البنكي؛
- تحديد تكلفة وحدة الإنتاج البنكي؛
- إمداد الإدارة بالأساس اللازم لاتخاذ القرارات؛
- إمداد الإدارة بكل البيانات الضرورية المتعلقة بعملية التشغيل و أداء الخدمات البنكية[٣٢].

المطلب الثاني

التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية

يعد التحليل المالي الوسيلة و الأداة الثالثة لتقييم الأداء في البنوك، فنظرا للأهمية الكبيرة للقطاع البنكي في اقتصاديات الدول، فإنه يتم استخدام أدوات التحليل المالي من أجل الحكم على نتائج هذا القطاع، و تقييم أداء أنشطته.

١.مفهوم التحليل المالي ، أهميته و أهدافه:

١,١.مفهوم التحليل المالي:

هناك مجموعة من التعاريف للتحليل المالي يمكن عرض بعضها فيما يلي:

" التحليل المالي عبارة عن مجموعة من المفاهيم، الطرق و الوسائل التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للمؤسسة، و الأخطار التي تواجهها "[٣٣].

" التحليل المالي عبارة عن عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق، مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة

---

[٣١] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص.٩٢.

[32] المرجع السابق، ص .٩٩.

[33] E.cohen, analyse financière, 4e edition,Economica,Paris,1997,p.7 .

التشغيلية و المالية للمشروع، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات"[٣٤]. "التحليل المالي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات المالية، و محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالأرقام التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف "[٣٥].فمن خلال التعريفات السابقة و غيرها، نلاحظ أنها تشترك جميعا في التركيز على تحليل أرقام و بيانات المشروع من أجل تقييم أدائه. و من هنا يمكننا القول أن التحليل المالي هو عبارة عن الأداة الأساسية لعملية تقييم الأداء، و التي تركز على القوائم المالية للبنك.

١ ,٢.أهمية و أهداف التحليل المالي:

يحتل التحليل المالي أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر، ليس في ميدان الإدارة المالية بل في محيط الأعمال كله، فالقوائم المالية تحوي أرقاما ضخمة تمثل نشاط المؤسسة، و ينبغي دراسة و تحليل وتفسير هذه الأرقام للحكم على المركز المالي و الائتماني للمؤسسة، و الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية المتبعة، تقييم الإدارة، و محاولة الاستفادة من كل ذلك في رسم الخطط وتوجيه السياسات[٣٦].

فالتحليل المالي أصبح ضرورة حتمية في جميع القطاعات، خاصة القطاع البنكي، نظرا لكونه يعطينا فكرة عن البيانات و المعلومات المتوفرة حول البنك، ويساعدنا على التنبؤ بها مستقبلا.

ويهدف التحليل المالي في البنوك إلى:

- التأكد من سلامة المركز المالي للبنك، من خلال تحليل بنوده وعناصره بشكل فردي، و بيان مدى كفاية توظيف الأموال المتاحة للاستثمار على القنوات المختلفة، مما يحقق للبنك نتائج إيجابية، يحافظ من خلالها على التوازن و التناسق بين الربحية و السيولة[٣٧]؛

---

[٣٤] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص.٠٣.

[٣٥] سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ١٩٩٧، ص .٢٢٥..

[٣٦] جميل توفيق، إدارة الأعمال (مدخل وظيفي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص. ٥٣٤.

[٣٧] فريد باز، التحليل المالي للمصرف: النسب المالية في إدارة الموجودات والمطلوبات، مجلة المصارف العربية، العدد ١٦٤، أوت ١٩٩٤، ص ص.٤٠-٤١.

- الرقابة المالية بما فيها الرقابة الداخلية، و التي تقوم بها إدارة البنك ذاتها، و الرقابة الخارجية، و التي يقوم بها مراقبو الحسابات و هيئات الأسواق؛
- التخطيط المالي و الذي يعتبر التحليل المالي الخطوة التمهيدية الضرورية للقيام به، ويتم على ضوء ذلك المعرفة التامة بالمركز المالي للمشروع؛
- تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التقديرية؛
- تحقيق تقييم الأداء[٣٨].

٢. أساليب و أدوات التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية:

يعتمد التحليل المالي عادة على مجموعة من المعلومات و البيانات، تتمثل أساسا في الميزانية (قائمة المركز المالي) و قائمة الدخل. و يتم استخدام مجموعة من الأساليب لتحليل هذه القوائم المالية، سنحاول التعرض لها فيما يلي:

٢,١. التحليل الأفقي للقوائم المالية:

يهتم هذا النوع من التحليل بمقارنة الأرقام و البيانات الموجودة في القوائم المالية مع بعضها، و لعدد من الفترات المالية المتتالية، وذلك لحصر و تحديد الفروق و التغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام و البيانات من فترة مالية لأخرى، للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار[٣٩].

٢,١,١.التحليل الأفقي للميزانية:

يشير التحليل الأفقي للميزانية إلى دراسة سلوك كل بند من بنود الموارد و الإستخدمات للميزانية، للتعرف على مقدار الزيادة أو النقص بالقيمة المطلقة و بالنسب المئوية، خلال فترة زمنية معينة[٤٠].

٢,١,٢. التحليل الأفقي لقائمة الدخل:

نفس الخطوات و الإجراءات التي اتبعناها عند إجراء التحليل الأفقي للميزانية، نتبعها عند إجراء التحليل الأفقي لقائمة الدخل، وذلك بمقارنة عناصر قائمة الدخل من

[٣٨] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٥٠.
[٣٩] عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٧، ص.٩٣.
[٤٠] رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص. ١٠٣.

إيرادات و مصروفات لفترات زمنية معينة، لتحديد مقدار الزيادة أو النقصان في كل من الإيرادات و المصروفات خلال فترة الدراسة.

٢,٢. التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية:

يقوم هذا النوع من التحليل على أساس إيجاد نسبة كل بند من بنود القائمة المالية، إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه، ويهدف إلى إيجاد الأهمية النسبية للبنود التي تظهر في القوائم المالية، من خلال المجموعة التي تنتمي إليها [41].

٢,٢,١. التحليل العمودي لميزانية البنك:

ويقصد به دراسة العلاقة بين بنود الميزانية في تاريخ معين، ويتطلب هذا التحليل إيجاد النسبة بين قيمة كل عنصر في الميزانية و القيمة الكلية للبنود كافة. و تعطي الميزانية بالنسب المئوية صورة عن القيمة النسبية لكل عنصر فيها و أهميته.

٢,٢,٢. التحليل العمودي لقائمة الدخل:

ويقصد به دراسة العلاقة القائمة بين بنود الإيرادات و المصروفات في تاريخ معين، و يتطلب هذا التحليل إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإيرادات إلى مجموع الإيرادات، و كذلك الأهمية النسبية لكل بند من بنود المصروفات إلى مجموع المصروفات[42].

---

[41] ابراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سبق ذكره، ص. ١٧٤.
[42] رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٠٧-١١٠.

المبحث الرابع

الرقــابة في البنـوك التجـارية

تعتبر عملية الرقابة أيضا إحدى وظائف الإدارة الرئيسية، و نظرا لأهمية العمليات التي يقوم بها القطاع المصرفي، أصبح من الضروري الرقابة عليها خاصة في ظل المتغيرات العالمية الراهنة.

المطلب الأول

مفهوم الرقابة، أنواعها و أساليبها

نظرا لأهمية عملية الرقابة في جميع أنواع المؤسسات، خاصة البنوك، سنحاول التطرق لها فيما يلي بالتفصيل، حيث سنحاول تعريف الرقابة، تفصيل أنواعها و محاولة تحديد أساليبها.

١.مفهـــوم الرقـــابة:

" الرقابة هي جوهر عملية الإدارة، تحتاجها كل المشروعات للتأكد أن الخطط قد نفذت، و أن النتائج المرغوبة قد تحققت "[٤٣].

وهناك تعريف آخر للرقابة: " هي وظيفة من وظائف الإدارة تهدف إلى قياس و تصحيح أداء المرؤوسين، بغرض التأكد من أن أهداف المنشأة و الخطط الموضوعة لبلوغها قد تم تحقيقها، و من تم فهي الوظيفة التي تمكن من التأكد من أن ما تم أو ما يتم مطابق لما أريد تماما "[٤٤].من خلال هذه التعاريف نلاحظ بأن الرقابة عبارة عن وسيلة لاكتشاف الخلل بين الأداء الفعلي، و ما كان مخطط له.

٢. أنـواع الرقـــابة:

يمكن تقسيم الرقابة إلى أنواع متعددة وفقا للمعيار أو الزاوية التي ينظر منها، وفيما يلي بعض تقسيمات الرقابة.

---

[٤٣] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦، ص.٢٢٣.

[٤٤] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص. ٤٠٣-٤٠٤.

٢,١. الرقابة من حيث الوقت الذي تتم فيه:

حتى نلقي الضوء على مفهوم وظيفة الرقابة، يمكن القول بأن الوظيفة الرقابية لا تقتصر فقط على مرحلة التنفيذ أو مرحلة ما بعد التنفيذ، بل تمتد زمنيا إلى ثلاث مراحل:

٢,١,١.مرحلة التخطيط:

هناك من يسميها بالرقابة التنبئية، والتي هدفها خدمة الخطط المستقبلية التي تسعى المنظمة من خلالها إلى تحقيق أقصى عائد، مع تقليل الانحرافات أو الأخطاء، وذلك بالكشف عنها قبل حدوثها[٤٥].

و تهدف الرقابة في هذه المرحلة إلى:

وضع العوامل التي تحكمت في التنفيذ في الفترات السابقة؛

القيام بدراسات عملية لما يجب أن يكون عليه الأداء خلال الفترة القادمة.

٢,١,٢. مرحلة التنفيذ:

ويتحقق فيها الرقابة على التنفيذ لتلافي تراكم الأضرار، أو فوات فرصة لرفع الكفاية و تطويرها.[٤٦]

فالرقابة تتم أثناء فترة العمل، و هدفها اكتشاف الخطأ وقت حدوثه.

٢,١,٣. مرحلة ما بعد التنفيذ: (الرقابة اللاحقة):

حيث تهدف الرقابة إلى تصحيح الأوضاع التي أظهرتها النتائج النهائية، بدراسة أسبابها و تنمية الإيجابي منها، و اتخاذ ما يلزم للقضاء على الأسباب السلبية.

٢,٢.الرقابة حسب طبيعتها:

٢,٢,١. رقابة محاسبية:

وهدفها التأكد من صحة التصرفات المالية، و من أنها تمت وفقا للقوانين و التعليمات.

٢,٢,٢. رقابة اقتصادية:

وهدفها التأكد من كفاءة التنفيذ و آثاره على مستوى النشاط الاقتصادي.[٤٧]

---

[٤٥] منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص.٤٠١.

[٤٦] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٦٥.

[٤٧] المرجع السابق، ص ص.٢٦٥-٢٦٦.

٢,٣.الرقابة من حيث الجهة التي تقوم بها:

٢,٣,١.رقابة خارجية:

وهي الرقابة التي تتم من طرف جهات خارج المؤسسة، ويتولون الرقابة داخل المؤسسة. و يلاحظ أن هذا النوع من الرقابة يفرض في الواقع عدة قيود على حرية تصرف المنظمات الخاضعة للرقابة الخارجية، بحيث تتم هذه الرقابة عن طريق زيارات مفاجئة من طرف المراجعين الخارجيين، لتفقد وثائق و دفاتر المنشأة، وذلك بغرض اكتشاف الأخطاء و الانحرافات، و تصحيحها وفق المعايير الموضوعة.[٤٨]

أي يمارس هذا النوع من الرقابة طرف محايد خارج عن المؤسسة، بهدف التأكد من مدى تحقيق الأهداف.

٢,٣,٢. رقابة داخلية:

"وتتم داخل الوحدة عن طريق إدارة متخصصة، لإبراز مجالات ما لا تعرفه الإدارة، و ما يجب أن تعرفه."[٤٩]

ومنه يمكن القول أن هذا النوع من الرقابة يرسّخ مبدأ الشفافية و النزاهة، حيث تكون الإدارة مطلعة على كل الأمور الداخلية بالمؤسسة. وسنحاول التطرق إلى هذا النوع من الرقابة بالتفصيل لاحقا.

٣. الإطار العام للرقابة البنكية المتطورة:

يتلخص الإطار العام للرقابة المتطورة وفقا لرؤية لجنة بازل للرقابة البنكية في النقاط التالية:

- يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعال، من مقومات كل من الرقابة الداخلية والخارجية؛
- ضرورة وجود اتصال رسمي و بصورة منظمة، بين المراقبين و إدارة البنك، و ذلك في إطار تفهمهم لعمليات تلك المؤسسات البنكية؛
- امتلاك المراقبين للوسائل اللازمة لتجميع و مراجعة و تحليل التقارير و البيانات الإحصائية، من البنوك وفقا لقواعد موحدة؛

[٤٨] مهدي الطاهر غنية، مبادئ ادارة الأعمال، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ٢٠٠٣، ص.٢٥٩.
[٤٩] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٦٦.

- يجب توافر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات، سواء تعلق الأمر بالفحص الداخلي أو من خلال المراجعين الخارجيين؛

- يجب أن يكون المراقبون مؤهلين و قادرين على مراقبة مجموعة الأعمال البنكية، وفقا لقواعد موحدة.[٥٠]

المطلب الثاني

أهداف الرقابة البنكية و متطلباتها الأساسية

لقد أصبحت الرقابة في البنوك ضرورة ملحة، نظرا للأهداف التي تحققها ، لكن مع ذلك يجب توفر مجموعة من العوامل و العناصر حتى يتم القيام برقابة بنكية فعالة.

١.أهداف الرقابة البنكية:

يوجد مجموعة من الأهداف المحددة و الرئيسية للرقابة البنكية أهمها :

الحفاظ على استقرار النظام المالي و المصرفي: و ذلك بتجنب مخاطر إفلاس البنوك، من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية؛

ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: و ذلك من خلال فحص الحسابات و المستندات الخاصة بالبنوك، للتأكد من جودة الأصول و تجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك، وتحليل العناصر المالية الرئيسية، و توافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة،

حماية المودعين: و يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها، و اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة، التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين، و خاصة المتعلقة بسلامة الأصول.[٥١]

٢.المتطلبات الأساسية لممارسة رقابة بنكية فعالة:

أشارت لجنة بازل إلى أن الرقابة المصرفية تعد جزءاً من نظام متكامل، يساعد على تحقيق الاستقرار المالي، ويتكون ذلك النظام من العناصر التالية:

---

[٥٠] البنك الأهلي المصري، نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، مصر، ٢٠٠١، ص.١١.

[٥١] المرجع السابق، ص.١٢.

- سياسات اقتصاد كلي مستقرة و سليمة؛
- بنية أساسية متطورة تشمل:
- قوانين منظمة للشركات، حماية المستهلك و الملكية الخاصة؛
- قواعد ومبادئ محاسبية معترف بها دوليا؛
- نظام مستقل لمراجعة ميزانيات الشركات ذات الحجم الهام؛
- رقابة مصرفية فعالة؛
- قواعد محددة لتنظيم أعمال المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنوك؛
- نظام لتسوية المدفوعات.
- الانضباط الفعال للسوق الذي يعتمد على تدفق المعلومات من المقترضين إلى المستثمرين و الدائنين، وعدم التدخل الحكومي في صناعة قرارات هذه الأطراف، و بصفة خاصة منح الائتمان؛
- صلاحية للسلطة الرقابية في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لإقالة البنوك المتعثرة أو إعادة هيكلة/ تصفية هذه البنوك في الحالات الحرجة؛
- آليات لتوفر مستوى ملائم من التدخل الحكومي، بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات.[٥٢]

[٥٢] سمير محمد الشاهد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية أهميتها و أثرها-الاطار الرقابي الفعال لصيرفة القرن الحادي و العشرين-، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠١، ص.٢٦٩.

خاتمة :

من خلال هذا الفصل ، قمنا بتسليط الضوء على موضوعين مهمين في مجال إدارة البنوك، الأول و هو تقييم الأداء في البنوك التجارية، و الذي استنتجنا مدى أهميته في الحكم على مدى سلامة المركز المالي للبنك، و مدى قدرته على الاستمرار، إضافة إلى إبراز نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لمعالجتها، وهذا بهدف النهوض بأحد أهم دعائم الاقتصاد و هي البنوك التجارية.

أما الموضوع الثاني فهو الرقابة في البنوك، و التي اتضح لنا أيضا أهميتها في الوقت الحالي، خاصة بعد التطورات و التغيرات التي حدثت في الصناعة المصرفية، و التي أصبحت تعرضها لمزيد من المخاطر، و التي أصبحت تفرض عملية الرقابة على أنشطة البنوك، لحمايتها من المخاطر في الوقت المناسب، و قبل أن تلحق بها أضرارا كبيرة.

فبالنسبة للرقابة و تقييم الأداء، تظهر لنا مدى نجاعة أو عدم نجاعة البنك في إدارة سياساته المختلفة ، و المتعلقة بنشاطاته المتنوعة، و مدى تحكمه فيها.

فما هي هذه السياسات؟ و مما تتكون؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصول القادمة، حيث سنعالج في الفصل الموالي سياسة الودائع.

فمما تتكون هذه السياسة؟ و ما مدى أهميتها بالنسبة للبنك؟

الفصل الثاني

سياسة الودائع في البنوك التجارية

مقدمة

تستقبل البنوك التجارية العديد من الودائع بمختلف أشكالها وتصنيفاتها، وبالرغم من وجود العديد من المصادر للبنك مثل زيادة رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاقتراض،...إلخ. إلا أن الودائع تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة وأقلها تكلفة، ولهذا على البنك الاهتمام بها والحفاظ عليها.

لهذا سنحاول في هذا الفصل دراسة سياسة الودائع لدى البنك، والذي قسمناه إلى مبحث أول يتناول مفهوم الودائع المصرفية، أهميتها وأنواعها، مبحث ثان يتعلق بمحددات عرض الودائع والطلب عليها. ومبحث ثالث يتطرق إلى استراتيجيات تنمية الودائع وكيفية حمايتها والتأمين عليها.



المبحث الأول

الودائع المصرفية وتصنيفاتها

تعتبر الودائع المصرفية المصدر الرئيسي لأموال المصارف إلى جانب رأس المال و الاحتياطات، حيث أن البنك عند قيامه بأحد أهم وظائفه و هي منح القروض ، لا يستطيع الاعتماد على رأسماله فقط، بل يلجأ إلى أموال الجمهور، و هي طبعا الودائع و بكل أشكالها، لهذا توليها المصارف أهمية خاصة.

المطلب الأول

مفهوم الوديعة وأهميتها

١. مفهوم الوديعة :

تعتبر الودائع في البنك التجاري الركن الركين في مصادر الأموال المتاحة لديه، وهي المحور الذي ترتكز عليه العمليات المصرفية كلها كما ونوعا، فالوديعة تأخذ طبيعة القرض إذ يقوم المودع بإقراض مبلغ من المال للبنك، وإلى أجل محدد بفائدة محددة تدفع عند الاستحقاق[٥٣].

كما يمكن تعريف الوديعة على أنها: "اتفاق بمقتضاه يدفع المودع مبلغا من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع، وينشأ عن تلك الوديعة التزام البنك بدفع مبلغ معين من وحدات النقود القانونية للمودع أو لأمره لدى الطلب أو حينما يحل الأجل"[٥٤].

من هنا يمكننا أن نستنتج تعريفا للوديعة على أنها عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك، حيث أن هذا الأخير مطالب بردها حسب الاتفاق الذي تم بينه و بين المودع.

---

[٥٣] بكر الريحان، أهمية تحليل مخاطر البنوك وأهدافه، مجلة البنوك في الأردن، العدد التاسع، المجلد الواحد والعشرين، أكتوبر ٢٠٠٢،ص.23.
[٥٤] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ص.٢٣١-٢٣٢.

٢. أهمية الوديعة المصرفية:

تكتسب الودائع المصرفية أهميتها الاقتصادية عندما يتم توجيه جزء منها كأموال فائضة إلى عمليات الإقراض والاستثمار لتمويل النشاط الاقتصادي[٥٥].

فالودائع إذا تعتبر تنشيط للأموال العاطلة، و تساعد من خلال تجميعها و إعادة توظيفها و استثمارها ، على تنمية الاقتصاد الوطني، كما أنها تمنح النظام المصرفي قدرة أكبر على خلق الائتمان.

وإلى جانب أهمية الودائع بالنسبة للبنك، فهي تضمن وجود مصادر محلية للسيولة تكفي لتمويل المشروعات دون الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى استخدام الودائع كأداة لتسوية المعاملات بما ييسر تداول المبالغ الكبيرة عن طريق حسابات البنوك ويجنبها مخاطر نقل النقود[٥٦].

فكما سبق وذكرنا يمكن القول أن الودائع تمثل شريان الحياة في البنك التجاري، لأنها أهم مصدر للأموال فيه.

كما أن البنوك التجارية تؤدي خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها الودائع نظرا لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري وتشجيع الادخار، واستخدام للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة[٥٧].

---

٥٥ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص.٥٧.
٥٦ طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، الطبعة العاشرة، مكتبة الشقري، مصر، ١٩٩٨، ص.٦٥.
٥٧ محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٢٣١.

المطلب الثاني

تصنيف الودائع البنكية

بسبب التطورات الحديثة التي حصلت في العمل المصرفي والخدمات المصرفية في العالم، تنوعت الودائع المصرفية واختلفت بدرجة سيولتها وتسويقها والفوائد المدفوعة عليها. وقد اقتصرت الودائع المصرفية لفترة طويلة مضت على نوعين رئيسيين هما: الودائع عند الطلب (الحسابات الجارية) والودائع الزمنية (حسابات التوفير).

إلا أن هذا الوضع التقليدي قد تطور نتيجة للابتكارات التي استخدمت في القطاع المصرفي التجاري وأهمها:

- ظهور أنواع جديدة من المؤسسات المالية كجمعيات الادخار التي سمح لها بقبول الودائع والتعامل بالشيكات ودفع الفوائد على هذه الودائع بالرغم من أنها تشابه في سيولتها الحسابات المصرفية الجارية؛
- رفع القيود على سعر الفائدة عن الحسابات الشيكية، بحيث أصبح باستطاعة المؤسسات المالية الودائعية التنافس في اجتذاب الودائع عن طريق منح أسعار فائدة أعلى؛
- ظهور حسابات أو ودائع زمنية جديدة أطلق عليها اسم الشهادات الودائعية والتي أسعار فائدتها غير مقيدة، ونظرا لقابليتها للتسويق والتبادل تم إنشاء سوق مالية خاصة بها، مما شجع على التعامل بها بالرغم من أنها أكثر تعرضا لمخاطر السوق وعدم الدفع مقارنة بالودائع المصرفية الأخرى[٥٨].

وفيما يلي سنحاول إدراج بعض تصنيفات الودائع محاولين إبراز أهمية كل منها بالنسبة للبنك التجاري.

١. **تصنيف الودائع حسب مدتها (حسب الشكل):**

وتنقسم الودائع حسب هذا التصنيف إلى العديد من الأنواع:

[٥٨] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤، ص ص.١١٥-١١٦.

١,١.ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية):

تسمى الوديعة تحت الطلب بالحساب الجاري وهي إحدى السمات المميزة لوظائف البنوك التجارية، وعادة لا تعطي البنوك أية فوائد على هذا النوع من الحسابات. ويحتفظ الناس عادة بهذه النوعية من الودائع لتحقيق أربعة أهداف رئيسية: تنفيذ عملياتهم اليومية، احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة، تمويل المشتريات والإنفاق المستقبل، عدم رغبة المدخر في استثمار أمواله في تملك أصول أخرى، وهذا يعني أن الودائع تحت الطلب يجب أن تدفع عند طلبها دون أي تأخير إذ أنها تمثل الأرصدة العاملة لأصحابها[٥٩].

ونظرا لأن هذه الودائع عرضة لسحب أجزاء منها أو كلها في أي وقت، فإنها تستدعي إعطاء أهمية خاصة لها من قبل البنك ودراسة جيدة، حيث على ضوء هذه الدراسة يمكن تحديد مدى سيولتها، وبالتالي النسبة التي يستطيع البنك توظيفها من هذه الوديعة. وعادة ما تمثل هذه الودائع نسبة كبيرة من المجموع الكلي للودائع لدى البنوك التجارية[٦٠].

يمكننا القول أن الودائع الجارية حسب التعريفات السابقة هي عبارة تلك المبالغ التي يتم إيداعها من طرف الأفراد أو المؤسسات لدى البنوك، و يمكنهم سحبها في أي وقت، و لا تمنح عليها أية فوائد.

٢,١. ودائع لأجل:

" وهي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة منصوص عليها في الاتفاق، ويدفع البنك فائدة تختلف وفقا لأجل استحقاق الوديعة. وعادة لا يجوز سحبها إلا في نهاية المدة المتفق عليها"[٦١].

وتتغير أسعار الفائدة المقدمة من طرف البنوك في الجزائر على حسب حركة هذه الوديعة، فيمكن للمودع سحب جزء منها مقدما. لكن إذا تم هذا السحب خلال فترة أقل من (٠٣) أشهر من الإيداع، فإن المودع لن يحصل على أي فائدة على المدة التي بقيت فيها الوديعة لدى البنك[٦٢].

---

[٥٩] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٢٨٢.

[٦٠] أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩، ص.٥٨.

[٦١] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.٦٧-٦٩.

[62] **A.Benhalima, pratiques des techniques bancaires, Dahlab, S.A.E, p.41.**

فالودائع لأجل من خلال ما سبق هي عبارة عن مبالغ يتم إيداعها بالبنك لأجل معين ، و لا يجوز السحب منها قبل انقضاء الأجل المحدد لها، و تمنح عليها فوائد.
وتأخذ الودائع لأجل عدة أشكال، لكن العامل المشترك بينها هو حصولها على عائد يتمثل في سعر الفائدة، والذي يتحدد وفقا لعدة عوامل أهمها مستوى السوق النقدي، سياسة البنك المركزي، سعر الخصم، حجم السيولة، حالة الأسواق الخارجية، مدة الوديعة، حجم الوديعة، تقلبات العملة، معدلات التضخم،...إلخ[٦٣].

٣,١. ودائع بإخطار مسبق:

"وهي ودائع يمكن السحب منها وفقا لإخطار سابق من العميل، وتحدد مدة الإخطار عند فتح الحساب، ويتم حساب الفوائد من تاريخ الإيداع"[٦٤].

"وهي الودائع غير محددة المدة، حيث لا يحدد العميل عند بدء الإيداع موعدا لسحبها أو استحقاقها. وله أن يضيف إليها أي مبالغ وقتما شاء"[٦٥].

أي أن العميل يمكنه السحب منها لكن شرط إعلام البنك بذلك قبل مدة يتم الاتفاق عليها مسبقا، حتى يتسنى للبنك تحضير المبلغ، لتفادي وقوعه في خطر عدم توفر السيولة.

٤,١. ودائع التوفير:

"وهي إحدى وسائل تجميع الادخار الأكثر انتشارا في العالم، حيث تتميز بالعديد من الصفات منها: صغر مبالغها، كثرة حساباتها، اطراد نموها ونمو الوعي المصرفي،...إلخ"[٦٦].

وتفتح حسابات التوفير لجميع العملاء الأفراد وحتى القصر منهم، بمبلغ لا يقل عن مبلغ معين (يحدده البنك). وتحسب الفائدة على رصيد الحساب، وهي فائدة ذات معدل ثابت وموحد لجميع العملاء. ولا يجوز كشف حسابات التوفير، ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها.

---

[٦٣] زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ص.١٠٣-١٠٤.
[٦٤] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.٦٩.
[٦٥] سعيد سيف النصر، دور البنوك في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص.٥٣.
[٦٦] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.٦٩.

٥,١. الودائع ا لمجمدة:

"وهي الودائع التي تتقاضاها البنوك التجارية لقاء إصدارها خطابات الضمان للبنك أو بانتهاء الغرض من إصدارها"[٦٧].

وتتقاضى البنوك أيضا تأمينات نقدية نظير تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج.

يفيد هذا التقسيم (حسب أشكال الودائع) في تحديد التزامات البنك وحقوق المودعين، والتعرف على متوسط تكلفة الأموال، وتحديد طلبات السيولة، حيث تختلف نسبة السيولة القانونية حسب شكل الوديعة.

بالإضافة إلى ذلك يفيد هذا التقسيم في توجيه توظيف الأموال بما يتناسب مع توقعات حركات السحب.

٢. تصنيف الودائع حسب نوع العملة:

وتقسم الودائع طبقا لهذا المعيار أو الأساس إلى: ودائع بالعملة المحلية وودائع بالعملة الأجنبية. ويستهدف هذا التقسيم التعرف على وعاء تطبيق أسعار الفائدة القانونية التي تسري على العملة المحلية، في حين تخضع أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية لظروف الطلب والعرض السائدة في الأسواق النقدية والعالمية الأجنبية.

كما يسمح هذا التقسيم بتوجيه الإيداعات بما يتناسب مع عملة المودع[٦٨].

٣. تصنيف الودائع حسب الملكية:

ومنها ودائع مملوكة للقطاع الخاص (أفراد وشركات)،و ودائع مملوكة للحكومة والقطاع العام[٦٩].

ويستهدف هذا التقسيم تحديد شكل الوديعة المسموح بها لكل نوع، وتطبيق شروط الحساب والإيداع والسحب التي تختلف حسب نوع الملكية، بالإضافة إلى التعرف على توزيع ملكية الودائع وموسمية الحركة لكل منها.

---

[٦٧] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.١٣٤.

[٦٨] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.٦١.

[٦٩] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٣.

٤. تصنيف الودائع حسب النطاق الجغرافي:

حيث يقسم هذا المعيار أو الأساس حسب المناطق الجغرافية للدولة أو السوق الذي يتعامل فيه البنك، والهدف من هذا التقسيم التعرف على مدى إسهام كل منطقة جغرافية في ملكية الودائع ومدى التركز، وتوجيه سياسة البنك في إنشاء فروع جديدة في المناطق التي لا تتوافر فيها خدمة مصرفية ملائمة، وهو ما يعكسه قلة نسبة إسهامها في تكوين إجمالي الودائع.

وإذا ما اقترن هذا التقسيم بتقسيم مماثل في جانب التوظيف فإنه يحدد دور البنك المستقبلي، في تزويد المناطق المحتاجة من فوائض المناطق ذات الوفرة النقدية تحقيقا لمبدأ التنويع (عدم التركيز)[٧٠].

٥. تصنيف الودائع حسب درجة الثبات:

ويتم تقسيم الودائع وفقا لهذا المعيار إلى:

- ودائع ثابتة؛
- ودائع متغيرة.

وعلى هذا الأساس يتم رسم سياسة التوظيف، فالودائع التي تتميز بالثبات يمكن بأمان توظيفها في استثمارات أطول مدى، بينما يلزم التركيز على الاستثمارات ذات السيولة العالية التي تتناسب مع حركة الودائع المتغيرة وتقلباتها[٧١].

إضافة إلى هذه التقسيمات هناك تقسيمات أخرى منها:

٦. تقسيم الودائع حسب نشاط المودعين:

تجاري، صناعي، زراعي، خدمات.

٧.**تقسيم الودائع حسب سلوكها**: ودائع دائمة (الودائع الادخارية للأفراد)، وودائع شبه دائمة، وودائع مؤقتة (حسابات مرتبات الموظفين)، وودائع عارضة(حصيلة الاكتتابات من مشروعات جديدة)، وودائع موسمية (حصيلة بيع محصول زراعي).

---

[٧٠] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.٦٢-٦٤.

[٧١] المرجع السابق، ص.٦٤.

ويفيد هذا التقسيم أيضا إدارة البنك في أغراض التخطيط، وفي رسم سياسة توجيه الودائع إلى قنوات التوظيف والاستثمار المناسبة، وكذا في وضع المؤشرات الملائمة لسيولة البنك لتحديد الأرصدة السائلة الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة احتياجات العملاء تبعا لظروف نشاطهم وطبيعة معاملاتهم[٧٢].

٨.**ودائع حسب المصدر:** و هي نوعين

١,٨. ودائع أولية :

و هي التي يتم إيداعها أول مرة من قبل الجمهور في المصارف.

٢,٨. ودائع مشتقة :

"و هي تلك التي تشتق من الوديعة ، بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض و استثمارات".[٧٣]

فالودائع المشتقة تتحقق عندما يقوم المصرف بإقراض جزء من الوديعة ، ثم يقوم المقترض بإعادة إيداع القرض سواء لدى نفس البنك أو لدى بنك آخر.

---

[٧٢] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٤.
[٧٣] رضا صاحب أبو حمد، ادارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص . ١٣٦.

المبحث الثاني

محددات عرض الودائع والطلب عليها

(العوامل المؤثرة على عرض الودائع والطلب عليها)

نظرا للأهمية الكبيرة للودائع في سير العمل المصرفي، كما رأينا سابق، أصبح من الضروري اهتمام المصرف بدراسة هذه الودائع بشتى أنواعها، و تحديد العوامل التي قد تؤثر سواء في عرضها أو في عملية الطلب عليها، و هذا طبعا للحفاظ على استقرار نشاط البنك و ازدهاره، و كذا لتجنب الوقوع في مخاطر السحب.

المطلب الأول

محددات عرض الودائع

هناك العديد من المحددات والعوامل المؤثرة في عرض الودائع يمكن ذكرها فيما يلي:

١. سعر الفائدة على الودائع:

إن العلاقة بين سعر الفائدة الذي يعرضه البنك على المودعين وحجم الودائع علاقة طردية، فزيادة سعر الفائدة تحفز على الإيداع ومن ثم تزيد الودائع والعكس صحيح.

٢. عائد البدائل:

ونقصد ببدائل الودائع تلك البدائل التي تنافس الودائع المصرفية من حيث أدائها للوظيفة الأساسية للودائع كمخزن للقيمة، وأهم هذه البدائل:

٢,١. البدائل المالية:

والمتمثلة أساسا في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وأذون الخزانة العامة...إلخ. فمن المتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة على الأوراق المالية ومقدار عرض الودائع، فارتفاع سعر الفائدة على السندات مثلا يؤدي إلى انخفاض عرض الودائع.

فالعملاء سوف يحولون جزءا من مدخراتهم لدى البنوك إلى شراء هذه السندات.

٢,٢. البدائل السلعية:

مثل الذهب والفضة والمجوهرات،...إلخ. فقد لوحظ أن ارتفاع أسعار الذهب –على سبيل المثال– يؤثر على حجم الودائع بالانخفاض. إلا أن هذا الأثر العكسي لا يكون كبيرا إلا في الفترة القصيرة، إذ أنه بمرور الوقت تزداد الودائع مرة أخرى نتيجة لقيام تجار الذهب بإيداع نسبة هامة من حصيلة مبيعاتهم الذهبية بالبنوك، الأمر الذي يعني وجود نسبة تسرب من الإيداعات المسحوبة المبدئية تتجه إلى التداول.[٧٤]

٢,٣. البدائل النقدية:

وتتمثل أساسا في العملات الأجنبية والتي تكتسب أهمية خاصة بالدول المتخلفة التي تعاني من ندرة في عرض هذه العملات مما يدفع بأسعارها في السوق غير الشرعية إلى الارتفاع المستمر مع تعاظم الطلب عليها. إن أثر ارتفاع أسعار هذه العملات على عرض الودائع المحتملة (وهو أثر عكسي) أثر محدود بسبب محدودية المتعاملين في السوق السوداء للعملة لعدم شرعيتها.

٣. الدخـــل:

وهو ثالث متغير تفسيري لعرض الودائع، والذي نعلم أنه يساوي إلى مجموع الاستهلاك والادخار. فقد لوحظ وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الحكومي والودائع أيا كانت الظروف الاقتصادية السائدة. ففي حالة الرواج وظهور دخول جديدة، ينتقل أصحاب هذه الدخول إلى شرائح دخل أعلى تتصف بميل مرتفع للادخار وميل منخفض للاستهلاك. فمن هنا تتجه هذه الدخول إلى الإيداع بالبنوك، أما في حالة الركود فإن الحكومات تتجه إلى الضغط على الإنفاق العام وترتفع نسبة البطالة ومن ثم يتجه الأفراد إلى السحب من ودائعهم لتغطية نفقات الاستهلاك[٧٥].

٤. العوامل الأخرى المؤثرة على عرض الودائع:

و هنا نجد عوامل على مستوى الجهاز المصرفي وأخرى على المستوى الوطني يمكن شرحها فيما يلي:

---

[٧٤] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص.٢٣٤- ٢٣٩.
[٧٥] المرجع السابق، ص.٢٣٩-٢٤١.

٤ ,١. عوامل على مستوى الجهاز المصرفي:

نظرا لأهمية الودائع بالنسبة لنشاط البنك، فإن أي بنك يعمل من أجل الحصول على أكبر نسبة من تلك الودائع، وذلك من خلال عمل البرامج التسويقية وغيرها[٧٦].ومن أهم هذه العوامل نجد ما يلي:

٤ ,١ ,١.سمعة البنك وسماته:

فعموما يفضل الأفراد التعامل مع البنوك ذات السمعة الجيدة والتي تقع في الأحياء الراقية، وهو الأمر الذي أدركته البنوك، وأصبحت بذلك تعمل على تحسين مبانيها وتوسيعها، التحسين في نوعية الخدمات التي تقدمها، إدخال الأجهزة الحديثة لتوفير الراحة وسرعة الخدمة للعملاء، بالإضافة إلى حسن التعامل معهم والكفاءة في إنجاز العمل.

٤ ,١ ,٢. نوعية الخدمة المقدمة من طرف البنك:

فلا شك أن البنوك التي تقدم المزيد من الخدمات المتنوعة لها ميزة التفضيل عن غيرها من البنوك ذات الخدمات المصرفية المحدودة[٧٧].

أي أن البنوك تجتذب فئات متنوعة من العملاء و ذلك بتنوع خدماتها، فالعميل يفضل البنك الذي يلبي معظم احتياجاته، دون الحاجة للجوء لبنوك أخرى للحصول على خدمة أو خدمات معينة.

فقد تكون الودائع نتاج مجموعة من الخدمات التي يقدمها البنك للعملاء، فمن المعلوم أن نشاط البنوك من الأنشطة التي تتزايد فيها حدة المنافسة، والتي تسعى إلى تنويع الخدمات المقدمة للعملاء[٧٨].

ومن بين هذه الخدمات:

- خدمة تحصيل الشيكات؛
- التحويل البريدي والبرقي والإلكتروني للأموال؛

[٧٦] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.٧٠.
[٧٧] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص.١٣٥.
[٧٨] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.٧٠.

- الآلات المصرفية الأوتوماتيكية؛
- التباين في أجور الخدمات المصرفية؛
- تقديم الهدايا؛
- تقديم الخدمات الدعائية والإعلامية[٧٩].

فإذا كان البنك يقدم كل هذه الخدمات ، أو على الأقل معظمها، فإنه سوف يكسب رضا و ثقة العميل ، و سيفضله عن باقي البنوك التي تقدم خدمات محدودة.

٤ , ١ , ٣. سياسات البنك ومركزه المالي:

من أهم العوامل التي يستند إليها في الحكم على كفاءة ومهارة القائمين على الإدارة في بنك ما، ما يتبعه البنك من سياسات في مجالاته المختلفة (الإقراض، الإيداع، السيولة،سياسة رأس المال،...إلخ).

فكلما تغلبت الإدارة على الأزمات كلما كان ذلك مصدرا للثقة في هذا البنك.

كما أن مقدرة البنك على خلق الودائع تتحدد في الواقع بمدى متانة مركزه المالي ومدى سيطرته على السوق المصرفية ومعدل تركزه في سوق الودائع[٨٠].

أي أنه كلما عزز البنك مركزه المالي، اجتذب بذلك المزيد من الودائع بأنواعها المختلفة، و هذا التنويع يساعده في تسيير سيولته، و بالتالي تفادي العديد من المخاطر، كما يساعده ذلك أيضا في تنويع نشاطه الاقراضي.

٤ , ١ , ٤. مـوقـع البـنك:

لقد أصبح لموقع البنك تأثيرا كبيرا على قدرته في اجتذاب المودعين بسبب صعوبة انتقال السكان من مكان إلى آخر وازدياد حركة المرور...إلخ، فالمقترض قد لا يهتم بموقع البنك، بينما المودع يبحث عن مكان قريب ومريح يضع فيه أمواله[٨١].

لهذا نجد أن البنوك أصبحت تسعى لفتح مزيد من الفروع في مختلف أنحاء البلاد، محاولة في ذلك اختيار المكان الذي يكون قريب من جميع فئات المودعين، خاصة من ناحية توفر المواصلات.

---

[٧٩] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٣٨-١٤٠.
[٨٠] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٢٤٤.
[٨١] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.١٤١.

٤ , ٢. عـوامـل على المستوى الوطني:

٤ , ٢ , ١.مستوى النشاط الاقتصادي:

تزداد الودائع خلال فترات الرواج عنه في فترات الركود. ففي أوقات الرخاء تزيد حاجة المشروعات إلى الائتمان فيزيد الإنتاج القومي لمواجهة الزيادة في الإنفاق القومي، ومن ثم تزيد الودائع وبالتالي القروض المصرفية، وبذلك تتحول المشروعات المقترضة إلى مشروعات دائنة ومودعة بسبب ما حققته من أرباح وقت الرخاء. ويحدث العكس في حالة الكساد.

٤ , ٢ , ٢. السياسة الاقتصادية:

حيث أن للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة تحقيقا لأهدافها، آثار هامة على حجم الودائع بالبنوك، كالسياسات المالية سواء سياسة الإنفاق العام أو السياسة الضريبية –حيث نعلم أنه كلما زادت الضرائب كلما حد ذلك من نمو الودائع- أو حتى سياسة القروض العامة، فكلما زادت الدولة من حجم قروضها الداخلية وزادت من إصداراتها العامة لأذون الخزانة وسنداتها، كلما كان ذلك دافعا إلى الحد من المدخرات الموجهة للإيداع بالبنوك.

ونفس الشيء بالنسبة للسياسات النقدية والائتمانية، كسياسة الإصدار النقدي، نسبتا الاحتياطي النقدي والسيولة أو سياسة أسعار الفائدة[٨٢].

٤ , ٢ , ٣. مدى انتشار الوعي المصرفي:

إن انتشار العادة المصرفية يزيد من قدرة الجهاز المصرفي على جذب الودائع، ومن أهم العوامل المساعدة على انتشار هذا الوعي ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم وتقدم وسائل النقل والاتصال ومدى كفاءة الخدمة المصرفية[٨٣].

إضافة إلى ذلك يمكننا القول أن لتطور وسائل الإعلام و الاتصال دور مهم جدا في التعريف بخدمات البنك، و في توعية المواطن بأهمية الإيداع، و تشجيعه على ذلك بتحفيزات مختلفة، سواء فوائد مرتفعة، أو هدايا أو غيرها.

[٨٢] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص.٢٥٣-٢٥٦.
[٨٣] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.٧٣-٧٤.

٤,٢,٤.الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

حيث يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، والتعامل مع البنوك. والدليل على ذلك إقبال الكثير من المودعين سواء الأفراد أو المنظمات على التعامل مع البنوك الأوربية كبنوك سويسرا مثلا[٨٤].

المطلب الثاني
محددات الطلب على الودائع
والمخاطر الممكن حدوثها

١. محـددات الطـلب على الـودائع:

يتحدد الطلب على الودائع بالعديد من العوامل أهمها:

١,١. أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة):

إن لأسعار الفائدة دور بالغ الأهمية في التأثير على الطلب على الودائع بوصفه المحدد الأساسي لهذا الطلب. حيث أن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على الأموال المودعة بالبنوك علاقة عكسية. سواء تعلق الأمر بسعر الفائدة الدائن أو المدين.

فالتغير في سعر الفائدة على الودائع بالارتفاع لا يحفز المودعين على سحب أموالهم من البنوك والعكس صحيح، أي أن العلاقة بين سعر الفائدة الدائن والطلب على الودائع من قبل أصحابها علاقة عكسية، وكذلك الحال بالنسبة لسعر الفائدة المدين في علاقته بالطلب على الأموال المصرفية لأغراض الاقتراض[٨٥].

١,٢. العائد على البدائل:

نظرا للظروف السائدة خاصة في العالم المتقدم أين تكون أسواق الأوراق المالية منظمة للغاية، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية (أسهم بصفة خاصة) مقارنة بأسعار الفائدة المصرفية (المدينة والدائنة) يؤدي إلى تحول الوحدات الاقتصادية إلى طلب الأموال بعيدا عن البنوك.

---

[٨٤] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص.١٣٨.
[٨٥] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٢٦١.

فالعلاقة بين التغير في أسعار الفائدة على البدائل والطلب على الأموال المودعة بالبنوك طردية[86].

١ ,٣. مستويات الدخول:

إن ارتفاع مستويات الدخول لمختلف الوحدات الاقتصادية (سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية) يؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المودعة بالبنوك، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية.

١ ,٤. بعض المحددات الأخرى للطلب على الودائع:

١ ,٤ ,١. مستويات الأسعار:

تعتبر الأسعار من بين محددات الاستهلاك الهامة، فارتفاع الأسعار يزيد من نفقات المعيشة ومن ثم يزيد الإنفاق النقدي للحفاظ على نفس مستوى الدخل الحقيقي السابق، مما قد يزيد معه الطلب على الودائع.

١ ,٤ ,٢. رغبة الفرد في الادخار:

إذا رغب الفرد في تحقيق حجم معين من المدخرات، واقترب فعلا من هذا الحجم، تقل رغبته في الادخار، ومن ثم تقل حركات الإيداع بالبنوك، من هنا نجد أن انخفاض مستوى المدخرات التي يرغب الفرد في تحقيقها – لسبب أو لآخر- يترتب عليه زيادة حركات السحب من ودائعه بالبنوك إذا كانت تفوق هذا المستوى المرغوب فيه[87].

٢. المخاطر الممكن حدوثها عند فتح حسابات الودائع:

من المخاطر التي يمكن أن يقع فيها بعض موظفي البنوك ما يلي:

- فتح حسابات على وثائق غير معتمدة؛
- استيفاء تواقيع العملاء قبل إحضارهم لوثيقة إثبات الشخصية؛
- عدم الدقة في تعبئة بيانات طلب فتح الحسابات؛
- عدم الرجوع لقائمة العملاء الموقوف التعامل معهم عند فتح الحسابات الجديدة؛
- عدم أخذ توقيع من العميل في حالة عدم رغبته باستيفاء فائدة على حسابه[88].

---

[86] المرجع السابق، ص.٢٦٧.
[87] المرجع لسابق، ص.٢٦٩.
[88] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.١٤٢.

المبحث الثالث

استراتيجيات تنمية الودائع في

البنوك التجارية، حمايتها و مؤشراتها

نظرا للأهمية الكبيرة للودائع في النشاط البنكي، اهتمت بها البنوك التجارية وعملت على تنميتها وتوسيعها وفي نفس الوقت تحاول حمايتها والتأمين عليها.

المطلب الأول

استراتيجيات تنمية الودائع

في البنـوك التـجارية

في ظل المنافسة الحادة بين البنوك في مجال جذب و تنمية الودائع، أصبحت البنوك تعتمد العديد من الاستراتيجيات و السياسات لجذب اكبر قدر من الودائع، و تنميتها و محاولة الحفاظ عليها، و ذلك باعتبار أن الودائع من أهم مصادر أموال البنك.

وفي هذا الصدد يمكننا التمييز بين استراتيجيتين أساسيتين هما: المنافسة السعرية والمنافسة غير السعرية.

١. المنافسة السعرية:

وتقوم هذه الاستراتيجية على دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين وتنتهج البنوك هذه الاستراتيجية نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- رفع القيود على أسعار الفائدة؛
- صعوبة الحصول على الأموال؛
- المنافسة القوية بين أدوات سوق المال ومنتجات المؤسسات المالية الأخرى؛
- وجود فرصة استثمار مربحة للأموال المودعة تغطي سعر الفائدة الذي تدفعه المصارف، وكلما كان الطلب على القروض أكثر تشجعت المصارف في اتباع الاستراتيجية السعرية؛
- ارتفاع معدلات التضخم؛
- عدم تميز المنتجات المصرفية.

وتتنوع طرق التسعير التي تنتهجها البنوك كوسيلة تنافسية، فقد تمنح أسعار فائدة أعلى من تلك التي تمنحها البنوك المنافسة بهدف جذب العملاء، أو منح أسعار فائدة تصاعدية مع ارتفاع الرصيد، أو من خلال منح أسعار فائدة خاصة لأصحاب الودائع الكبيرة والمستقرة[٨٩].

وبالرغم من أهمية المنافسة السعرية، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر عليها أهمها:

- **سياسة البنك المركزي:**

حيث يمكن أن يضع البنك المركزي عدة قيود على أسعار الفائدة التي تمنحها البنوك التجارية على الودائع من خلال التشريعات المصرفية التي يصدرها، ففي كثير من الدول يتم تقييد أسعار الفائدة بمعدل فائدة مرجعي تتخذه البنوك التجارية كأساس لتحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

وعليه يمكن القول أن سياسة البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة تحد إلى درجة كبيرة من استراتيجية المنافسة السعرية في البنوك التجارية.

- **طبيعة الودائع وأجل استحقاقها:**

تقوم البنوك التجارية باجتذاب المودعين من خلال ما تقدمه لهم من فوائد على ودائعهم، خاصة إذا كانت هذه الودائع لأجل أو ودائع للتوفير. إذ أن البنوك تمنح أسعار فائدة أعلى كلما كانت مدة الإيداع أطول[٩٠].

وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية المنافسة السعرية في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، تضع التشريعات المصرفية قيودا على تلك المنافسة، كمنع الفوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يقف أمام المنافسة السعرية كاستراتيجية ممكنة لجذب تلك الودائع.

وتتمثل أسباب منع الفوائد على الودائع الجارية فيما يلي:

✓ الحد من ارتفاع تكلفة الأموال؛

---

[٨٩] رحماني موسى، عاشور سهام، استراتيجية تنمية الودائع في البنوك التجارية ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قالمة ،ديسمبر ٢٠٠٤، ص.٦٢.

[٩٠] المرجع السابق، ص.٦٢.

✓ الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك؛
✓ الحد من ارتفاع الفوائد على القروض؛
✓ الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية[٩١].

هذا فيما يتعلق بالودائع الجارية، أما بالنسبة لودائع التوفير والودائع لأجل فإن تشريعات كافة الدول تسمح بمنح فوائد عليها، غير أن حرية البنوك ليست مطلقة في ذلك نظرا لتدخل الحكومات (السلطات النقدية) في وضع حد أقصى لمعدل الفائدة على تلك الودائع، ولهذا تقوم البنوك بدفع معدلات فوائد متقاربة نظرا لشدة المنافسة فيما بينها لجذب مودعين جدد أو للحفاظ على زبائنها الحاليين[٩٢].

وإضافة إلى كل من سياسة البنك المركزي وطبيعة الودائع وأجل استحقاقها، هناك عوامل أخرى تؤثر في استراتيجية التسعير التي ينتهجها البنك التجاري، من بينها حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، إذ عادة تعرض البنوك ذات المركز القوي أسعار فائدة أدنى من البنوك التي تتعرض لمخاطر معينة.

كما تلعب فلسفة الإدارة في المنافسة دورا كبيرا في تحديد سعر الفائدة، فالبنك المغامر يدفع أسعارا أعلى من البنك المحافظ[٩٣].

و البنك المغامر،هو بنك مخاطر، هدفه تحقيق أكبر قدر من العوائد مهما كانت المخاطر التي سيواجهها، ونحن نعلم من خلال العلاقة بين العائد و المخاطرة، أنه كلما زادت المخاطرة، فإن المستثمر أو المساهم يطلب عائد أعلى، أما البنك المحافظ فإنه يحاول دائما تحقيق عوائد أعلى، لكن في ظل مستوى مقبول من المخاطرة.

٢. المنافسة غير السعرية:

نظرا لتأثير العوامل السابقة الذكر على المنافسة السعرية وجعلها أقل فعالية،
أصبح لزاما على البنوك التجارية الاتجاه إلى استراتيجية أخرى في إطار المنافسة غير السعرية، أي المنافسة التي تقوم على تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية[٩٤].

---

[٩١] منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، ١٩٩٦، ص ص.١٥٣-١٥٥.
[٩٢] المرجع السابق، ص ص.١٥٦-١٥٧.
[٩٣] رحماني موسى، عاشور سهام، مرجع سبق ذكره، ص.٦٣.

يمكننا القول أن هذه الإستراتيجية لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، و إنما تعتمد على جودة الخدمات و المنتوجات المصرفية المقدمة للزبون.

ومن بين هذه الاستراتيجيات نذكر ما يلي:

٢,١. استراتيجية تطوير المنتوج:

إن تطوير المنتجات يعد أحد العناصر الأساسية في نجاح البنك، وتركز هذه الاستراتيجية على المنتج الفردي، وكذلك على الخط الكامل للمنتجات والخدمات الأساسية من أجل تسويق المنتج الجديد، وقد يأخذ شكل التطوير تحسين خصائص ومنافع الودائع الحالية أو تقديم أنواع جديدة منها[٩٥].

فالمصارف تسعى إلى خلق ودائع جديدة يرضى عنها المودعون، ومن أمثلتها شهادات الإيداع التي يمكن تداولها والتي لا يمكن تداولها والتي تمثل أحد أشكال الودائع لأجل. وتمثل استراتيجية المنافسة في أنه كلما نجح المصرف في إدخال ودائع جديدة، كلما كان مؤشرا على حيويته وقدرته على الإبداع مما يؤدي إلى استقطاب المودعين[٩٦].

كما أن البنوك تسعى باستمرار إلى دراسة سوقها، والعمل على بناء وتكوين هيكل المجتمع على الوعي المصرفي والادخاري، وإدخال كل فئة من المتعاملين في المجال المصرفي بإعداد خدمات خاصة بكل فئة ومن أمثلة هذه النظم: نظام توفير الصبي المميز، حسابات الأولاد (من سن ١١إلى ١٨سنة)، حسابات الشباب (من سن ١٨إلى ٢٠سنة)[٩٧].

يمكننا القول أن البنك من خلال هذه الاستراجية يحاول جذب العملاء بمنتوجات متميزة و مبتكرة، تختلف عن ما يقدمه البنوك الأخرى، وتلبي رغبات و احتياجات العملاء المتجددة و المتغيرة.

٢,٢. استراتيجية تطوير الخدمات:

إن جوهر هذه الاستراتيجية هو صناعة الخدمات والتسهيلات المستقلة أو المرتبطة مع المنتجات المصرفية الأساسية مما يساهم في زيادة الطلب على ودائعها للاستفادة من تلك الخدمات. وتشمل هذه الاستراتيجية كل من الخدمة وكذا موقعها وإجراءات تسليمها:

---

[٩٤] منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص.١٥٧.
[٩٥] رحماني موسى، عاشور سهام، مرجع سبق ذكره، ص.٦٣.
[٩٦] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣، ص.١١٨.
[٩٧] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.٧٧-٧٨.

٢,٢,١.الخدمة:

حيث تهتم البنوك بتقديم مدى واسع من الخدمات من بينها تحصيل مستحقات المودعين وسداد المدفوعات نيابة عنهم، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، وغيرها من الخدمات التي تعتبر من أهم مجالات المنافسة بين البنوك، فكلما توسع البنك في تقديم خدمات مصرفية متنوعة وبتكاليف أقل، كلما زادت قدرته على جذب مودعين جدد.

٢,٢,٢.موقع وإجراءات تسليم الخدمة:

وتتضمن وسائل تقديم الخدمة وسرعة أدائها وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة في ميدان البنوك، مما يؤدي إلى ربح الوقت واستغلاله في تحسين نوعية الخدمات المقدمة[٩٨].

وتعتبر البنوك من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلومات، حيث استفادت منها في تطوير منتجاتها وتوسيع الخدمات التي تقدمها، وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية وفي زيادة كفاءة وفعالية العمل المصرفي، مثل استخدام أجهزة الصرف الآلي وبطاقات الائتمان[٩٩].

كما أنه أصبح من الممكن إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع بنكه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان[١٠٠].

٢,٣. استراتيجية تطوير الأسواق: وتشمل هذه الاستراتيجية المجالات التالية:

٢,٣,١.تطوير أسواق جديدة:

وتقوم هذه الاستراتيجية على زيادة التعامل في الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، واتساع نشاطه عن طريق توسيع شبكة فروعه ونشرها في كل مكان بما في ذلك الفروع

---

[٩٨] رحماني موسى، عاشور سهام، مرجع سبق ذكره، ص.٦٤.

[٩٩] وصاف سعيدي، وصاف عتيقة، الصناعة المصرفية والتحولات العالمية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات-، جامعة الشلف، ديسمبر ٢٠٠٤، ص.٣٠٢.

[١٠٠] رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات-، جامعة الشلف، ديسمبر ٢٠٠٤، ص.٣١٦.

الطبيعية للبنك إضافة إلى فروعه الآلية، كما يشمل أيضا فروعه الداخلية والوحدات المصرفية في الدول الأخرى.

٢,٣,٢.التغلغل في الأسواق الحالية:

حيث تبحث إدارة البنك عن الطرق والأساليب التي تحقق زيادة في حصة البنك في السوق من خلال الأسواق الحالية وعملاء البنك الحاليين، حيث يحاول البنك جذب عملاء البنوك المنافسة باستخدام أساليب جديدة. وذلك عن طريق دراسة السوق وتحديد خصائصه واحتياجاته ورغبات وقدرات عملائه، ومن ثم يمكن اختراق السوق بفعالية كبيرة لجذب عملاء جدد وكذا الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وتوسيع قاعدة نشاطهم وتعاملهم مع البنك[١٠١].

٢,٤. إستراتيجية التنويع:

إن عملية التنويع عموما تساعد على تدعيم استراتيجية البنك في ممارسته لأنشطة جديدة (منتوجات جديدة أو أسواق جديدة). ويتم تبني استراتيجية التنويع من طرف بعض البنوك بهدف البحث عن قطاعات جديدة، والمرتبطة سواء بإستراتيجية إعادة تنظيم نحو أنشطة جديدة بالنسبة للبنوك ذات المردودية الضعيفة، أو استراتيجية تهدف إلى تنمية الأنشطة ذات المردودية والتي لها علاقة بالأنشطة التقليدية للبنك[١٠٢].

أي أن البنك في هذه الحالة يهدف إلى توسيع نشاطه الحالي لزيادة ربحيته، أو الدخول في نشاطات تحقق أرباحا أكثر.

إذا قد يكون التنويع مترابط أو غير مترابط، فالأول يعني دخول البنك في مجالات نشاط قريبة أو مرتبطة مع مجال نشاطه الحالي في العمليات المصرفية مثل قبول الودائع من كل القطاعات ومنح القروض إلى كافة القطاعات مما يعني رفع الطلب على ودائع البنك نتيجة لتنوع وتوسع عدد عملائه سواء جغرافيا أو قطاعيا، حيث أن انخفاض ودائع قطاع معين يعوضها زيادة ودائع قطاع آخر. أما الثاني فنعني به دخول البنك في مجال نشاط جديد يختلف تماما عن مجال نشاطه الأصلي أي دخول مجالات غير مصرفية.

---

[١٠١] رحماني موسى، عاشور سهام، مرجع سبق ذكره، ص ص.٦٥-٦٦.

[102] **P.C.Pupion,economie et gestion bancaire,Dunod,Paris,1999,pp.98_99.**

بصفة عامة تعتبر إستراتيجية التنويع في مجال العمل المصرفي من أهم الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها البنك، نتيجة لتوسع نطاق أعماله ومصادر أرباحه، مما يعني زيادة الثقة به وبالتالي يزيد التعامل معه والطلب على منتجاته المختلفة، أي أن قدرة البنك على جذب مودعين جدد تزداد كلما توسع في تقديم خدمات مصرفية غير تقليدية إلى جانب الخدمات الأخرى[١٠٣].

٢,٥. استراتيجية التمييز:

وتتمثل هذه الاستراتيجية في انفراد البنك بميزة تنافسية أو أكثر في تلك الخصائص المتعلقة بالمنتوج أو الخدمات المرتبطة به، والتي تمثل أهمية أساسية بالنسبة للعملاء وتجعلهم يشعرون بأنهم يتعاملون بخصوصية مع بنك لا مثيل له[١٠٤].

فتوفر البنك على مجموعة من الخدمات والمنتجات المميزة تجعله دائما متميزا عن الآخر، لأن البنك يعيش في وسط محيط يتسم بالتغير في كل شيء: تغيرات تكنولوجية وفنية سريعة، تغيرات في المفاهيم وحاجات المتعاملين،...إلخ.

يعتبر الابتكار والتجديد لب عملية التخطيط في البنك، لأن الجديد هو فكرة غير متوقعة يبحث عنها الزبون تحقق له منافع جديدة وتجعله يتمسك بهذا البنك دون الآخر[١٠٥].

٢,٦. إستراتيجية التركيز:

تتمثل هذه الاستراتيجية في تركيز جهوده على نشاط محدد بهدف استغلال قدراته لتحقيق ميزة تنافسية. فقد يركز البنك على منتوج معين (نوع محدد من القروض)، نوع معين من العملاء (أفراد مؤسسات)، أو يركز على منطقة جغرافية (بالداخل أو الخارج)[١٠٦].

وتستند هذه الاستراتيجية على تقسيم البنوك لأسواقها وعملائها وفق أسس معينة، ثم تكييف المنتجات لتلائم حاجيات السوق المستهدف، إذ يمكن أن نتصور مثلا قيام البنك

---

١٠٣ رحماني موسى، عاشور سهام، مرجع سبق ذكره، ص.٦٦.

١٠٤ المرجع السابق، ص.٦٧.

١٠٥ ربحي كريمة، تسويق الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، ديسمبر ٢٠٠٤، ص.٣٧٠.

106 P.C.Pupion,op.cit,p.98.

بإعداد مجموعة من الخدمات موجهة لقطاع الطلبة، أو لقطاع ربات البيت أو المتزوجين الجدد أو المتقاعدين...إلخ[١٠٧].

فإستراتيجية التركيز تجعل من البنك يركز اهتمامه على نشاط معين، أو فئة معينة، بهدف التطوير و التجديد، مما يتطلب منه دراسة معمقة لهذا النشاط أو هذه الفئة، أي دراسة مركزة و دقيقة.

المطلب الثـاني

حمـاية الودائع و مؤشـراتها

يعتبر ضمان الودائع و التأمين عليها ، و كذا حماية المودعين، من المواضيع المهمة في الوقت الحالي، خاصة بعد التطورات الاقتصادية و المالية التي شهدها العالم، و كذا نظرا للدور المهم الذي تلعبه الودائع في مختلف الاقتصاديات، فأي خطر يمسها من شأنه أن يهدد استقرار النظام المصرفي و حتى الاقتصادي لأي دولة.

١. حماية الودائع:

تهدف الحكومات في كل دول العالم إلى حماية ديون البنوك التجارية المتمثلة في ودائعها، ويمكنها القيام بذلك من خلال العديد من الوسائل منها:

١,١. مراقبة البنوك:

تمارس البنوك المركزية في كافة الدول دورا توجيهيا وإشرافيا على البنوك التجارية، وبالرغم مما يتضمنه هذا الدور من قيود عل البنوك التجارية، فهو يهدف في الأساس إلى حماية تلك البنوك من المنافسة الهدامة، كما يهدف إلى حماية أموال المودعين مما يزيد من ثقتهم في التعامل مع الجهاز المصرفي[١٠٨].

١,٢. مساعدة البنك المركزي للبنوك التجارية:

وذلك عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية والأوراق المالية والقروض، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فيستطيع البنك المركزي إذا تخفيف أزمات السيولة التي

---

[١٠٧] رحماني موسى، عاشور سهام، مرجع سبق ذكره، ص.٦٧.
[١٠٨] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص.٨٧-٨٨.

تتعرض لها البنوك التجارية، بالإضافة إلى الحماية التي يوفرها البنك المركزي عن طريق التسهيلات الائتمانية للبنك التجاري الذي يتعرض للصعوبات المالية.

١,٣. الملكية العامة:

توفر ملكية الدولة للبنوك التجارية (أو لعدد منها) عنصر الحماية لأموال المودعين في هذه البنوك، فالدولة تضمن هذه الودائع بالكامل. وتعتبر الملكية العامة للبنك التجاري عنصرا رئيسيا في اجتذاب أموال المودعين نظرا لضمان الدولة لهذه الودائع، مما يلغي تقريبا عنصر المخاطرة لدى المودع[١٠٩].

١,٤. التأمين على الودائع:

كان من أهم ما ترتب على الكساد العالمي الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، أن واجهت الكثير من البنوك التجارية أزمات سيولة أدت إلى إفلاس الكثير من هذه البنوك في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا ظهرت فكرة التأمين على الودائع، وخاصة في تلك الدول التي يعمل فيها النظام المصرفي للبنوك التجارية في ظل آليات اقتصاد السوق، والحرية الاقتصادية والملكية الخاصة.

وتتلخص فكرة التأمين على الودائع في أن يقوم كل بنك تجاري بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى جهة معينة ينشئها البنك المركزي، أو يشارك في إدارتها، وفي حالة تعثر البنك في رد الودائع لأصحابها، تتولى هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها. ومن التجارب الأولى في هذا المجال ما تم في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٤ حيث تم إنشاء فدرالية التأمين على الودائع، وكذا في بريطانيا عام ١٩٧٩[١١٠].

وهذا الشكل من المؤسسات المتخصصة أصبح الآن ينتشر على نطاق واسع، وأصبح يشكل ركنا أساسيا من أركان الرقابة المصرفية الفعالة، وهذا واضح من مقارنة عدد مؤسسات ضمان الودائع حديثا بعددها قبل سنوات على سبيل المثال، ففي نهاية عام ٢٠٠٠ كان عدد الدول التي لديها مؤسسات ضمان الودائع يقارب ٧٠ دولة مقارنة

[١٠٩] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.310.
[١١٠] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص.٧٩.

بـ٤٤ دولة فقط معظمها في النصف الغربي من الكرة الأرضية، يرجع تاريخ تأسيس معظمها إلى فترة (١٩٦٠-١٩٨٠)[111].

والجزائر كغيرها من الدول انتهجت هذا المسلك، حيث أنشئت شركة ضمان الودائع حسب المادة ١٧٠ من القانون ٩٠/ ١٠ الصادر في ١٤ أفريل ١٩٩٠ المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ثم القانون ٩٧/ ٠٤ الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ١٧ المؤرخ في ٢٥ مارس ١٩٩٨ والمتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، والتي وجدت بغرض حماية المودعين من خطر إفلاس بنوكهم، حيث تحدد سقف التعويض للمودع ب٦٠٠٠٠٠دج حسب المادة ٩ من القانون ٩٧/ ٠٤ [112].

٢. أسباب التحول إلى ضمان الودائع:

لقد تم اللجوء إلى ضمان الودائع نتيجة للعديد من الأسباب أهمها:

٢,١. الاستقرار المالي:

إن دور الوساطة المالية الذي تقوم به البنوك يجعلها عرضة لكثير من المخاطر بسبب طبيعة مصادر واستخدامات الأموال لديها. فالبنوك تعتمد بشكل رئيسي على الودائع، والتي هي في الغالب مصادر الأموال قصيرة الأجل، وتقوم بتوظيفها في أوجه استخدام أطول أجلا، مما يجعل البنوك معرضة لمخاطر السيولة، كما أن هذه الودائع نفسها معرضة لعدم الاستقرار الناتج عن السحب المفاجئ للودائع الذي قد ينتج عن ضعف مستوى الثقة بالجهاز المصرفي.

فالدور الذي تمارسه فلسفة ضمان الودائع في هذا المجال هو استبعاد احتمالات السحب المفاجئ إلى الحدود الدنيا، نتيجة شعور الغالبية العظمى من المودعين بالثقة والأمان الناتج عن غطاء الضمان.

فتعرض البنك لضغوطات السيولة قد يدفعه إلى التخلص من موجوداته، مما يؤدي إلى تفاقم أوضاعه المالية، ونظرا لترابط العلاقات المالية بين أعضاء الجهاز المصرفي، قد يؤدي

[111] ياسين الجغبير، ضمان الودائع –الشكل والمضمون-، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثالث، المجلد الثالث والعشرون، أفريل ٢٠٠٤، ص.٤٤.

[112] **Note d'information,dispositif de garantie des dépôts bancaires, Média Bank,n°66,Juin/Juillet 2003,pp.4_5**

إلى انتشار مشكلة بنك معين إلى بنوك أخرى، مما يسبب أزمة مالية على المستوى الكلي للنظام المالي ويزعزع استقراره[١١٣].

٢,٢. حماية صغار المودعين:

يوجد في العديد من الدول قوانين لضمان الودائع البنكية وهذا بغرض حماية صغار المودعين (مدخرين أو أعوان اقتصاديين آخرين) في حالة إفلاس بنوكهم، نظرا لقلة خبرتهم ومعرفتهم بالوضعية المالية لبنوكهم، والتي كانت ستسمح لهم بتحصيل جزء من ودائعهم[١١٤].

وتعويضا لهم عن عدم المقدرة هذه، فإن سقوف الضمان المقدمة تخدم ابتداءا صغار المودعين بحيث تقدم لهم تعويضات كاملة، فالمودع الذي يمتلك وديعة تزيد عن سقف الضمان يجب أن يكون حذرا في إيداع المبالغ التي تزيد عن هذا السقف.

٣,٢. تعزيز المنافسة بين البنوك:

من المتعارف عليه في العمل البنكي أن العملاء –في غالب الأحيان- يفضلون التعامل مع البنوك الكبيرة، لاعتقادهم أن هذه البنوك هي عموما أكثر أمانا من تلك الصغيرة، على اعتبار أن البنك الكبير لديه إمكانات الحجم التي تؤهله لإدارة أكثر كفاءة وتنوعا لتوظيفاته[١١٥].

فكلما استطاع البنك التأمين على ودائعه، فإنه يجذب العديد من المودعين، و يدعم ثقتهم فيه، مما يزيد عنصر المنافسة بين البنوك.

٣.بعض المعايير الخاصة بأنظمة حماية الودائع:

تختلف أنظمة وبرامج وهيئات وآليات حماية الودائع المصرفية حسب المعايير التالية:

المعيار الأول: حدود الحماية:

ويضم ثلاث عناصر، أولا مبلغ الودائع المضمونة والتي تختلف من بلد لآخر، ثانيا مستوى الحماية أي نسبة الودائع المضمونة من إجمالي الودائع، وثالثا المجال الإقليمي

---

[١١٣] ياسين الجغبير، مرجع سبق ذكره، ص.٤٥.

[114] Média Bank, op.cit, p.4.

[١١٥] ياسين الجغبير، مرجع سبق ذكره، ص.٤٥.

للحماية، حيث أنه في الغالب ينحصر في الودائع الموجودة في البنوك النشطة في البلد، غير أن بعض البلدان أمضت اتفاقيات مع بلدان أخرى لتشمل الحماية بنوكا موجودة على أراضيها، فالسويد مثلا أمضت ثلاث اتفاقيات مع كل من الدنمارك، لوكسمبورغ والمملكة المتحدة.

المعيار الثاني: صلاحيات التدخل والإشراف والرقابة:

ويضم هذا المعيار عنصرين، الأول يخص الحق في الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، حيث تتمايز هيئات وأنظمة تأمين الودائع فيما يتعلق بهذا الحق، فهو وإن كان موجودا في بعض البلدان إلا أنه غير موجود في بلدان أخرى، فالحق في الرقابة والإشراف والحصول على معلومات عن المؤسسات المالية قد يتطلب في بعض البلدان إذنا مسبقا من البنك المركزي، وقد يكون بالتعاون معه أو بطلبها منه، أو يكون بصفة مستقلة تماما وبشكل مباشر من المؤسسات المالية ذاتها.

أما العنصر الثاني فيتعلق بصلاحيات التدخل للتصفية أو الحل المسبق للمؤسسات المالية المتعثرة، والأمر هنا يتعلق بمدى توفر بعض الشروط لدى هيئات وأنظمة تأمين الودائع[١١٦].

٤. تأثير نظام التأمين على تكلفة وحجم الموارد المجمعة:

٤,١. تأثير نظام التأمين على تكلفة الموارد (الودائع) المجمعة:

يرتكز وجود نظام لتأمين الودائع على حقيقة أنه يوجد تفاوت في سلوك طائفتين من مقدمي الأموال: المساهمين الذين يرغبون في تحمل البنك مخاطر أكبر تعظيما لأرباحهم، والمودعين الذين يفضلون إدارة أكثر حرصا للمحفظة.

فلو افترضنا غياب نظام التأمين على الودائع، فإن المودعين يتعرضون لخطر عدم السداد في حالة إفلاس البنك، مما يستوجب أن يحصل هؤلاء المودعين الذين يتحملون

[١١٦] عبد الحليم فضيلي، كمال رزيق، أنظمة التأمين على الودائع المصرفية بين تشجيع التهور المصرفي وضمان استقرار النظام المالي، واقع، تجربة، دروس، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ص.٤٦٠-٤٦١.

هذا الخطر، على مكافأة أكثر أهمية لودائعهم غير المؤمنة، بحيث تتضمن علاوة خطر "Prime de risque"[117].

لو تم تأسيس نظام للتأمين العام على الودائع، فإنه لن يخرج عن ثلاثة فروض:

الفرض الأول:

التزام البنوك (مساهميها) بدفع قسط لصناديق التأمين بتعريفة تماثل حجم الخطر الذي يتعرض له كل بنك، ففي هذه الحالة فإن القيمة الحالية الصافية للبنك (ثراء المساهمين) لم تتغير، وهنا يتم تعويض القسط بالإنقاص من العوائد المدفوعة للمودعين، الذين لم يعودوا متعرضين للمخاطر

الفرض الثاني:

أن نظام تأمين الودائع من خلال المؤسسة العامة مجانيا، وهنا بالمقارنة بالحالة السابقة، وضع المودعين لم يتغير، في حين أن قيمة البنك تتزايد بمقدار التأمين الذي تتحمله الدولة.

الفرض الثالث:

إنشاء نظام للتأمين شبه مجاني، تتحمل فيه البنوك جزءا وتتحمل الدولة الجزء الباقي، هنا البنوك تحدد عوائد الودائع في مستوى أقل (بمقدار مساهمة الدولة في التأمين شبه المجاني) مقابل ربح تحصل عليه حال احتفاظها بنتائج الاستغلال في معدل أعلى من قسط التأمين الملتزمة به (أي بشرط أن يظل عائد الائتمان في مستوى ثابت)، لهذا تتجه قيمة البنك (قيمة الأسهم) إلى التزايد.

٤ ,٢. تأثير نظام التأمين على حجم الموارد (الودائع) المجمعة:

لا يعتبر احتواء قواعد التنظيم على "نظام التأمين على الودائع" أحد عوامل التأثير على تكلفة الموارد (الودائع) فحسب، وإنما على الحجم الذي يتم تجميعه منها، فالضمان الذي ينطوي عليه نظام تأمين الودائع يؤدي إلى تفضيل توجيه الموارد نحو البنوك أكثر من توجيهها نحو السوق المالية التي لا تستفيد من هذا التأمين. أي أنه من منظور الاقتصاد

[117] عبد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرر المالي والرقابة المرنة، المؤتمر العلمي السنوي الثالث حول: التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ١٢-١٣ ماي ٢٠٠٤، مصر، ص.٩٠.

الكلي ينطوي تنظيم التأمين على الودائع على تحديد درجة أهمية الوساطة البنكية، ومن منظور الاقتصاد الجزئي، على إمكانيات تحقيق الشهرة للبنك "Good will"[١١٨].

٥. مـؤشـرات سيـاسة الـودائع:

يمكن اختصار و تلخيص أهم مؤشرات سياسة الودائع في الجدول الموالي[١١٩]:

جدول رقم ٠٣ : مؤشـرات سيـاسة الـودائع.

الرقم	النسبـة	مدلولها
١	إجمــالي الودائــع / إجمـالي الأصــول	وتفيدنا هذه النسبة في معرفة مدى مساهمة المصرف في تجميع الودائع، كما تعني أيضا قدرة الأصول على تغطية الودائع بالنسبة للبنك، أو المحافظة على نسبة ثابتة منها، و هذا يعني تحكم البنك في ودائعه، أي حتى في حال إفلاسه يمكن تغطية و ضمان ودائع العملاء من خلال أصول البنك.
٢	الودائـع الجــارية / إجمــالي الودائـع	بما أن الودائع الجارية تمثل الودائع الأكثر تقلبا من حيث عملية السحب و الإيداع من الودائع الأخرى، فهذه النسبة تفيد المصرف في تحديد احتياطاته من النقدية السائلة على ضوء حجم الودائع الجارية، وزيادة هده النسبة تعني زيادة حجم الأرصدة السائلة و العكس صحيح.
٣	الودائــع لأجــل / إجمــالي الودائـع	إن ارتفاع نسبة هذه الودائع سواء كانت ودائع توفير أو ودائع لأجل إلى إجمالي الودائع و استمرارها في الارتفاع يمثل عبئا على إيرادات المصرف، و خصوصا في حالة عدم وجود مجالات متاحة للاستثمار بمعدلات أعلى.

---

[١١٨] المرجع السابق، ص ص.٩١-٩٢.

[١١٩] زهير علي أكبر، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري، من موقع: www .al-mannarah.com ليوم ٢٠٠٨/٠٦/٢٦.

-طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص. ٩١-٩٤.

-P .S.rose, Commercial Bank management, 5 édition, mcgraw hill, USA ,2002.

٤	الودائع قصيرة الأجل الأصـــول الايرادية	وتعبر هده النسبة على قدرة البنك في تمويل عملياته من إقراض و استثمار من خلال الودائع قصيرة الأجل، و التي تحت تصرفه. و القدرة على تشغيلها في مجالات الائتمان و الاستثمار، دليل على أن البنك قد نجح في الاستفادة من تلك الودائع رغم خطورتها.
٤	القـــــروض الودائـــــع	و يقصد بالقروض التسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها، و تعتبر هذه النسبة مقياسا أيضا للسيولة، من منطلق أن القروض هي أقل موجودات المصرف سيولة. لهذا تنخفض سيولة المصرف كلما زادت القروض، و ارتفعت نسبتها إلى الودائع. كما أنها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياستها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة.

المصدر: بتصرف بالاعتماد على المراجع أدنى هذه الصفحة.

خاتمة :

تعددت أنواع الودائع البنكية واختلفت تصنيفاتها، فلكل نوع أهميته الخاصة بالنسبة للبنك ، وعموما تعتبر الودائع باختلاف أنواعها المصدر الرئيسي لأموال البنوك لذلك وجب على هذه الأخيرة الاهتمام بها والعمل على تنميتها خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الحالية، التي فرضت عليها الدخول في منافسة محلية ودولية قوية لاجتذاب أكبر عدد من الودائع، وهو ما دفعها إلى انتهاج استراتيجيات مختلفة، منها استراتيجية المنافسة السعرية، والتي كما رأينا أنه بالرغم من أهميتها إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر عليها كسياسة البنك المركزي وطبيعة الودائع. واستراتيجية المنافسة غير السعرية والتي يمارسها البنك بمختلف أشكالها بما يتماشى وقدراته المالية والبشرية ويتناسب مع محيطه ويلائم عملاءه.

وفي ظل الأزمات المالية التي أصابت العديد من البنوك في مختلف الدول، اتجهت أغلبية البنوك التجارية إلى التأمين على ودائعها لتحسيس مودعيها بأمان أكثر في تعاملهم معها،

ولحماية حقوقهم تحت أي ظرف من الظروف، وكما أن الودائع هي أهم مصدر للبنك، فإن القروض تعتبر أهم وجه من أوجه الاستخدام لديه، لهذا يجب على البنك أن يولي اهتماما كبيرا في صياغته لسياسة الإقراض. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هي سياسة الإقراض؟ وما هي عناصرها؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الثــالث

سياسة الإقراض في البنوك التجارية

مقدمة :

كما سبق وأن ذكرنا في الفصل السابق، أنه إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال. فعملية الإقراض تعتبر الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية، وفي نفس الوقت هي المصدر الأول لربحيتها.

وبما أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تحقيق الربحية مع أقل قدر من المخاطرة، كان لزاما عليه صياغة سياسة إقراضية دقيقة تخدم أهدافه من جهة وعملائه والاقتصاد الوطني من جهة أخرى. لهذا ركزنا في هذا الفصل على تفصيل سياسة الإقراض التي تناولناها في أربعة مباحث:

مبحث أول تعرضنا فيه لماهية القروض و سياسة الإقراض، مبحث ثاني: مكونات سياسة الإقراض، مبحث ثالث:معايير منح الائتمان و التحليل بالنسب المالية ومبحث أخير حول القروض المتعثرة و مخاطر القروض.

المبحث الأول

ماهية القروض وسياسة الإقراض

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنوك، ولهذا كان لزاما على هذه البنوك أن تولي عناية خاصة بها، وذلك بوضع سياسة ملائمة تضمن سلامة إدارتها.

المطلب الأول

مفهوم القروض وأنواعها

سنحاول عرض مختلف التعريفات الخاصة للقرض، إضافة إلى محاولة ابراز أهميتها في البنوك، و عرض أنواعها .

١. مفهوم القروض وأهميتها:

١,١. مفهوم القروض:

يقصد بالقروض في الدول التي تعتمد التخطيط الشامل لاقتصادياتها بأنه: "العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي، والتي تحدث عند انتقال القيمة من أشخاص أو مشروعات أو دول معينة إلى آخرين، وذلك لاستخدامها المؤقت وبالسداد الإجباري، ودفع فائدة نظير ذلك"[١٢٠].

كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد[١٢١].

ويمكن تعريف القرض المصرفي أيضا بأنه:" الثقة التي يوليها البنك لشخص معين، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض

[١٢٠] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.١٢٣.
[١٢١] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص.١٠٣.

في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد"[122].

ومن هنا يمكننا الخروج بتعريف شامل للقروض المصرفية على أنها:

عبارة عن الأموال التي تمنحها البنوك التجارية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين لتمويل نشاطاتهم، على أن يتم الاتفاق فيما بينهم على: تاريخ استحقاق هذا القرض، سعر الفائدة، والضمانات التي يحصل عليها البنك مسبقا لاستعمالها في حالة عجز العميل عن السداد. على أن يتم تسديد هذا القرض عند نهاية الفترة إضافة إلى الفائدة المتفق عليها سابقا.

١,٢. أهمية القروض:

تبرز أهمية القروض في أنها تمثل جانبا مهما من وظائف البنوك، بل هي المحور الرئيسي لعملها، وتكاد تكون الحاجة إلى القروض تامة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المهن والمشروعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، إذ نادرا ما نجد في الحياة العملية أيا من المشروعات يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية، فغالبا ما تلجأ إلى الاقتراض من المصارف لتمويل رأسمالها العامل أو المتداول[123].

ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية، يشير دائما إلى أهمية الفوائد والعمولات كمصدر للإيرادات، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

وتعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان، والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة

---

[122] صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني: القطاع المصرفي وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص.٢٥.

[123] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.١٢٤.

الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة[١٢٤].

إذا يمكننا أن نستنتج أن لأهمية القروض منظورين، الأول يخص البنك حيث تعتبر القروض النشاط الرئيسي لها، و الثاني يخص النشاط الاقتصادي ككل، حيث للقروض دور كبير و ذو أبعاد عديدة.

١, ٣. القرض الممكن تحصيله والقرض السليم:

يجب التفرقة بين إمكانية تحصيل القرض وبين سلامة القرض، فليس كل قرض ممكن تحصيله قرضا سليما.

فالقرض الممكن تحصيله عادة هو القرض الممنوح بضمان أصول، فإمكانية تحصيله هذه تأتي من التصرف في الضمان لتحصيل الدين، فإذا تم منح قرض بضمان الرهن الحيازي مثلا لتمويل مشروع غير مؤكد، فهذا قرض غير سليم وإن كان من الممكن تحصيله (بيع الرهن).

أما القرض السليم لا بد وأن يكون مرتبطا تمام الارتباط بشكل وطبيعة العمليات التي يتم تمويلها، مع وضع برنامج لرد القرض، وذلك بصرف النظر عما إذا كان القرض بضمان أو بدون ضمان. وبمعنى آخر، فإن الأساس السليم للإقراض يقضي بأن يتم رد القرض من الإيرادات المتوقعة للمقترض لا من التصرف في الضمانات، فالتصرف في الضمانات لاستيفاء القرض قد يؤثر على الأسعار والنشاط الاقتصادي، كما أن الوظيفة الرئيسية للضمانات هي الإقلال من المخاطر بالنسبة للبنك في حالة عدم كفاية إيرادات المقترض لأسباب غير متوقعة من الطرفين[١٢٥].

٢. أنـواع القــروض:

إضافة إلى أنواع القروض المتعارف عليها مثل: القروض تحت الطلب،الائتمان الايجاري، الائتمان المقدم للتجارة الخارجية، القروض القصيرة و الطويلة الأجل، القروض الاستهلاكية، ...إلخ، هناك أنواع أخرى نذكر منها:

---

[١٢٤] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٠٤-١٠٥.

[١٢٥] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص.٤١٥-٤١٦.

٢,١.قروض السماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية:

ويطلق على هذا النوع من القروض "قروض الأوراق المالية"، وهي قروض قصيرة الأجل يقدمها البنك للسماسرة الذين يستخدمونها في تمويل مشترياتهم من الأوراق المالية لحساب عملائهم.

ويدخل في هذا النوع من القروض أيضا ما يحصل عليه وسطاء بيع وشراء الأوراق المالية بغرض تمويل مخزونهم من تلك الأوراق، وعادة ما يتفق على عدم تحديد تاريخ الاستحقاق، مما يعطي البنك حق المطالبة بالقرض في أي وقت، ولهذا تسمى القروض التي تستدعى عند الطلب. هذا وتعتبر الأوراق المالية المشتراة بواسطة المقترضين بمثابة رهن لقيمة القرض، أما قيمة القرض فلا تتجاوز ٥٠ % من قيمة الأوراق المالية المرهونة.[١٢٦]

٢,٢. القروض المشتركة:

وتعني اشتراك أكثر من بنك في تمويل قروض أو تسهيلات مصرفية في ظل ظروف واحدة وضمان مشترك[١٢٧].

فحتى ولو كان بنك بمفرده قادر على التمويل فإن ذلك يمثل بالنسبة له مخاطر جمة، قد لا يستطيع تحمل تبعاتها إذ أن صناعات اليوم تلقى الكثير من المخاطر، فهذه القروض تمثل إمكانية أكبر في حماية المؤسسات المالية من مخاطر الائتمان، حيث تعد لها دراسات قوية وتسهم في بناء أسس التعاون التنافسي مع البنوك الأخرى خاصة البنوك العالمية، وتنويع قنوات التوظيف مما يضمن لها أمان أكثر[١٢٨].

أي أن هذا النوع من القروض يمنح في حالتين، إما في حالة عدم مقدرة البنك على توفير كل مبلغ القرض، فيلجأ إلى بنك آخر ليشاركه فيه، أو في حالة ما إذا أراد البنك حماية نفسه من خطر عدم السداد، فيتشارك بذلك الخسارة مع البنك المشارك.

---

[١٢٦] منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٢، ص.١٤١.

[١٢٧] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص.٧٢.

[١٢٨] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٤٤-١٤٥.

المطلب الثاني

ماهية سياسة الإقراض و عوامل نجاحها

كما سبق وذكرنا، فإن النشاط الاقراضي يعتبر من أهم أوجه استخدام أموال البنك، باعتبار أن القروض تأخذ نسبة كبيرة من جانب الاستخدامات في ميزانية البنك، لهذا وجب وضع سياسة دقيقة لها.

١. سيـاســة الإقــراض:

١,١. مفهوم سياسة الإقراض:

"يقصد بالسياسة الإقراضية، مجموعة المبادىء والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البث في طلبات الاقتراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها"[١٢٩].

كما يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها:" مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها. إضافة إلى ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض"[١٣٠].

يمكننا بعد عرض هذه التعاريف بالخروج بتعريف لسياسة الإقراض، على أنها سياسة ترسمها الإدارة العليا للبنك، تحدد من خلالها كيفية توجيه القروض، و كذا الشروط الواجب مراعاتها عند منحها، و ذلك بعلم كل المستويات و المسؤولين عن نشاط الإقراض في البنك.

١,٢. أهداف سياسة الإقراض:

تتعدد أهداف وضع سياسة الإقراض في البنوك ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يلي:

---

[١٢٩] منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص.١٣٥.

[١٣٠] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ص ص.١١٨-١١٩.

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه؛
- ترشيد قرار الإقراض للبنوك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الإقراض بالبنوك؛
- ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح؛
- التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية[١٣١].

٢. عوامل نجاح سياسة الإقراض:

لضمان نجاح السياسة الائتمانية في تحقيق أهدافها، فإنه ينبغي مراعاة الأسس التالية:

٢,١. الأمان:

يقوم العمل المصرفي على أساس الثقة المتبادلة بين البنك والعميل، فثقة العميل في البنك تجعله يودع أمواله لديه وهو واثق من أن البنك سوف يحتفظ بهذه الأموال، ويحافظ عليها ويقدمها له عند الطلب، وثقة البنك في العميل الذي يقوم بإقراضه الأموال، بأنه سوف يقوم بإعادة هذه الأموال إلى البنك بالإضافة إلى الفائدة المستحقة وفقا للاتفاق المبرم بينهما، وأنه سوف يستخدم تلك الأموال في الغرض الذي منحت من أجله، ويتأتى ذلك بالتعرف على العميل والتحقق من قدراته المالية بالإضافة إلى توفير الضمان الكافي[١٣٢].

٢,٢. السيولة:

إن سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، أما سيولة البنوك فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان.

وتعتمد سيولة البنك على عدة عوامل أهمها:

---

[١٣١] ناهد عبد الستار مصطفى الصادق، تقويم سياسات الإقراض في البنوك التجارية الليبية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٥، ص.١٥.

[١٣٢] معهد الدراسات المصرفية، عمليات البنوك التجارية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠٠٢، ص.١٦٥.

• مدى ثبات الودائع، فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة أكبر[١٣٣]، وكذلك مدى وفرة الأموال المتاحة للبنك سواء من موارده الذاتية أو من موارد الغير، وعدم خضوعها للتقلبات الشديدة والعنيفة؛

• مدى سيولة العمليات التوظيفية والتي ترتبط بطول المدة الممنوح عنها الائتمان وقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته[١٣٤]، فكلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك، كلما شعرت أيضا إدارة البنك بالاطمئنان أكثر[١٣٥].

أي انه على البنك مراعاة كيفية توزيع ودائعه، وكذا قروضه، و ذلك بعدم الاعتماد على الودائع الجارية بنسبة كبيرة مما يعرض البنك لخطر السحب من جهة، و عدم تقديم قروض كبيرة لمدة طويلة الأجل من جهة أخرى، و ذلك لضمان استردادها في اقرب وقت ممكن، و بالتالي ارتياحه بشأن توفر السيولة اللازمة لمجابهة طلبات السحب.

٢,٣. الربحية:

تعتبر الربحية من أهم عناصر السياسة الائتمانية. والهدف الرئيسي للبنوك عند توظيف أموالها هو تحقيق أفضل ربحية ممكنة، وتعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك نظرا لارتفاع معدل العائد المتولد عنها وذلك بالمقارنة مع العائد المتولد من الاستثمارات الأخرى، حيث يمثل الربح الهدف الرئيسي من الاستثمار في القروض[١٣٦].

فالبنوك مثلها مثل أي وحدة اقتصادية تهدف إلى الربح الذي يجب أن يغطي التكاليف الخاصة به، فالعائد يجب أن يغطي التكاليف المرتبطة بفوائد مديونية البنك، وكذا الخدمات المصاحبة مثل : مصاريف التشغيل الخاصة بتعيين وتدريب وتحفيز العنصر البشري، وما يتقاضاه من أجور وحوافز ومكافآت،ومصاريف المباني والتجهيزات[١٣٧].

[١٣٣] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ١٩٩٩، ص.٢٠٠.
[١٣٤] ناهد عبد الستار مصطفى الصادق، مرجع سبق ذكره، ص.٢٣.
[١٣٥] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠١.
[١٣٦] مصطفى النشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص.٢٣٩-٢٤٠.
[١٣٧] ناهد عبد الستار مصطفى الصادق، مرجع سبق ذكره، ص.٢٢..

٢,٤. الانتشار:

من الضروري أن تنوع الأنشطة، والأماكن التي يتم منح القروض إليها، وهو ما يعني انتشار المخاطر على أكبر عدد من المقترضين، مع تنوع الأنشطة، وبضمانات متعددة ومتنوعة، فكلما زادت فروع البنك وتعددت المناطق التي يمنح فيها القروض وتنوعت، فإن ذلك يمثل له قدرة أعلى في مواجهة المخاطر[١٣٨].

ويتعلق عنصر الانتشار بالنواحي التالية:

- الانتشار النوعي المتعلق بنوع النشاط الممول؛
- الانتشار الجغرافي حتى يساهم البنك في السياسة العامة للدولة متمثلة في التنوع الجغرافي لمختلف مناطق الدولة؛
- الانتشار بين مختلف أنواع العملاء؛
- الانتشار السوقي: ويرتبط هذا العنصر أساسا بالحد من مخاطر عدم التأكد، ومن ثم فإنه للتقليل من هذه المخاطر يقوم البنك بفرز هيكل الائتمان الممنوع وتنويع توظيفات الأموال من خلال الانتشار بمختلف أنواعه[١٣٩].

---

[١٣٨] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سق ذكره، ص.١٥٦.

[١٣٩] ناهد عبد الستار مصطفى الصادق، مرجع سبق ذكره، ص.٢٤.

المبحث الثاني

مكونات سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها

يتعين على كل بنك تجاري رسم سياسة معينة للإقراض يثبت فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، والأسس التي تبنى عليها قرارات الإقراض، ومتابعتها قياسا بالسياسة المرسومة لها. وتعتبر السياسة الإقراضية دالة تتأثر بمجموعة من العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار.

المطلب الأول

مكونات سياسة الإقراض

لا توجد سياسة نمطية أو واحدة تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه، ومجال تخصصه، وهيكله التنظيمي، وحجم رأسماله، وفيما يلي نذكر أهم مكونات هذه السياسة:

١. تحديد السلطات المفوضة بمنح القروض:

حيث يجب أن تبين سياسة الإقراض حدود ومجال الاختصاص، ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات[١٤٠]. أي توضيح السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة أو عدم الموافقة على منح القرض، وذلك بطريقة تكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض. فهناك قروض روتينية لا تزيد قيمتها عن حد معين، يمكن أن يتخذ قرارا بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القرض، وبعض القروض قد تحال إلى لجنة مشكلة لهذا الغرض للبحث فيها واتخاذ قرار بشأنها، وهناك قروض حجمها كبير جدا بحيث يتطلب اتخاذ القرار على مستوى مجلس الإدارة[١٤١].

أي أن البنك و تجنبا لطول فترة دراسة طلب القرض، يحاول مسبقا تحديد و تقسيم الإدارات و الفروع التي لها سلطة التصرف ، و ذلك وفقا لدرجة الفرع و حجم نشاطه، و كذا وفقا لنوع القرض المقدم في حد ذاته.

---

[١٤٠] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق رذكره، ص ص.١٤٤-١٤٥.

[١٤١] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠٩-٢١٠.

٢. تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:

عادة ما يحدد في سياسات الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال، وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة، يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد، وهذا يتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك[١٤٢].

إذ يجب أولا تحديد الموارد المالية المتوقعة وتجنيب النقدية اللازمة للاحتفاظ بنسبة الاحتياطي والقدر المطلوب لمواجهة توقعات سحب الودائع، ثم بعد ذلك يتم تحديد الحد الإجمالي المستهدف للقروض وتوزيعها على الآجال والأنواع المختلفة أخذا في الاعتبار توزيع المخاطر الائتمانية[١٤٣].

٣. تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك وغير المسموح بها:

على إدارة البنك أن تحدد أفضل أنواع القروض التي يمكن أن يعمل البنك فيها، ومن أهم العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد هذه الأنواع الأجل، درجة المخاطرة الائتمانية، التخصص والتنويع[١٤٤]. فالسياسة تنص على القروض التي يتعامل معها المصرف، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين القروض المقبولة وغير المقبولة، فقد لا تسمح بمنح القروض للإسكان ولكنها تسمح بالقرض لغرض استيراد السلع من الخارج. ولهذا فهي تقتصد في الجهود الكثيرة في خطوات منح الائتمان وإجراء عملية التحري مادامت قد قطعت أصلا الطريق على منح القروض للإسكان[١٤٥].

والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية، إضافة إلى ربح عامل الوقت.

---

[١٤٢] بوشنافة أحمد، روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات-، جامعة الشلف، ديسمبر ٢٠٠٤، ص.١١٤.

[١٤٣] إبراهيم مختار، التمويل المصرفي، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص.٦٤.

[١٤٤] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٣٩٦.

[١٤٥] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.١٥٠.

٤. الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:

تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد بغض النظر أكان هذا العميل فرد أو مؤسسة، والهدف من هذا هو تقليل المخاطرة من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة.

وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة محددة من رأس مال البنك، أو نسبة من رأسماله و احتياطاته، أو قد تكون بالإضافة إلى ذلك نسبة محددة من حجم رأس مال العميل نفسه[١٤٦]. و تعتبر هذه الطريقة، كوسيلة يتخذها البنك للحماية ضد إفلاس العميل، حيث أنه ينوع في عملائه، و يحاول الموازنة بينهم بنسب معينة من إجمالي القروض، بحيث أنه وغن تعثر العميل الواحد، فإن ذلك لن يؤثر كثيرا على البنك.

٥. تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:

يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الإقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل، في مقدمتها حجم الموارد المتاحة، والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، هذا فضلا عن طبيعة المناطق وحاجة كل منها للقروض، يضاف إلى ذلك مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض والرقابة عليها[١٤٧].

٦. شروط الإقراض:

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك، يبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناءا على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي[١٤٨].

و هدفها أيضا اختصار الوقت و الجهد اللازمين لدراسة طلبات القروض.

٧. ملف القرض:

حيث توضح السياسة النماذج والسجلات المطلوبة مثل طلب القرض وميزانية العملاء

[١٤٦] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص.٢١٠-٢١١.

[١٤٧] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٤٨.

[١٤٨] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص.١٤٤.

وتقارير المراجع الخارجي ونماذج متابعة القروض[149].أي تحديد المستندات و الوثائق اللازمة للحصول على القرض، و التي تثبت صحة مركزه المالي، و مدى قدرته على السداد، و بالتالي كل التي يرى البنك أنها ضرورية، وتطمئنه أكثر و تساعده في اتخاذ قرار الإقراض.

٨. إجراءات وخطوات الحصول على القرض:

يجب على البنك تحديد إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان، ويستحسن تدوينها في كتيب معد لهذا لغرض، وهو الوضع السائد في البنوك الكبيرة حيث تدون هذه المسائل في كتيب يطلق عليه "دليل الحصول على الائتمان". ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ سياسة الإقراض[150].حيث أن ذلك يساعد البنك و العميل على حد سواء في سير و تسهيل عملية الإقراض، و سرعة تنفيذها،حيث يكون ذلك موضح مسبقا،

٩. تحديد الضمانات المقبولة من طرف البنك:

لغرض تسهيل الإقراض وتقليص المخاطرة وتحقيق نوع من المعاملة السوية، فإن السياسة الإقراضية يجب أن تشمل تحديد طبيعة الضمان وأنواعه المقبولة، ونسبة القروض إلى قيمة الضمانات المرهونة (حسب أنواعها)[151].

أي ان الضمان يقلل عادة من حدة المخاطر، و يقلل من تأثيرها على البنك.

وتتوقف عملية تحديد الضمانات المقبولة من طرف البنك على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان[152].

وعموما تنحصر الشروط الواجب توافرها في الضمان فيما يلي:

- سهولة التصرف فيه من جانب البنك عند تخلف العميل عن السداد بدون خسائر كبيرة؛
- انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان؛
- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك وإمكانية استحواذه والتصرف فيه[153].

---

[149] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.١٥٢.
[150] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٤٠٥.
[151] المرجع السابق، ص.٤٠٣.
[152] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠٩.

أي أنه بدون توفر الشروط السابقة في الضمان، فإنه لن يحقق الغرض منه، و هو التقليل من الخطر، و محاولة استرجاع و لو جزء من القرض في حالة عدم قدرة العميل على السداد.

١٠. متابعة القرض:

يجب أن تتضمن سياسة الإقراض وضع متكامل للرقابة على القروض، وذلك بمتابعة القروض الممنوحة على فترات دورية، والوقوف على مشاكل التحصيل مع العملاء، ودراسة القروض القائمة دوريا لتقدير الديون المعدومة وكذا الديون المشكوك في تحصيلها، واقتراح المخصصات اللازمة لمقابلتها[١٥٤]. فالبنك هنا يقوم بمراقبة مثلا مدى استخدام القرض في المجال الذي أخذ من أجله، و بأنه يحقق الأهداف المرجوة منه، و بأن العميل لا يواجه أي صعوبات قد تعيقه عن رد القرض.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

نجد أن الإقراض هام جدا للبنك التجاري وكذا للمجتمع الذي يخدمه، لهذا ينبغي وضع سياسة الإقراض بعد دراسة عدة عناصر وعوامل من شأنها أن تؤثر في صياغة هذه السياسة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

١. الظروف الاقتصادية:

سواء القومية أو المحلية (المنطقة التي يخدمها البنك)، حيث تساعد الظروف الاقتصادية المستقرة عل وجود سياسة إقراضية مستقرة ومناسبة[١٥٥].

فالطلب على معظم أنواع القروض المصرفية يتأثر بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ قد تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الإقراض، كما تنتهي بعد الموسم بشهر أو شهرين.

---

[١٥٣] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٤٩.

[١٥٤] إبراهيم مختار، التمويل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص.٧١.

[١٥٥] محمد سويلم، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٤٤-١٤٥.

كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء[156].

٢. سياسة البنك المركزي:

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف، وكذا سعر الخصم[157].

وهدف البنك المركزي في أي دولة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي، لهذا فهو يقوم عادة بتنظيم كمية الائتمان ونوعيته ليتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، وبناءا عليه فإن البنك المركزي يفرض بعض النسب والمعدلات التي يجب على البنوك التجارية تنفيذها والتقيد بها[158].

وهو الأمر الذي يجب مراعاته عند صياغة السياسة الإقراضية، لأن ذلك سيحافظ على سلامة واستقرار النظام الاقتصادي للدولة، من خلال اتباع تعليمات البنك المركزي.

٣. رأس المال:

يؤثر رأس المال في السياسة الإقراضية من خلال:

- هناك علاقة قانونية بين مقدار رأس المال من جهة، وحجم القرض الممنوح من جهة أخرى، حيث هناك ارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف

و بين رأس المال الممتلك[159]. كما أن له دور نفسي لدى كل من المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك، مما يذكر بقدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية وتكون قدرته أكبر على سداد التزاماته[160]؛

- إن رأس المال يستخدم كحاجز واقي يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع، وكلما ازداد رأس المال الممتلك كلما زادت قابلية المصرف على تحمل الخسارة، ومن جانب آخر تعني

---

[156] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٣٩٢.
[157] طلعت أسعد عبد الحميد، مرحع سبق ذكره، ص.١٢٨.
[158] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠٥.
[159] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.١٣٢.
[160] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٣٩١.

زيادة رأس المال إمكانية زيادة أمد قروض المصرف، وذلك لأن الودائع عرضة للسحب المتكرر[١٦١].

فرأس المال يعتبر عنصر الأمان بالنسبة للمودعين، و كلما زاد دعم ثقة العملاء في البنك، وجعلهم في حالة ارتياح، حيث أنه حتى و إن تعرض البنك لخسارة كبيرة، فإنه يمكنه مواجهتها برأسماله، دون الحاجة للجوئه إلى ودائع العملاء.

٤. حجم الودائع ومدى ثباتها:

لا شك في أن حجم ودائع البنك يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة البنك على الاقراض، فكلما كان حجم الودائع أكبر، كلما زادت قدرة البنك على إعطاء قروض أكثر، فالبنك دائما يقرض من الودائع التي لديه، أما رأس مال البنك واحتياطاته فلها وظائف أخرى ولا تستخدم في عمليات الإقراض إلا في بداية عمل البنك[١٦٢].

وتعتبر درجة ثبات واستقرار الودائع، أهم خاصية تؤثر على سياسة البنك في توظيفها، وبالتالي سياسة الإقراض، لأنه بالرغم من الاحتياطات الأولية والثانوية تستخدم في مواجهة مسحوبات الودائع، إلا أن البنك الذي يواجهه تقلبات استثنائية في ودائعه بحاجة إلى سياسة إقراضية متحفظة قياسا ببنك آخر له ودائع مستقرة نوعا ما، أو تنمو ودائعه باستمرار[١٦٣].

حيث ذكرنا سابقا انه يجب مراعاة كيفية توزيع كل من الودائع و القروض، و محاولة الموازنة بينها، لتفادي وقوع البنك في خطر السحب المفاجئ، وعدم قدرته مواجهة ذلك.

٥. احتياجات السيولة في الأجلين القصير والطويل:

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأسبقية التي يسعى البنك إلى تحقيقها. وعادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول السائلة مثل أذون الخزانة، والأوراق المالية الحكومية. وإذا ما احتفظ البنك بالأموال سواء في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية، فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض[١٦٤].

---

[١٦١] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.١٣٢.
[١٦٢] عبد المعطي رضا أرش، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠٤.
[١٦٣] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٣٩٤.
[١٦٤] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٢٩.

لهذا يجب عليه مراعاة ذلك، و التصرف بحكمة وعقلانية في هذا المجال، و ذلك بالاحتفاظ بالسيولة اللازمة فقط، حتى لا يتأثر النشاط الاقراضي و الاستثماري بصفة عامة.

٦. الربحية:

تعتبر الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة إقراضية ولأي من البنوك التجارية، وذلك لأنها ضرورية لنجاح البنك باعتباره إحدى المنشآت الهادفة إلى الربح. فالبنوك التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة إقراضية مرنة أو متساهلة، وبالعكس فالبنك الذي يتمتع بمستوى محدد من الأرباح ولا يريد أن يتعرض إلى خسائر، فإنه يعمد إلى إتباع سياسة اقراضية متشددة، فالفرق بين المتشدد والمرن هو هامش المخاطرة الذي يكون عالي عند الاعتماد على السياسة المرنة، ويكون منخفض في حالة السياسة المتشددة[١٦٥].

٧. المنافسة مع البنوك الأخرى والمؤسسات المالية:

من المعلوم أنه كلما قلت المنافسة بين البنوك كلما قل تزاحمها للحصول على العملاء، وكلما مالت تلك البنوك نحو التشدد في قروضها، والعكس صحيح.

ويسري هذا الوضع أيضا على درجة المنافسة بين البنوك من ناحية ومؤسسات الوساطة المالية من ناحية أخرى[١٦٦].

أي أن شدة المنافسة من شأنها أن تؤثر على هيكل السياسة الاقراضية، خاصة من ناحية شروط الإقراض و الضمانات.

٨. مقدرة وخبرة القائمين على الإقراض:

إن خبرة موظفي البنك مهمة في تأسيس سياسة البنك الاقراضية، فبعض مسؤولي الإقراض يمكن أن يكون لديهم خبرة جيدة في مجال القروض العقارية أو القروض الاستهلاكية[١٦٧]. وقد نجد في بنك آخر أن خبرات العاملين في إدارة الائتمان قاصرة على

[١٦٥] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.١٣٣.
[١٦٦] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٣٩٥.
[١٦٧] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠٧.

إقراض المستهلكين، وتفتقد الخبرة في مجال إقراض منظمات الأعمال، ولا شك أن كل ذلك سيؤثر بالتأكيد على سياسة الإقراض داخل كل بنك من هذه البنوك[١٦٨].

لهذا يحاول البنك أن يكون لديه موظفين ذوي خبرة في كل مجالات القروض التي يعمل فيها، أو يقوم بتكوينهم في تلك المجالات إن لم يكن لهم الخبرة الكافية.

٩. حجم الأصول المطلوبة لتشغيل البنك:

تتحدد حجم الموارد المتاحة للإقراض وفقا لحجم الأصول الثابتة، والأصول الأخرى المطلوبة لتزويد البنك باحتياجاته الأولية اللازمة للتشغيل، والتي تشمل المباني والأثاث والأصول الأخرى. إذ أن البنك عليه أن ينتقص تلك النسبة ويجنبها، لأنها تعتبر من الأمور الضرورية لاستمرار نشاطه. وكلما زادت هذه النسبة كلما انخفض حجم الإقراض المتاح[١٦٩].

[١٦٨] محمد سويلم، مرجع سبق ذكره، ص.١٤٥.

[١٦٩] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٢٩-١٣٠.

المبحث الثالث

معايير منح الائتمان والتحليل بالنسب المالية

بعد أن يقوم البنك بدراسة العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض، فإنه يقوم بتحديد المعايير التي يعتمد عليها لمنح الائتمان والخطوات اللازمة للحصول على هذا الائتمان.

المطلب الأول

معايير منح الائتمان

من أجل الوصول إلى تحديد موضوعي لعملية التحليل، فقد أتيحت أمام إدارة الائتمان دراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية مثل Five Cs of credit، 5Ps وكذلك ما يعرف ب PRISM.

ورغم الاختلاف في مسميات هذه المعايير، إلا أن مضمونها ينصب في منحنى واحد، وأن فيها الكثير من الجوانب المشتركة التي تعكس درجة المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان[١٧٠].

وفيما يلي نتعرض لهذه المعايير:

١. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب FIVE Cs OF CREDIT:

يكاد يتفق معظم رجال البنوك على أن جدارة المقترض بالحصول على القرض ترتهن بتقييم عوامل خمسة اصطلح على تسميتها بالإنجليزية 5 Cs OF CREDIT وهي:

١/ الشخصية Character

٢/ المقدرة Capacity

٣/ رأس المال Capital

٤/ الضمان Collateral

٥/ الظروف المحيطة Conditions

---

[١٧٠] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢، ص.١٣٩.

١ ,١. الشخصية أو السمعة:

يقصد بها أخلاقيات العميل وسلوكياته، فالائتمان يستند إلى الثقة في المقترض، وهنا تتضح أهمية الوقوف على مدى وفائه بالتزاماته في المواعيد، وسمعته ونزاهته وعلاقاته التجارية، وطريقة معيشته، وأسلوبه في الإنفاق، وعاداته الشخصية، ووضعه في المجتمع الذي يعيش فيه، وحالته الصحية،...إلخ[١٧١].

ويمكن الحصول على بعض هذه المعلومات من المصادر التالية:

- البنوك التي يتعامل معها العميل؛
- الموردين الذين يقومون بالتوريد إليه؛
- نشرة الغرفة التجارية التي تصدر شهريا، متضمنة أسماء التجار الذين أجريت عليهم بروتستات أو توقفوا عن الدفع؛
- شهادة من المحكمة التجارية التي يقع في دائرتها نشاط العميل، تثبت عدم بروتستات عليه خلال العام[١٧٢].

و كل هذا يكون موضح عند صياغة سياسة الاقراض، من خلال الوثائق و المستندات المطلوبة من العميل لاتمام ملف القرض، و التي تثبت كل المعلومات السابقة.

١ ,٢. المقدرة على الدفع:

لو أن المقترض اعتبر في مرتبة عالية فيما يتعلق بمعيار الشخصية، فإن ذلك لا يكفي حتى يمكن منحه ائتمانا آمنا ما لم تثبت مقدرته على السداد[١٧٣].

ومعيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل على إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية "القدرة"، يمكن تجميعها وفق أربعة اتجاهات رئيسية:

---

١٧١ فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك، بدون دار نشر، مصر، ٢٠٠٥، ص.٦٢.
١٧٢ طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٥٧.
١٧٣ سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص.١٤١.

• **الاتجاه الأول:** هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

• **الاتجاه الثاني**: ويفسر القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.

• **الاتجاه الثالث:** ويركز هذا الاتجاه على الأمور المالية البحتة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك.

• **الاتجاه الرابع**: وينظر إلى القدرة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها[١٧٤].

١ ,٣. رأس المال:

يعتبر رأس المال الضمان النهائي أمام المقرضين والدائنين الآخرين في حالة التصفية، ومن ثم فإن رأس المال يحدد القدرة الاقتراضية للمنشأة، وهو بذلك يعتبر عاملا هاما في تحديد المخاطر المرتبطة بالقرض المطلوب. وكلما كان رأس مال المنشأة مناسبا، كلما كان ذلك مشجعا للبنوك على تقديم القرض، إذ يعكس ضمانا أكبر من أصحاب المنشأة، وتمتد الدراسة بطبيعة الحال إلى الهيكل التمويلي للمنشأة المقترضة للتعرف عل مدى توازنه مع الاستخدامات المختلفة[١٧٥].

١ ,٤. الضمان:

يؤخذ الضمان –قد يكون عينيا أو شخصيا- لمقابلة بعض نواحي الضعف في عناصر التقييم السابقة، ولكنه لا يغني مطلقا عن عدم توافر الأخلاق وحسن التعامل والالتزام بالتعهدات والمقدرة. فالهدف من اقتضاء الضمانات هو تحسين أوضاع القرض الممكن منحه، وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة[١٧٦].

---

[١٧٤] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٤٢-١٤٣.

[١٧٥] إبراهيم مختار، مرجع سبق ذكره، ص.٧٨.

[١٧٦] فرج عبد العزيز عزت، مرجع سبق ذكره، ص.٦٣.

١,٥. الظروف المحيطة:

ويقصد بها الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها المنظمة أو العميل طالب الائتمان ولها تأثير على نشاطه، فمثلا تحجم الكثير من البنوك عن منح الائتمان للمشروعات التي تعمل في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية، أي لا يتوقع للنشاط الذي يعمل به رواج وهو ما سيؤدي بالتبعية إلى إضعاف قدرتها على سداد القرض وخدمة الدين. والعكس في حالة المشروعات التي تعمل في ظروف مواتية[١٧٧].

فالظروف المحيطة بالعميل تؤثر في المخاطرة الائتمانية، فقد تتوافر العوامل الأربعة السابقة في العميل، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان، لذلك يجب على إدارة البنك التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل، وكذا التقلبات الماضية المصاحبة لها، كما أنه من الضروري أن يتعرف البنك على ظروف المنافسة القائمة، ومدى تأثيرها على نشاط العميل ومدى قدرته في ظل تلك الظروف على تحقيق أهدافه[١٧٨].

و هو ما يتطلب جهد و وقت كبيرين من البنك، و كذا يكلفه المزيد من المصاريف.

٢. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5Ps :

تحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج"5Cs" وإن كانت بأسلوب آخر، وتحتوي هذه المعايير على:

- العميل People
- الغرض من الائتمان Purpose
- السداد Payment
- الحماية Protection
- النظرة المستقبلية Perspective

١٧٧ طارق طه، إدارة البنوك، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص.٤٧٤- ٤٧٥.

١٧٨ محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٤٢٣.

٢,١. العميل:

ويتعلق الأمر هنا بشخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها.

٢,٢. الغرض من الائتمان:

وتشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف.

٢,٣. القدرة على السداد:

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد.

٢,٤. الحماية:

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل[١٧٩].

٢,٥. النظرة المستقبلية:

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحبط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان.

أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية، المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية.

٣. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM :

وهو أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، وتتضمن هذه المعايير:

- التصور Perspective
- القدرة على السداد Repayment
- الغاية من الائتمان Intention or purpose

---

[١٧٩] **حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.١٥٤.**

- الضمانات Safeguards
- الإدارة Management

٣,١. التصور:

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان، والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه.

٣,٢. القدرة على السداد:

ولها نفس المفهوم مع المعايير السابقة.

٣,٣. الغاية من الائتمان:

ويحمل مفهوم الغرض من الائتمان في نموذج معايير"5Ps".

٣,٤. الضمانات:

وهي أيضا لها نفس المفهوم الذي تم التطرق له سابقا في معايير"5Cs " و"5Ps" فيما يخص عنصر الضمانات والحماية.

٣,٥. الإدارة:

وتركز إدارة الائتمان على:

٣,٥,١.العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله؛
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان؛
- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته، أو يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم.

٣,٥,٢.الإدارة:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل؛
- استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام؛
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو[١٨٠].

[١٨٠] المرجع السابق، ص ص.١٥٥-١٥٨.

المطلب الثاني

التحليل بالنسب المالية لتقييم المركز المالي للمقترض

يعتبر التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا للاقتراض من البنك التجاري ذا أهمية كبيرة لإدارة البنك، إذ أن قرار منح الائتمان أو منعه يعتمد أساسا على نتائج هذا التحليل المالي[١٨١].

حيث يمكن الاستفادة من البيانات المدونة بالقوائم المالية للمنظمة طالبة القرض وذلك من خلال إيجاد علاقات أو نسب بين البيانات المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل)، فمن خلال مقارنة هذه النسب بالنسب المناظرة لسنوات سابقة ç–غ، أو بالنسب المناظرة لشركة أخرى مماثلة داخل القطاع، أو بنسب الصناعة، يمكننا التعرف على مركز المقترض[١٨٢].

ويمكننا تصنيف النسب المالية التي تهتم بها إدارة الائتمان والمحلل الائتماني إلى مجموعات كما يلي:

١٨١ عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سبق ذكره، ص.٢٣٢.
١٨٢ محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٤٢٩.

جدول رقم ٠٤ : النسب المالية المستعملة لتقييم المركز المالي للمقترض ومدلولها

المجموعة	النسبة	كيفية حسابها	مدلولها
١. مجموعة نسب السيولة	أ. نسبة التداول	الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	**تعبر هذه النسبة على مدى قدرة العميل على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة في الأجل القريب، أي تظهر مدى (عدد مرات) إمكانية تغطية الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سائلة للخصوم المتداولة[١٨٣].**
	ب. نسبة التداول السريعة	الأصول المتداولة - المخزون السلعي الخصوم المتداولة	**تعد هذه النسبة أكثر دقة في قياس السيولة وتقدير احتمالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل قياسا بنسبة التداول.**
٢. مجموعة نسب الربحية	أ.نسبة الهامش	صافي الدخل* صافي المبيعات	**تعكس هذه النسبة مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات المتحققة، وارتفاع هذه النسبة قياسا بالمؤشرات المعيارية تعطي دلالة لإدارة الائتمان على أن العميل قادر على تحقيق الأرباح ويتسم بكفاءة**

[١٨٣] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص.٥٠٦.

			في إدارة كافة عناصر التشغيل، مما يضمن مصدرا دائما للنقد، وهو ما يجعل قدرته في تسديد وتغطية ائتماناته عالية[١٨٤].
	ب. معدل العائد على الاستثمار	صافي ربح العمليات / الاستثمار**	وتعكس هذه النسبة مدى قوة العميل وقدرته في استغلال الأموال المتاحة للاستثمار لديه في خلق وإنتاج الربح التشغيلي، فكلما زاد المعدل عن معايير المقارنة كلما عبر ذلك عن كفاءة الإدارة في استغلال محفظة العميل في الحصول على قروض من بنوك مختلفة[١٨٥].

*صافي الدخل يعني صافي الربح بعد الضريبة.

** يقصد بصافي ربح العمليات صافي الربح قبل الفائدة والضريبة، أما الاستثمار فإنه يعني مقدار الموجودات التي استخدمت فعلا في انتاج الربح التشغيلي، أو ما يسمى بصافي ربح العمليات.

[١٨٤] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٧٦.

[2] المرجع السابق، ص.٢٧٨.

٣. مجموعة نسب المديونية (التغطية)	أ. نسبة الرافعة المالية (معدل الاقتراض)	إجمالي القروض إجمالي الأصول	ويعطي هذا المعدل مؤشرا للمدى الذي وصل إليه العميل مقدم طلب الائتمان في تمويل أصوله من أموال الاقتراض. ويترتب عن ارتفاع هذا المعدل زيادة في درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك المقرضة للعميل في حالة منحه الائتمان[١٨٦].
	ب. نسبة القروض إلى حق الملكية	مجموع القروض حق الملكية	تهتم إدارة الائتمان والمحلل الائتماني بهذه لنسبة لأن ارتفاعها عن معيار المقارنة دليل واضح على تزايد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب تناقص مساهمة الملاك في الشركة طالبة الائتمان، أي تناقص حد الضمان أو الأمان، مما يجعل إدارة الائتمان تشعر بضرورة رفض الطلب أو تخفيض القرض أو زيادة الفوائد[١٨٧].

[١٨٦] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص.٥١٩.
[١٨٧] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٨٣.

٤. مجموعة نسب النشاط والفعالية	أ. معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / الأصول	يقيس هذا المعدل مدى كفاءة العميل مقدم طلب الائتمان في إدارة أو توظيف أصوله في توليد المبيعات[١٨٨]. فكلما زاد المعدل، كلما عكس ذلك ارتفاع في مستوى انتاجية الاستثمار لدى العميل مما يحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العميل، وبالتالي تيسير عملية منح الائتمان وما يطلبه من أموال إضافية[١٨٩].
	ب. معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون السلعي	إن أهمية معدل دوران المخزون السلعي سوف تؤشر لإدارة الائتمان مدى قدرة العميل في تسييل ما يمتلكه من مخزون سلعي وبالتالي يضمن سيولته ويحد من مخاطر العسر المالي، ولذلك كلما زاد المعدل كلما قلت احتمالات العسر المالي والعكس صحيح[١٩٠].

[١٨٨] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص.٥١٦.
[١٨٩] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٨٨.
[١٩٠] المرجع السابق، ص.٢٨٨.

٥. مجموعة نسب التقييم (نسب السوق)	أ. نسبة القيمة السوقية الدفترية	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية	وهو مؤشر لمدى قوة أسهم المنظمة في السوق[١٩١]. فارتفاع هذه النسبة عن معيار المقارنة يعكس قوة أداء العميل في المساهمة في تعظيم قيمة أسهمه العادية في سوق الأوراق المالية وهو ما يرغب به كل المستثمرين والبنوك.
	ب. ربحية السهم الواحد	صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / عدد الأسهم	إن ارتفاع ربحية السهم الواحد تعطي القدرة في تحديد مؤشر قوة للعميل، كما أنها تعكس حركة مقبولة للاستثمار داخل شركة العميل طالب الائتمان، وبالتالي فكلما كانت ربحية السهم عالية، كلما أعطت مؤشرا قويا لإدارة الائتمان في منح العميل الائتمان بالمقدار الذي يطلبه وبالكلفة التي تعتقد إدارة الائتمان بأنها معوضة عن مخاطرها وتضمن لها الأرباح[١٩٢].

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المراجع المهمشة داخل الجدول.

[١٩١] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص.٥٣٢.
[١٩٢] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٩٠-٢٩٢.

المبحث الرابع

القروض المتعثرة، مخاطر القروض

و مؤشرات سياسة الإقراض

بالرغم من الخبرات التي تتمتع بها البنوك في مجال إدارة الائتمان، إلا أنها قد تواجه في بعض الأحيان، مشاكل في مجال الائتمان المصرفي، قد تعرضها لمخاطر من شأنها أن تؤثر على وضعها المالي والتنافسي.

المطلب الأول

القروض المتعثرة

لقد زادت نسب القروض المصرفية المتعثرة مؤخرا، حيث أصبحت ظاهرة جديرة بالمراجعة والتقييم والتحليل والبحث عن أساليب جديدة لمراجعة ومتابعة القروض المصرفية مستقبلا.

١. تعريف القروض المتعثرة وأسبابها:

١,١. تعريف القروض المتعثرة:

من الصعب وضع تعريف محدد للقروض المصرفية المتعثرة، أو تحديد معيار دقيق جامع شامل لمفهوم الدين المتعثر نظرا لأن التعثر يرتبط ارتباطا لا يتجزأ بطبيعة الدين ذاته قصيرا كان أو طويل الأجل، وكذا موقف العميل المقترض والمرحلة التي وصل إليها وما إلى ذلك من الظروف والمتغيرات الأخرى.

وعموما يمكننا عرض أهم التعريفات وهي:

'القروض المتعثرة هي تلك القروض المصرفية التي يتوقف فيها العملاء (المدنيين) عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل

خارجي، ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة"[193].

وهناك تعريف آخر: "القروض المتعثرة هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة"[194].

كما يمكن تعريفها: "عبارة عن تسهيلات ائتمانية بجميع الأنواع منحتها المصارف لبعض العملاء في الماضي، ولم يقوموا بسداد قيمتها و الفائدة المستحقة عليها في آجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة أو متوقفة". ويطلق على هذه القروض مسميات مختلفة منها القروض غير العاملة، والقروض الرديئة، أو القروض الخاسرة، وأشهرها القروض المتعثرة، على الرغم ما في هذا التعبير من دلالة على ظرف طارىء أحاط بالقرض، ليس للمدين دور فيه، مع أنه قد يكون العميل أو البنك سبب في هذا التعثر[195].

أي يمكننا استنتاج تعريف للقرض المتعثر على انه القرض الذي لم يعد العميل قادرا على رده و على دفع فوائده في أجل استحقاقه، و ذلك لعدة أسباب ، قد تتعلق بالظروف الاقتصادية، بالعميل في حد ذاته أ بالبنك أو غيرها.

١ ,٢. أسباب القروض المتعثرة:

تتعدد وتتنوع أسباب التعثر، غير أنه ليس من اليسير تحديد أسباب نمطية للتعثر في جميع الأنشطة الاقتصادية التي يتم تمويلها،حيث أن لكل دين ظروفه والأسباب التي أدت إلى تعثره، ويمكن تصنيف الأسباب الشائعة في تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم قبل البنك إلى ثلاثة مجموعات [196] كمايلي:

[193] محمود السيد أبو الغيط إسماعيل، نماذج إدارة القروض المصرفية المتعثرة، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ١٩٩٢، ص ص .٣٥-٣٦.

[194] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٧٩.

[195] رمضان صديق، مشكلة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي ووسائل علاجها، المؤتمر العلمي الثالث حول التطورات المصرفية والائتمانية في مصر والعالم العربي، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، ١٢-١٣ ماي ٢٠٠٤، ص ص.٥-٦.

[196] بنك مصر، مركز البحوث، المعالجة المصرفية للديون المتعثرة: المسببات والآثار، أوراق بنك مصر البحثية، العدد ١٢، فيفري ٢٠٠٢، ص.٣٤.

١,٢,١.أسباب تعود إلى البنك:

قد تكون البنوك مشاركة في تعثر عملائها أو على الأقل تكون قد أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم، فقد أدت المنافسة غير المتأنية بين البنوك إلى قيامها بالاندفاع في منح تسهيلات ائتمانية تفتقد لبعض الاعتبارات الائتمانية الهامة، فلأخطاء البنوك المقرضة دورا في تعثر ديونها قبل العملاء المقترضين [١٩٧] .

قد يكون ذلك نتيجة للأسباب التالية:

- غياب سياسة واضحة للإقراض داخل البنك، ويتصل بها علم وفهم المستويات الائتمانية المختلفة داخل البنك بوحداته المختلفة؛
- ضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي، ومن ثم إسناد العمل الائتماني إلى عناصر لا تتوافر لديهم مقومات أداء هذا العمل؛
- غياب المتابعة المستمرة من جانب البنك؛
- عدم التزام الدراسة الائتمانية بمحددات وضوابط السياسة الائتمانية للبنك؛[١٩٨]
- الجهل بكون المصارف الأخرى أوثقت تسهيلات لذلك المقترض بضمانات منه؛
- عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع؛[١٩٩]
- منح القرض تحت ضغط أطراف أخرى خارجية أو داخلية.

أي أن التعثر في هذه الحالة يعود لتقصير في تطبيق أحد أ مبعض عناصر سياسة الاقراض، أو حتى لغياب الضمير المهني للجهة الدارسة و المانحة للقرض.

١,٢,٢. أسباب تعود إلى العميل:

- استخدام القرض في غير الغرض الذي منح من أجله أو في غير أغراض المشروع؛
- إشهار إفلاس العميل أو هروبه إلى الخارج؛
- عدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة للبنك؛

[١٩٧] المرجع السابق، ص.٣٩.

[١٩٨] أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، بدون دار وبلد نشر، ٢٠٠٢، ص ص.١٩٢-١٩٣.

[١٩٩] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٨٤.

- فقدان القدرة والمهارة الإدارة والفنية والمالية على إدارة المشروع؛[200]
- زيادة الاعتماد على الأموال المقترضة؛
- توسع العميل في البيع بالأجل.[201]

أي أن السبب في التعثر في هذه الحالة إما يعود لإخلال العميل بعنصر الثقة و ذلك بعدم استخدام القرض في المجال الذي أخذ من اجله، أو راجع لأسباب تتعلق بقدر العميل على تسيير هذه الأموال.

١,٢,٣. أسباب تتصل بالظروف العامة:

- المنافسة غير الصحيحة بين البنوك؛
- عدم استقرار أسعار الصرف، حتى وقد تراجعت مساهمة هذا السبب في حدوث التعثر نتيجة التطورات النقدية والاقتصادية في السنوات الأخيرة والتي أحدثت استقرارا كبيرا في أسعار الصرف، كما تراكمت الخبرة لدى بنوك كثيرة؛[202]
- التدخل الحكومي في سياسات التسعير؛
- تزايد أعباء الضرائب والرسوم؛
- ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة؛[203]
- الظروف الاقتصادية العامة، والدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي وكساد؛
- الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه.[204]

٢. المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة:

على إدارة الائتمان أن تسارع بتصحيح المسار في الوقت المناسب تماما، ومن أهم هذه الخطوات (والتي تتم وفقا لحالة العميل):

- التباحث مع العميل عن خطة لتسوية الدين أو رفع الضمان؛
- التفاوض مع العميل حول إعادة جدولة الدين؛

---

[200] إبراهيم مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص١٨٦-١٨٨.

[201] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٣٩.

[202] أحمد غنيم، مرجع سق ذكره، ص ص.١٩٨-١٩٩.

[203] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٤٠.

[204] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٨٥.

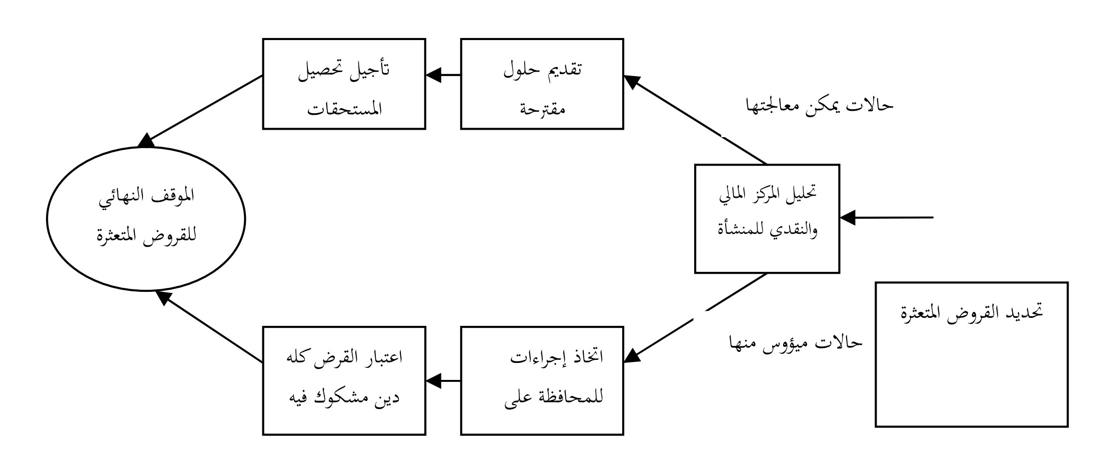
• إعطاء العميل شروط أيسر في السداد.[205]

قد تكون التسويات الودية غير مجدية في بعض الأحيان، وحينئذ يكون الطريق الأفضل هو تصفية المنشأة المقترضة طالما انهار الأمل في إمكانية انتشالها من أزمتها، وخاصة في الحالات التي لا يبدو من المقترض بادرة حسن نية، أو تجاوب مع نصائح البنك[206].

لهذا ينبغي على العميل التعاون مع البنك لحل هذه المشكلة، و لتفادي حلول لن تكون في صالح المقترض، و قد تعرضه لخسارة أمواله و سمعته.

ولا يكون اللجوء إلى القضاء إلا في نهاية المطاف، لأنه ليس من المستحب البدء به للمطالبة بأموال القروض، أو حتى طلب إعلان إفلاس الشركات المدينة لتوزيع أموالها على المدينين، وذلك لعدة أسباب مثل التكلفة العالية التي قد تلازم عملية الحلول القضائية، وقد لا يكون في اللجوء لتصفية الشركات أهمية عملية في ظل وجود نظام قضائي وقانوني غير فعال[207].وفيما يلي شكل يوضح أهم طرق معالجة القروض المتعثرة:

شكل رقم ٠١ : معالجة القروض المتعثرة



المصدر: عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٩٠.

[205] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سق ذكره، ص ص١٧٢-١٧٣.
[206] إبراهيم مختار، مرجع سبق ذكره، ص.١٩٤.
[207] رمضان صديق، مرجع سبق ذكره، ص ص.٥٩-٦٠.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ بأن البنك يقوم بدراسة القروض المتعثرة، فإذا وجد أنه بإمكان العميل استعادة نشاطه، و بالتالي سوف يستطيع تسديد دينه فيما بعد، فإن البنك يقوم بإعادة جدولة هذا القرض و تأجيل تاريخ تحصيله، أما إذا وجد بأن حالة العميل ميؤوس منها، و لا يمكنه استعادة موقفه المالي الجيد، فإن البنك يتصرف في الضمانات المأخوذة على القرض، و يتخذ كل الإجراءات الضرورية لاسترجاع و ضمان حقوقه.

٣. الأثر المتبادل بين القروض المتعثرة وسياسة الائتمان:

مما لاشك فيه أن هناك أثرا متبادلا بين كل من السياسات الائتمانية ومشكلة التعثر على بعضها البعض، حيث يؤدي القصور في تطبيق السياسات الائتمانية في البنوك إلى ظهور مشكلة التعثر، ويؤدي انتشار ظاهرة التعثر إلى آثار مقيدة ومشددة على سياسات الائتمان في البنوك وبالتالي على معدلات توظيف الأموال ونتائج أعمال البنوك[٢٠٨].

٣,١. آثار سياسات الائتمان في البنوك على حجم الديون المتعثرة:

قد تكون البنوك مساهمة في تعثر عملائها كما سبق وأن ذكرنا، فقد يؤدي عدم وضوح سياسة الائتمان، أو عدم تطبيقها إلى ظهور الديون المتعثرة، فالبنوك قد تسيطر على سياسة القضاء على السيولة الكبيرة المتوفرة لديها ورغبتها في اجتذاب المزيد من العملاء، فتتساهل في قواعد وشروط منح الائتمان، مما قد يؤدي إلى التهاون والإهمال في إجراء الدراسات الائتمانية اللازمة وعدم الاستعلام الكافي عن العملاء، فيتم كنتيجة لذلك منح الائتمان الخاطىء بسبب هذه السياسة غير الرشيدة[٢٠٩].

٣,٢. آثار الديون المتعثرة على سياسات الائتمان في البنوك:

يترتب على استمرار وتصاعد أرصدة القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك الدائنة، العديد من الآثار السلبية التي تنعكس على حجم الطاقة الائتمانية المتاحة للبنوك، وحجم مساهمتها في التمويل من ناحية، وعلى حجم نتائج أعمالها من ناحية أخرى، وتتمثل أهم هذه الآثار السلبية فيما يلي:

---

[٢٠٨] وائل محمد أحمد محمد مصطفى، انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٥، ص.١٧٤.

٢ علي محمود علي حموده، تحديد المسؤولية الجنائية للعاملين في البنوك عن عمليات الائتمان المصرفي الخاطىء، المؤتمر العلمي الثالث حول التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، ١٢-١٣ ماي ٢٠٠٤، ص.٢٣.

- التأثير على القرار الائتماني من ناحية التردد في منح التسهيلات الائتمانية، أو التأثير في هيكل توظيف الأموال، الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة الأرصدة السائلة لدى البنوك؛
- اضطرار البنوك –بدافع منها أو بسبب تشدد البنك المركزي- إلى تجنيب جانب كبير من أرباحها واحتياطاتها في صورة مخصصات لمواجهة الديون المتعثر سدادها، وهو ما قد يؤثر بالتبعية على النتيجة النهائية لصافي الربح لتلك البنوك؛
- انخفاض فائض النشاط الجاري بسبب زيادة الفوائد المدفوعة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الفوائد المحصلة، كنتيجة طبيعية لانخفاض حركة أو معدل دوران القروض، وزيادة أرصدة الفوائد الدائنة المجنبة.**[٢١٠]

المطلب الثاني

مخاطر القروض و مؤشرات سياسة الإقراض

إن للنشاط الاقراضي دور مهم في نشاط البنوك و زيادة ربحيتها، كما أن هذا النشاط ينطوي على العديد من المخاطر، من شأنها أن تؤدي إلى إفلاس البنك، باعتبار أن حصة القروض تأخذ الجانب الأكبر من استخدامات البنك ، و أي خطر يتعرض له، يهز مركز البنك المالي، لهذا أصبح لزاما على البنوك الاهتمام بهذا النوع من المخاطر، لتقييمها و محاولة معالجتها.

١. طبيعة وأنواع مخاطر القروض:

١,١. طبيعة ومفهوم المخاطر الائتمانية:

تنشأ مخاطر الائتمان عند منح الائتمان، وتتحقق عندما تتوقف المشروعات المدينة عن سداد مديونيتها للبنوك، وتعد هذه المخاطر ذات الثقل الأكبر في المخاطر التي تواجهها

** الفوائد الدائنة المجنبة هي الفوائد المستحقة على القروض المتعثرة، والتي يجب عدم إدراجها ضمن إيرادات البنوك بحساب الأرباح والخسائر.

[٢١٠] محمد صالح محمد صالح، أثر مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في القطاع المصرفي في مصر، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٧، ص ص١٠٣-١٠٤.

البنوك وأكثرها تأثيرا على سلامة مراكزها المالية، باعتبار أن الإقراض والخصم هو أهم توظيفاتها[٢١١].

ويمكننا عرض بعض التعريفات للمخاطرة الائتمانية:

"تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية للمبلغ المقرض"[٢١٢].

كما تعرف مخاطر الائتمان "بأنها درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الائتمانية عن العائد التعاقدي كنتيجة للأسباب الداخلية المتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو نتيجة للأسباب الخارجية والناتجة إما لعدم قدرة العميل عن السداد أو تأخره في السداد، وإما لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"[٢١٣].

أي أن المخاطرة الائتمانية تنشأ عند عدم قدرة العميل أو رفضه سداد القرض في تاريخ استحقاقه، و يعود ذلك لعدة أسباب، مما يؤدي إلى خسارة البنك للمبلغ المقرض ككل او جزء منه.

١,٢. أنواع وصور مخاطر القروض:

رغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة، فإنها تهتم أيضا بصور هذه المخاطر والتي يمكن أن تحددها فيما يلي وفقا لمصدرها:

١,٢,١. المخاطر المتعلقة بالعميل:

إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية، وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي[٢١٤]، فهذه المخاطر ترتبط بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية على النحو الذي عرضناه عند حديثنا عن معايير الجدارة الائتمانية المتعارف على تسميتها بالـ5Cs.

---

[٢١١] مصطفى النشرتي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٤٦.
[٢١٢] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر—أفراد- إدارات- شركات- بنوك، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣، ص.١٩٧.
[٢١٣] مصطفى النشرتي، مرجع سبق ذكره، ص.٢٤٦.
[٢١٤] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٧٨-١٧٩.

١,٢,٢. المخاطر المرتبطة بطبيعة العملية المطلوب تمويلها:

تعدد المخاطر حسب طبيعة العملية المطلوب تمويلها ذاتها، ففي حالة عمليات تمويل بضمان بضائع، فهذه القروض تتعرض لبعض المخاطر مثل عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان، تعرضها للتلف والهلاك، التقادم الفني، المنافسة داخل السوق، التقلبات التشريعية،...إلخ[٢١٥].

١,٢,٣. المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ تختلف هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع[٢١٦].

١,٢,٤. المخاطر المرتبطة بالبنك:

يمكننا حصر المصادر الرئيسية للمخاطر التي تنشأ من داخل البنك فيما يلي:

- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية؛
- قصور أجهزة المتابعة؛
- عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي يتم منحه للعملاء؛
- عدم المتابعة الدورية للضمانات والتحقق من تواجدها وعمل الجرد اللازم بالنسبة للضمانات التي يمكن جردها بسهولة من وقت لآخر[٢١٧].

١,٢,٥. المخاطر المرتبطة بالظروف العامة:

وترتبط هذه المخاطر بالأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد، أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال[٢١٨]، كما ترتبط بالمخاطر السياسية والاجتماعية والقانونية، مثل المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية، وما ينجم عن مخاطر الحروب، وصدور بعض التشريعات، تغير أسعار الفائدة، التضخم،...إلخ.

---

[٢١٥] أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص.٦٩-٧٣.
[٢١٦] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.١٧٩.
[٢١٧] أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص.٧٤.
[٢١٨] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص.١٢٧.

١,٢,٦. المخاطر الناجمة عن فعل الغير:

قد يتعرض المقترض ذاته بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه[٢١٩].

٢. تقييم مخاطر القروض وطرق قياسها:

إن عملية تقييم مخاطر القروض تهدف إلى تحديد الخسارة المحتملة من محفظة القروض خلال فترة معينة، هذه الخسارة يجب تغطيتها بتخصيص مؤونة أو ما يعرف بمخصصات خسائر القروض، والخسائر المحققة يمكن أن تكون أعلى من الخسارة المنتظرة، لهذا فإن تقييم مخاطر الإقراض يهدف أيضا إلى تحديد الخسارة غير المنتظرة أو غير المتوقعة والتي يجب تغطيتها من رأس المال الخاص بالبنك[٢٢٠].

يتم تقييم المخاطرة العامة التي يمكن أن تتعرض لها عملية منح الائتمان المصرفي من خلال آلية تنطوي على تقييم خمسة عناصر أو متغيرات أساسية، والتي تعرف بنظام "5Cs" والذي تم التطرق له سابقا.

كما أن بعض الباحثين ومحللي الائتمان جادل حول عدد المتغيرات التي يفترض أن تتضمها آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، حيث أضافوا متغيرا سادسا وهو الرقابة والتي يقصد بها الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان، حيث يجب أن تتفق السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، وداخل الحدود التي يضعها البنك المركزي. وبهذا تعدل معايير الجدارة الائتمانية حسب رأيهم من 5Cs إلى 6Cs[٢٢١].

---

[٢١٩] إبراهيم مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص.٤٧-٤٨.

[220] -P.DUMONTIER, D.DUPRE, Pilotage bancaire, les normes IAS et la réglementation Bale2, Revue banque édition, Paris, 2005, PP. 157- 158.

[٢٢١] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص ص.٤٧١-٤٧٦.

ويمكن القول أن مخاطر الإقراض صعبة القياس مقارنة بمخاطر السوق، وذلك لأن الأصول على شكل قروض ليست دائما قابلة للتفاوض، وليست متجانسة كما هو الحال بالنسبة للأوراق المالية[٢٢٢].

وبالاعتماد على اتفاقية بازل٢ فإن هناك ثلاثة طرق لقياس المخاطر الائتمانية وهي:

٢,١. المدخل المعياري (الطريقة القياسية):

وفقا لهذه الطريقة حيث يكون في معظم الحالات غير مستخدم لأية تقييمات خارجية، يطبق وزنا للمخاطرة يقدر بـ 100% وهو ما يعني وجود رأس مال بنسبة 8% وإعطاء الديون التي استحقت ولم تسدد وزنا للمخاطرة يقدر بـ 150% إذا قام المصرف بتجنيب مبلغ معين تحت حساب الدين يقل عن 20%، أما الديون التي استحقت ولم تسدد لمدة تزيد عن ٩٠ يوما يوضع الجدول الموالي لوزن المخاطرة، كما يتم تخفيض وزن المخاطر على قروض الرهن العقاري التي استحقت ولم تسدد لمدة تزيد عن ٩٠ يوما ليكون 50% إذا كانت المخصصات المحددة لا تقل عن 50%.[٢٢٣]

الجدول رقم ٠٥: وزن مخاطر الديون التي استحقت ولم تسدد لمدة تزيد عن ٩٠ يوما

المخصص المكون	وزن المخاطرة
أقل من 20%	150%
من 20% إلى 50%	100%
أكبر من 50%	50%

المصدر: علي بدران،المرجع السابق ، ص.١٥.

ويعتمد المدخل المعياري على التصنيفات الائتمانية التي تضعها مؤسسات التصنيف الخارجية مثل: Moody's و St andar d and poor s،...إلخ. وقد قسمت لجنة

[222] **Z. MIKDASHI, Les banques a l ère de la mondialisation, Economica, Paris, 1998, P.85.**

[٢٢٣] **علي بدران، أهمية التصنيف الائتماني للحد من مخاطر الديون في المصارف، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٠٤، مارس ٢٠٠٦، ص.١٥.**

بازل هذه التصنيفات إلى ٦ فئات ، وأعطت لكل فئة وزن مخاطرة حسب فئة التصنيف، وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات[٢٢٤].

٢,٢. المدخل المستند للتصنيف الداخلي الأساسي (IRB):

في عملية قياس المخاطر المستندة إلى التصنيف الداخلي، هناك إضافة أساسية وضعتها اتفاقية بازل الجديدة،حيث تؤكد لجنة بازل على أن أحسن طريقة لتشجيع البنوك لاستعمال هذا النظام القائم على سياسة الحذر هي تبني نظام "IRB" حيث يسمح لها تدريجيا بالتطور والنمو إلى مستويات أعلى[٢٢٥].

ويتدخل هذا المدخل في التقييمات الموضوعة من طرف البنوك، فيما يخص احتمال عدم سداد المقترض مع احترام معايير الحذر.

٣,٢. المدخل المستند للتصنيف الداخلي المتقدم:

وبعكس المدخل الأول ففي المدخل المستند للتصنيف الداخلي المتقدم، المؤسسات التي تحسب الكفاية الحدية، تستطيع اللجوء إلى جدولة أوسع للمقاييس الداخلية للمخاطر من أجل تقدير تعرضاتها الفردية[٢٢٦].

و المدخل المستند للتصنيف الداخلي المتقدم هو صورة معدلة ومتطورة من منهج التصنيف الداخلي، ويتم فيه تحديد المخاطر داخليا بتوفير قاعدة كبيرة من البيانات وبالاعتماد على الكمبيوتر[٢٢٧].

---

[٢٢٤] نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل٢، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ٢٠٠٤، ص ص.٣٣-٣٤.

[225] **G. CHESINI, E. GUALANDRI, The new basle accord: Trends in regulation, and credit risk assessment, revue bancaire et financière, 65ème année, decembre 2001/8, pp.464 - 465.**

[226] **N. ACHTIOUI, et autres, Gestion quantitative de portefeuille: La reforme bale2, Magazine d ENSIMAG, Novembre 2004, P.9.**

[٢٢٧] سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل٢، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، ديسمبر ٢٠٠٤، ص.٢٩٢

جدول رقم ٠٦ : بعض مؤشرات قياس المخاطرة الائتمانية

نوع المخاطرة	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحقت ولم تسدد

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٩.

٣. إدارة وتسيير مخاطر القروض:

إن هدف أي بنك هو العمل على استمرارية تحقيق الأرباح في المدى الطويل، لضمان استمرار وجود البنك في ممارسة نشاطه وهو ما يتطلب حسن إدارة البنك للمخاطر التي قد يتعرض لها الائتمان المصرفي، بما يقي البنك من هذه المخاطر أو السيطرة عليها لأقصى حد ممكن ويدفعه إلى تحقيق هدف الربح.

٣,١. بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالظروف العامة: حيث يقوم البنك بـ:

- بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة، يمكن تجنبها بالاتفاق على سعر فائدة متحرك أي تعويم سعر الفائدة؛
- مخاطر التضخم، ويمكن تجنبها بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما، أو سداد قيمة القرض على دفعات، أو بتعويم سعر الفائدة؛
- مخاطر الدورات التجارية، يمكن تجنبها بطلب رهونات من العميل، أو توقيع طرف ثالث على الاتفاق كضمان لسداد مستحقات البنك[٢٢٨].

٣,٢. بالنسبة للمخاطر الأخرى الخاصة:

والتي سبق التطرق لها فيمكن تجنبها بـ:

- حصول البنك على رهن من العميل، بحيث إذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته، يقوم البنك بالتصرف في الأصل المرهون؛

[٢٢٨] محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣، ص.٥٩.

- يمكن للبنك أن يعقد اتفاق مع بنك آخر للمشاركة في تمويل القرض بحيث يتقاسمان الربح أو الخسارة، وذلك في حالة القروض الضخمة؛[229]
- محاولة التنويع في محفظة القروض، بحيث لا نضع كل ما نملك من بيض في سلة واحدة، وذلك بتنويع الحقوق والديون، بحيث لا تؤثر على البنك في حالة وجود مخاطر في أحد هذه العناصر، كما يمكن تعويض بعضها ببعض (الأصول والخصوم)[230]؛
- التأمين على الضمانات، حيث تطالب البنوك المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تماطل المقترض بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين[231].

٤.مؤشرات سياسة الإقراض:

حيث يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم ٠٧ : مؤشرات سياسة الإقـــراض.

الرقم	النسبة	مدلولها
١	إحتياطات خسائر القروض / إجمالي القروض	وتمثل نسبة القروض المشكوك في تحصيلها، أي التي يتوقع عدم استرجاعها. و كلما ارتفعت هذه النسبة برفع إحتياطات خسائر القروض، كلما دل ذلك على احتمال زيادة المخاطر نظرا لعدم دراسة البنك لملفات القروض دراسة جيدة أو لأسباب خارجية أخرى.

[229] محمد صالح الحناوي، سيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية –البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ص.٢٧٥-٢٧٦.

[230] J. F. FAYE, Comment gérer les risques financiers?, Lavoisier tec-doc, paris, 1993, P.27.

[231] إبراهيم مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص.٥١-٥٢.

٢	معدل نمو القروض	وتعني كفاءة المصرف في استخدام موارده، وفي التمويل بشكل عام.
٣	إحتياطات خسائر القروض / دخل الفائدة الصافي	ويبن لنا هذا المؤشر مدى تغطية دخل الفائدة الصافي من القروض لاحتياطي خسائر القروض ، فكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على عدم قدرة محفظة القروض على توليد عوائد قادرة على تغطية خسائر القروض المحتملة.
٤	إحتياطي خسائر القروض المسترجعة في السنة N / إحتياطي خسائر القروض للسنة (N-1)	ويبين هذا المؤشر النسبة المسترجعة من إحتياطي خسائر القروض، أي بطريقة أخرى ستوضح لنا نسبة القروض غير المسترجعة، فكلما إقتربت هذه النسبة من ١ فهذا يعني إسترجاع إحتياطي خسائر القروض للسنة السابقة ككل، و بالتالي عدم وجود قروض غير مسترجعة أو أنها توجد بنسبة قليلة.

خاتمة :

يقوم كل بنك بوضع سياسة له للإقراض يوضح فيها المجالات التي يقدم لها القروض، ونوعية العملاء الذين يتعامل معهم، والشروط الأساسية للأنواع المختلفة من القروض، والسلطات الإدارية التي لها حق منح القروض وحدودها، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق أهداف البنك خاصة، وأهداف الاقتصاد ككل عامة.

وتولي البنوك التجارية عموما اهتماما خاصا بسياسة الإقراض، نظرا لأهمية عملية الإقراض في نشاط البنك، فمن جهة تعتبر القروض المصدر الرئيسي لأرباح البنك، وأهم أوجه استخداماته فهي تمثل أكبر جزء من الاستخدامات، ومن جهة أخرى تنطوي عملية الإقراض على العديد من المخاطر، قد تؤدي بالبنك إلى إشهار إفلاسه إذا لم يتم تداركها وإدارتها في الوقت المناسب. لهذا نجد أن البنوك تحاول صياغة هذه السياسة بدقة آخذة بعين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها، كما تعمل على توجيه قروضها إلى مجالات مربحة، والتي قد تنطوي على بعض المخاطر، تقوم هذه البنوك بتقييمها وتحديدها وتحاول السيطرة عليها قبل أن تخسر مبلغ القرض وفوائده، وهو ما قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين في البنك، فيسحبون ودائعهم من البنك ويستثمرونها في بنوك أخرى أكثر حذرا في استثماراتها، فمما تتكون سياسة الاستثمار في البنوك؟ ما هي مكوناتها؟ و ما هي المخاطر التي تنطوي عليها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.



الفصل الرابع

سياسة الاستثمار في البنوك التجارية

مقدمة :

يحتل التوظيف في الاستثمار المكانة الثانية بعد تلبية حاجات النشاط الاقتصادي إلى القروض، فبعد تجنيب قدر كافي من الأموال التي في حوزة البنك لمواجهة مسحوبات العملاء وطلبات القروض، يعمل البنك على توظيف الفائض في استثمارات طويلة الأجل نسبيا بدلا من تركها دون تشغيل، ويقوم مجلس الإدارة في أي بنك بإصدار سياسة عامة للاستثمار يلتزم بها المنفذون، وتهدف إلى تعريف أهداف البنك فيما يتعلق بإدارة السيولة وإدارة الاستثمار، وتحديد نطاق وحدود السلطات الممنوحة لمدير الاستثمارات في البنك. وتعتبر هذه السياسة بمثابة مرشد للتنفيذ، وتعتبر الأساس الذي يتم عليه تقييم إدارة الاستثمار في البنك.

ويعني الاستثمار من وجهة نظر البنك توجيه موارده حسب آجالها نحو شراء الأصول المختلفة، والمرتبطة بآجال هذه الموارد بغرض تحقيق أرباح ،وعادة ما يوجه البنك استثماراته في الأوراق المالية ممثلة في أسهم وسندات مملوكة لمنظمات الأعمال العامة والخاصة وأذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية.

المبحث الأول
مفاهيم الاستثمار و أهدافه
في البنوك التجارية

تحظى إدارة عمليات الاستثمار في البنوك التجارية باهتمام متزايد في الوقت الحاضر، حتى أنه لا يمكن تصور أن يخلو أي هيكل تنظيمي لبنك تجاري، من وجود وحدة إدارية على مستوى إدارة أو قسم، تختص وتتولى تنفيذ كافة العمليات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية للبنك. وهي في حقيقتها إدارة لمحفظة الأوراق المالية،أو إدارة محفظة الاستثمارات.

المطلب الأول

مفاهيم عامة حول الاستثمار في البنوك التجارية

هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم الواجب توضيحها في هذا المجال ومن أهمها:

١ .مفهوم الاستثمارات في البنوك التجارية:

"يقصد بالاستثمارات الخاصة بالبنوك التجارية بأنها تلك التي تتم بعد توفير متطلبات السيولة وبعد منح القروض المطلوبة ، فهي استثمارات للأموال الفائضة".[٢٣٢]

"ومن الناحية المصرفية فإن كلمة استثمار تستخدم لتشمل الأموال التي تخصص لشراء أسهم شركات وسندات خاصة أو عامة لآجال طويلة بهدف تحقيق عائد".[٢٣٣]

من خلال التعريفين السابقين، يمكن تعريف الاستثمارات في البنوك التجارية بأنها النشاط الذي يلي مرحلة الإقراض، أي الأموال التي يتم بها شراء أسهم و سندات تحقق لها عوائد.

٢ . مفهوم المحفظة:

تعرف المحفظة بأنها عبارة عن أوراق مالية يمسكها المستثمر أو أوراق تجارية تمسكها البيوت المالية مثل المصارف.

---

[٢٣٢] - عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٠ .

[٢٣٣] - سليمان أحمد اللوزي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٧٥ .

وتعرف أيضا بأنها مجموعة استثمارات، وتعني للمستثمرين في الأوراق المالية، بأنها عملية جمع أوراق مالية تعود لمنظمات مختلفة، كما أنها مجموعة موجودات والتي قد تكون موجودات حقيقية كالسيارات والمنازل أو موجودات مالية كالأسهم والسندات.

و يمكن أن تتكون المحفظة الاستثمارية من أصول حقيقية أو من أصول مالية أو من خلال مزيج يجمع بينهما.وهنا يمكن تصنيف موجودات المحافظ إلى نوعين رئيسيين :

أ .الموجودات المالية :

وتمثل ما يستحق أو يتحقق عن القابلية الإرادية للموجودات، ويتم التعبير عن هذا الاستحقاق من خلال إصدار شهادة رسمية تقرر الطبيعة والحقوق المرافقة لذلك الاستحقاق.

ب . الموجودات الحقيقة:

وفيها أن المستثمر لا يقوم بمسك مستحقات مالية وإنما سيمسك الموجودات الحقيقية ذاتها خلال المحفظة، وكلما ارتفعت قيمة هذه الموجودات ارتفعت معها حصة المستثمرين من المكاسب الرأسمالية.لذا فإن المحفظة هي عبارة عن تشكيلة أو توليفة أو مجموعة من الأدوات الاستثمارية سواء أكانت حقيقية أو مالية التي يمسكها المستثمر بهدف تحقيق عائد، وعند مستوى معقول من المخاطرة من خلال تنويع مكوناتها بإتباع الأساليب العلمية الصحيحة.[٢٣٤]

٣ .محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية :

ويقصد بها : " الأوراق المالية التي تقوم بشرائها بغرض توفير درجة من السيولة لمواجهة مسحوبات عملائها، أو بمعنى آخر توظيف جزء من الأموال المتاحة لديها في أوراق مالية ذات عائد، وعلى أن تكون هذه الأوراق سهلة التحويل إلى نقدية دون خسائر " [٢٣٥] .

أي أن محفظة الأوراق المالية للبنك هي مجموع ما يملكه هذا البنك من أوراق مالية، و الهدف منها هو دائما تحقيق عائد يحقق هدف الربحية التي يسعى البنك التجاري لها.

---

[٢٣٤] . فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . ١٥٣ – ١٥٤ .

[٢٣٥] . حسني خليل محد ،تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف التجارية المصرية ، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦٠.

٤ .المقصود بإدارة الاستثمار المصرفي :

يقصد بإدارة الاستثمارات المصرفية الأنشطة المتعلقة بتوظيف الموارد المالية للبنوك (أصولها النقدية) في الاستخدامات الاستثمارية المختلفة بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية لتحقيق أغراض البنك الأساسية المستهدفة من كل استثمار.[٢٣٦]

المطلب الثاني

أهداف محفظة الاستثمارات ومكوناتها

١ . أهداف محفظة الاستثمارات :

يمكن تلخيص أهم أهداف تكوين وإدارة المحفظة الاستثمارية فيما يلي :

- الوفاء بمتطلبات السيولة النقدية وتجنب مخاطر العسر المالي؛
- استثمار الأموال الفائضة عن حاجة المنظمة؛
- تحقيق الأرباح للمنظمة؛[٢٣٧]
- التمكن من مواجهة التمويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الودائع أو من الاعتمادات المفتوحة للعملاء ؛
- يستهدف البنك مصلحة الاقتصاد القومي عندما يكتتب في أوراق مالية حكومية – بالذات في الدول النامية– حيث يحمل عبئا في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وسد حاجة الإنفاق الحكومي، كذلك فإنه عندما يكتتب البنك في أسهم الشركات الجديدة التي تطرح للاكتتاب العام ، يكون قد أسهم في تحقيق جزيئات التنمية التي يعهد بها إلى تلك الشركات [٢٣٨].

٢. مكونات محفظة الاستثمارات و أنواع الاستثمارات:

٢,١. مكونات محفظة الاستثمارات:

تتكون محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، من أوراق متنوعة من حيث النوع و الحقوق ، و كذلك من حيث جهة الإصدار. و تتفاوت هذه الأوراق من حيث العائد و

---

[٢٣٦] - طارق طه ، مرجع سبق ذكره ، ص . ٥٥٧ .
[٢٣٧] - فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص . ١٦٠
[٢٣٨] - محمد سعيد انور سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . ٤٤٥ – ٤٤٦ .

السيولة و الضمان و تواريخ الاستحقاق، و إمكانية التسويق و عملة الإصدار، و درجة المخاطرة و غيرها.

و تشتمل محفظة الأوراق المالية على مايلي:

- الأوراق المالية المقيدة أو المسعرة في سوق الأوراق المالية:
  - أذونات الخزانة؛
  - سندات أو صكوك حكومية؛
  - سندات مضمونة من حكومات؛
  - أسهم الشركات؛
  - أسهم الشركات المساهمة.
- الأوراق المالية غير المقيدة أو غير المسعرة في سوق الأوراق المالية:

و هي الأوراق التي تتصف بالجمود، نظرا لعدم تداولها في السوق، و يكون الهدف من الحصول عليها هو إيجاد علاقات و روابط دائمة بين البنك و الشركات التي يساهم فيها، مما يحول دون التخلص من تلك الأوراق أو الاتجار فيها. و من بين هذه الأوراق نجد:

- الأسهم في شركة زميلة؛
- الأسهم في شركة تابعة؛
- الاكتتابات الخاصة.[٢٣٩]

٢,٢. أنواع الاستثمارات:

من خلال تطرقنا لمكونات المحفظة الاستثمارية يمكننا استنتاج أن هناك أنواع معينة من الاستثمارات هي:

٢,٢,١. الاستثمارات المباشرة:

وتعني قيام البنك من جانبه بالمشاركة في تأسيس المشروع بغض النظر عن عدد الأسهم المملوكة[٢٤٠] من البداية، مشاركا في دراساته وملكيته، وعادة تكون المساهمة في شكل شراء

[٢٣٩] . عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها، مرجع سبق ذكره، ص ص . ١٥٢- ١٥٣.
[٢٤٠] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٤٤٦.

حصة من أسهم المشروع، حيث يقوم البنك بالمساهمة في تكوين المشروعات عند تداول أوراق المشروع لأول مرة، بل إن البنك قد يسهم في الدراسات الأولية الخاصة للمشروع، ويقوم بالترويج لفكرته وتأسيسه.

وبالتالي فإن مفهوم المشاركة أو المساهمة المباشرة يعمل على بيع الأفكار المتعلقة بإنشاء المشروعات للآخرين حيث يقوم البنك كمروَج بمايلي:

- جذب الأفكار الجيدة للمشروعات وتبنيها في إطار الخطة الاقتصادية والاستثمارية للمجتمع؛
- تدبير التمويل اللازم للمشروعات؛
- دعم التعاون بين المؤسسات المالية العاملة في المجتمع والمؤسسات المالية العربية والأجنبية، من خلال المساهمة في مشروعات مشتركة تضم مصالح مشتركة لتلك المؤسسات؛
- يعمل البنك كمستشار مالي لتلك المشروعات، سواء في جذب المستثمرين أو تسعير الإصدارات الجديدة، والقيام بخدمات الإصدار بشكل متكامل للأسهم والسندات[٢٤١].

٢,٢,٢. الاستثمار في الأسهم والسندات:

توجه نسبة من استثمارات البنك نحو الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة، باعتبارها خط دفاع لمواجهة مخاطر نقص السيولة، حيث يمكن بيعها في أي وقت في بورصة الأوراق المالية خاصة إذا كانت من الدرجة الأولى، بمعنى اتسام أسعارها بالاستقرار والثبات بحيث يقبلها البنك المركزي كضمان عندما يتقدم إليه البنك طالبا قرضا بضمانها.

وتتمثل أبرز هذه الأوراق في الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات[٢٤٢].

وعند قيام البنك بشراء أوراق مالية من البورصة، فإنه يخضع لمجموعة من الدراسات في مقدمتها:

- سياسة المنشآت في توزيع الأرباح والتوقعات المستقبلية لنشاطها؛

[٢٤١] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٠٠-١٠١.
[٢٤٢] عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص.١١٩.

- حركة التبادل في البورصة ومدى إمكانية التصرف في الأوراق عند الضرورة، والمخاطر المتعلقة بذلك؛
- قدرة الإدارة في تلك الشركات على مواجهة المخاطر.[٢٤٣]

٢,٢,٣. السندات الحكومية:

وهي السندات التي تصدرها الدولة وتطرحها للاكتتاب بغرض تمويل بعض المشروعات وذلك عوضا عن الاعتماد على موارد خارجية، وقد تكون الأوراق المالية مضمونة من الحكومة عن طريق ضمان حد أدنى من الأرباح، ولهذا تعتبر الأوراق المالية الحكومية من أهم أوجه الاستثمار التي تتمتع بالضمان، إذ أنها تدر عائدا دون التعرض لمخاطرة كبيرة، هذا فضلا عن إمكانية الحصول على أية قيمة منها لتدعيم السيولة ببيعها في البورصة، أو بيعها بيعا مؤقتا للبنك المركزي، لذا تعتبر هذه الأوراق أكثر الأوراق المالية سيولة[٢٤٤].

٢,٢,٤. أذون الخزانة:

وهي عبارة عن صكوك تصدرها الحكومة، وعادة تكون ذات آجال قصيرة ليسهل توزيعها على البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، فهي تستحق الدفع في فترات لا تتجاوز تسعين (٩٠) يوما. والغرض من إصدارها هو تمويل بعض أنواع العجز الموسمي في ميزانية الدولة، والذي يؤدي إليه عدم توافق مواقيت تحصيل الإيرادات مع مواقيت الإنفاق[٢٤٥].

حيث يمكن لمشتريها أيضا تحويلها إلى نقدية عند الطلب، دون التعرض لخسائر.

٢,٢,٥. المشتقات المالية:

وهي عبارة عن أدوات تمنح للمتعاملين الاقتصاديين إمكانية تجنب أو تحويل أو اقتسام بعض المخاطر المالية، وتتمثل في: العقود المستقبلية، الخيارات، والمبادلات[٢٤٦].

وتسهم المشتقات في خلق مجموعة من الأوراق والضمانات وقد تختلف في خواصها عن الأوراق الأصلية، وفي مقدمة هذه الأوراق أدوات التبادل التجاري، وتتضمن الشراء

---

[٢٤٣] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٠٢.
[٢٤٤] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص.٤٤٧-٤٤٨.
[٢٤٥] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٨٣.
[246] **Z.MIKDASHI, op.cit., p.135.**

المستقبلي لأسعار فائدة محددة والخيارات، والشراء المستقبلي للعملات وخيارات العملات، والشراء المستقبلي للأوراق المالية وخيارات الأوراق المالية، وتسعى هذه الأدوات لمواجهة المخاطر المالية سواء للبنك أو العملاء[٢٤٧].

أي أن المشتقات هي عبارة عن أدوات حديثة، تستخدم للتقليل من المخاطر المالية التي قد يواجهها البنك في ظل المتغيرات المالية الحالية.

٢,٢,٦. الذهب والصكوك المقومة بالذهب:

وهذا وجه آخر من وجوه استثمارات البنوك التجارية ـ بالذات في الدول الرأسمالية المتقدمةـ حيث تقوم البنوك التجارية بشراء الذهب عند انخفاض أسعاره نسبيا، لكي تبيعه عندما ترتفع تلك الأسعار. ولا شك أن هذا النوع من الاستثمار لا يعادله نوع آخر من حيث كفاءة الضمان، لأن التغير في أسعار الذهب يكون ضئيلا، كما أن أسعاره تميل دائما إلى الزيادة. فضلا عما يعود عليه التعامل في الذهب أو الصكوك المقومة به، بسبب ما يتمتع به هذا المعدن أو تلك الصكوك من سيولة ذاتية[٢٤٨].

٢,٢,٧. أدوات الهندسة المالية:

هي مجموعة من الأدوات التي صممت خصيصا بحيث تقوم على إشباع رغبات العملاء المتزايدة والمعقدة بأقل تكلفة ممكنة، حيث تجمع هذه الأدوات بين الرغبات المتعددة لكل من المقترضين وبيوت الإصدار والمودعين والمستثمرين ـوالذين عادة ما يحملون أهدافا متباينةـ وبما يقدم خدمات ذات قيمة مضافة في أسواق المال. ومن أهم الخدمات الجديدة زيادة مساحة وظائف الاستثمارات المالية للعملاء. وزيادة عدد العمليات المصرفية التي تقدم للعميل الواحد، وإعادة هيكلة تمويل المشروعات وتقديم المشورة الفنية المرتبطة بإعادة هيكلة رأس المال للمشروعات[٢٤٩].

---

[٢٤٧] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٠٣-١٠٤.

[٢٤٨] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٤٥٠.

[٢٤٩] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٠٤.

المبحث الثاني

خطوات إدارة محفظة الاستثمارات

و القواعد الأساسية لوضع سياستها

تختلف إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية في البنوك التجارية باختلاف حجم البنك، الموقع، حالة البنك و طلبات القروض و قدرات الإدارة،...إلخ. و رغم ذلك فهناك العديد من الخطوات التي يجب إتباعها لإدارة هذه التشكيلة من الاستثمارات، كما أن هناك العديد من القواعد الأساسية و السياسات الحاكمة لعملية الاستثمار في البنوك التجارية.

المطلب الأول

خطوات إدارة محفظة الاستثمارات في البنك التجاري

تختلف إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية في البنوك التجارية باختلاف حجم البنك، الموقع، حالة البنك وطلبات القروض وقدرات الإدارة،...إلخ. ورغم ذلك فهناك عدد من الخطوات التي يجب إتباعها لإدارة هذه التشكيلة من الاستثمارات.

١. تحديد المعايير والأهداف:

تعتبر كتابة السياسات الخاصة بتشكيلة الاستثمار بدلا من الاعتماد على الذاكرة، مصدر معلومات مستمر للبنك عن المدخل المتبع للاستثمار، كما أنها تمكن من التقييم المسبق لأداء تشكيلة الاستثمار بالإضافة إلى إمكانية مراجعة هذه السياسات بفترات منتظمة لمتابعة التغيرات في الظروف.

وتعتبر أهداف تشكيلة الاستثمار أول ما يكتب عن سياسات تشكيلة الاستثمار، وهي تقريبا واحدة بالنسبة لكل البنوك وتتمثل هذه الأهداف في الحصول على الربح، تحقيق جودة عالية في تشكيلة الاستثمار، استخدام أموال البنك بالكامل، وتوفير كمية مناسبة

من الأوراق المالية لاستخدامها كضمانات،...إلخ، وتحديد هذه الأهداف باهتمام كافي يمكن من الاستمرارية والفهم لهذه الأهداف[250].

٢. التنبؤ بالبيئة الخارجية:

تتأثر سياسات الاستثمار بالبنك بشكل كبير بظروف البيئة الخارجية، فلا غنى لدى مخطط الاستثمار من تقديرات دقيقة بمعدلات النمو في قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، والتغير في أسعار الفائدة، ومعدلات التضخم والبطالة،...إلخ. ومما لا شك فيه أن كل تلك المتغيرات لها تأثيراتها الواضحة على قرارات الاستثمار المختلفة، ونظرا لأن تلك التنبؤات تخضع لظروف عدم التأكد فمن الضروري للمحلل المصرفي أن يأخذها بالحيطة لحماية أموال العملاء من احتمال عدم صحة الظروف التي يتم التنبؤ بها.

ومن أهم الأمور واجبة الدراسة في هذا الصدد: حالة سوق الأوراق المالية، خصائص الاستثمارات المتاحة، والسياسة الاقتصادية والنقدية التي تتبعها الدولة[251].

٣. دراسة العلاقة بين موارد البنك وسوق الاستثمار:

يقوم رجال الاستثمار بالبنوك بتحديد سياسات تتناسب بالدرجة الأولى مع ظروف وطبيعة أعمال البنك ونوعية موارده، وخبرة إدارته في توظيف أموال البنك . وعادة يأخذ المحلل المصرفي مجموعة من العوامل المصرفية التي تؤثر في هذا النشاط في مقدمتها ما يلي:

- حصر البدائل الاستثمارية المتاحة لتكوين المحفظة الاستثمارية؛
- تقييم نوعية الموارد المتاحة للبنك وآجال استحقاقها والمتغيرات المؤثرة فيها؛
- تحديد درجة المخاطرة المتوقعة لكل أصل من أصول المحفظة؛
- تحديد الموقف الضريبي للاستثمارات[252]؛
- التنسيق بين متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة وإيجاد التوازن بينهما؛
- تقدير احتمالات لجوء البنك إلى رهن الأوراق المالية في حالة الاقتراض، وكذلك دراسة الشروط المفروض توافرها في هذه الأوراق من حيث جودتها أو تواريخ استحقاقها أو غير ذلك[253].

---

[250] محمد صالح الحناوي، سيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص.٢٥٧-٢٥٨.
[251] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٠٧-١٠٨.
[252] المرجع السابق، ص ص.١٠٩-١١١.

المطلب الثاني
القواعد الأساسية لوضع سياسات الاستثمار
في البنك التجاري

كما سبق وأن ذكرنا يجب على البنك أن يشكل السياسات والاستراتيجيات التي تتفق والأهداف العامة، والظروف التي تم التنبؤ بها وكذلك احتياجاته في تشكيلة الاستثمار. كما يجب عليه إتباع قواعد مهمة تتمثل في:

١. حجم تشكيلة الاستثمار:

يتحدد حجم تشكيلة الاستثمار بكل من: كمية الأموال المتاحة والتي ليست مطلوبة لمتطلبات السيولة أو للاستثمار في القروض، وكمية الأوراق المالية المطلوبة كضمانات، والربحية النسبية من الاستثمارات في الأوراق المالية[٢٥٤].

٢. هيكل اتخاذ القرارات:

ينبغي أن تنص سياسات الاستثمار على المستويات الإدارية المسموح لها بشراء وبيع الأوراق المالية، والحد الأقصى لقيمة المشتريات أو المبيعات التي يمكن أن يقوم بها كل مستوى[٢٥٥].

أي تحديد السلطات المفوضة بعملية الشراء و البيع، حيث من المفروض أن تتمتع هذه السلطات بالخبرة في مجال الاستثمار، نظرا لما ينطوي عليه هذا المجال من مخاطر.

٣. العائد المطلوب على الاستثمار:

ينبغي أن تحدد السياسة الاستثمارية للبنك إطارا للعائد الذي يمكن أن يقبله البنك على استثماراته، ويتضمن هذا العائد جزئين:

- جزء يكفي لتعويض البنك عن حرمانه من تلك الأموال الموجهة لشراء الأوراق المالية؛
- جزء يكفي لتعويض البنك عن المخاطرة التي قد تتعرض لها الأموال المستثمرة.

---

[٢٥٣] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٩٥.
[٢٥٤] محمد صالح الحناوي، سيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص.٢٦١-٢٦٢.
[٢٥٥] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.١٦٢.

٤. **مدى خضوع أو عدم خضوع الأوراق وعوائدها للضريبة:**

تأخذ سياسة الاستثمار في حسبانها المفاضلة بين الأوراق المالية المكونة للمحفظة، وفقا لما إذا كانت هذه الأوراق معفاة من الضرائب أو غير معفاة منها، أو وفقا لمعدل الضريبة الخاضعة له. فقد يفضل البنك الاستثمار في أوراق مالية ذات عائد منخفض لكنها معفاة من الضريبة، عن الاستثمار في أوراق مالية ذات عائد مرتفع ولكنها تخضع للضريبة[٢٥٦].

٥. **تحديد مجالات الاستثمار:**

تسعى السياسات الاستثمارية في البنك إلى تحديد مجالات استثمارية توازن بين حاجات البنك، وبين ما هو متاح في سوق الاستثمار، آخذة في الحسبان القواعد القانونية التي تحدد مجالات الاستثمار في إطار خطة الدولة، ونظرتها إلى تشجيع بعض قطاعات النشاط الاقتصادي في المجتمع، ومدى قابلية الأوراق للتصرف في أقصر وقت ممكن، وتتأثر مجالات الاستثمار أيضا بمدى ارتباط الأوراق باحتياجات السيولة[٢٥٧].

٦. **تاريخ الاستحقاق:**

تنص سياسات الاستثمار عادة على حد أقصى لتاريخ استحقاق الأوراق المالية التي توجه إليها موارد البنك، وغالبا ما يتوقف القرار في هذا الصدد على عوامل معينة في مقدمتها الخبرات المتاحة، والاتجاهات العامة لأسعار الفائدة[٢٥٨].

وتقوم البنوك التي تستثمر أموالها في الأوراق المالية، وخاصة السندات بتخطيط تواريخ الاستحقاق وفقا لثلاثة أسس:

٦,١.الترتيب المتدرج:

وبمقتضى هذا الأسلوب يتم تجديد الأوراق وفقا لنفس طبيعتها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل،مما يمكن البنك من الاحتفاظ بمجموعة من الاستثمارات قصيرة الأجل تساعده على تحسين معايير السيولة لديه، كما تتميز هذه الطريقة بثبات العائد خلال مدة

---

[٢٥٦] نعيم فهيم حنا، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، المجلة العلمية لكلية التجارة، فرع جامعة الأزهر للبنات، العدد السابع عشر، جوان ٢٠٠٠، ص ص.١٥٨-١٥٩.

[٢٥٧] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١١٥.

[٢٥٨] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.١٦٣.

طويلة، وتمكن البنك من تنويع استثماراته وفقا للأجل، هذا فضلا عن ما توفره من مرونة للإدارة.

٦,٢.طريقة باربل Barbell maturity structure

وتحبذ هذه الطريقة من جانب كثير من الباحثين، وتقضي بتخصص البنك في نوعية من الاستثمارات،أحدهما قصير الأجل والآخر طويل (دون المتوسط الأجل)، وبالتالي فإن الأوراق القصيرة الأجل تركز على توفير السيولة المطلوبة بأقل مخاطر ممكنة، في حين تركز الأوراق ذات الأجل الطويل على توفير الربحية، مع المشاركة أيضا في عبء السيولة عند اللزوم[٢٥٩].

٦,٣.الاستبدال والمبادأة:

يعطي التغير في أسعار الفائدة فرصا استثمارية للبنك يمكن استغلالها إذا ما اتبع سياسة المبادأة وتحمل المخاطر في إدارته لمحفظة الأوراق المالية، فإذا ما أسفر التنبؤ عن أن هناك ارتفاعا حادا في أسعار الفائدة المستقبلية لبعض الأوراق، فإن البنك يقوم ببيع جزء من أوراقه طويلة الأجل، وإعادة استثمار القيمة في شراء هذه الأوراق التي سيرتفع عائدها والعكس صحيح، فإتباع سياسة المبادأة في الاستثمار تعتمد على التنبؤ السليم بمعدلات الفائدة المتوقعة، وتعتبر تكلفة التنبؤ العالية عبئا في التكلفة على البنك يجب تعويضه من الفروق التي تجنيها نتيجة الفروق في الأرباح الاستثمارية الناتجة عن التنبؤ الفعال[٢٦٠].

٧. التنفيذ والمتابعة:

ويقصد بالتنفيذ القيام بعمليات الشراء والبيع الفعلي لمحتويات المحفظة على ضوء الأهداف المحددة والسياسات العامة الموضوعة، وعلى الإدارة العليا للمصرف التأكد من إعطاء المسؤولين عن إدارة المحفظة التفويض المناسب والمرونة الكافية، وذلك حتى تستطيع اتخاذ القرارات الاستثمارية بالسرعة اللازمة وفي الوقت المناسب.

وتقوم الإدارة العليا بعملية المتابعة وتقييم الأداء حتى تطمئن إلى كفاءة إدارة المحفظة، وحتى تستطيع اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها، ومعالجتها أو الحول دون استفحالها بعد وقوعها[٢٦١].

---

[٢٥٩] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١١٦.
[٢٦٠] المرجع السابق، ص.١١٦.
[٢٦١] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص.٢٩٦.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في صياغة سياسة الاستثمار

و مؤشرات هذه السياسة

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على قرار البنوك المتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية، و على اختيار نوعية الأوراق المالية التي سيتم الاستثمار فيها. و سنحاول التطرق لها بالتفصيل في هذا المبحث مع عرض أهم مؤشرات سياسة الاستثمار في البنوك التجارية.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في صياغة سياسة الاستثمار بالبنك

تقوم السياسة العامة للاستثمار عند البنك على مجموعة من العوامل أهمها:

١. حركة الودائع و طبيعتها:

إن الزيادة في الودائع لدى البنك تتيح له القدرة على خلق كمية إضافية من الائتمان، فيصير قادرا على منح كمية أكبر من القروض المصرفية، إذا كان هناك طلب عليها. أما إذا قل الطلب على هذه القروض، فإن البنك سيلجأ إلى استغلال الفائض المالي بالاتجاه إلى الاستثمار في الأوراق المالية.[٢٦٢]

و من المعروف أن هناك العديد من الودائع، ولكل نوع خصائصه المميزة، وعند وضع السياسة والإستراتيجية الخاصة بالاستثمار، يجب البحث في تحديد الاتجاه لكل نوع من الودائع بشكل عام، وكذلك مدى التقلبات العادية فيها والمخاطر التي تنجم عن التغيرات غير العادية.

فودائع الأفراد وودائع المنشآت الصغيرة تتصف بقدر كبير من الاستقرار، وعلى النقيض يواجه البنك عدم استقرار نسبي كبير فيما يخص ودائع الشركات الكبيرة وودائع البنوك. بمعنى أن هيكل الودائع سيؤثر في صياغة السياسة والإستراتيجية المزمع إتباعها في مجال

---

[٢٦٢] ـ محمد سعيد أنور سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص . ٤٥٠ .

الاستثمار، فإذا كانت ودائع الأفراد والمؤسسات الصغيرة تمثل نسبة كبيرة من هيكل الودائع في بنك ما، فإن ذلك يعني استقرارا نسبيا كبيرا يتيح للبنك عندئذ إتباع سياسة استثمارية أطول مدى من بنك آخر تمثل ودائع الشركات والمؤسسات الكبيرة نسبة كبيرة من هيكل ودائعه.[٢٦٣]

٢ .الطلب على القروض :

إذا تلاقت رغبات المقترضين مع قدرة البنك على منح القروض، فإن البنك يجد من صالحه أن يتوسع في الإقراض على حساب الانكماش في الاستثمار. بسبب ما يدره التوظيف في الإقراض من دخل أكبر للبنك.[٢٦٤]

كما أن أيضا التوظيف في الإقراض يواجه مخاطر أكثر من تلك التي يتعرض لها البنك عند الاستثمار في الأوراق المالية.

٣ . حالة سوق الأوراق المالية :

إن درجة النشاط في سوق الأوراق المالية قد يغري البنك على الدخول فيه بائعا أو مشتريا وفقا لمستوى أسعار الأوراق المالية إذا كانت في ارتفاع ، فإن هذا يعني توقعا لمزيد من الرواج و احتمالا للزيادة فيما تدره الأوراق من أرباح ، لهذا يدخل البنك مشتريا لها، أو يظل على الأقل محتفظا بما في حوزته منها ، أما إذا كان اتجاه الأسعار نحو الهبوط ، فلا بد من تبيين السبب الذي أدى إليه ، وعندئذ إما أن يصفي البنك بعض الأوراق إذا خشي من استمرار تدهور أسعارها أو يحتفظ بالأوراق إذا أسفرت دراساته عن ما أصاب أسعارها من هبوط إن هو إلا أمر عارض.[٢٦٥]

٤ . القيود القانونية وسياسة الدولة:

يتحتم على البنوك عند رسم سياستها الاستثمارية مراعاة القيود القانونية الواردة في القانون المنظم لأعمال البنوك أو المهنة المصرفية، والتعليمات والقواعد والإجراءات التي يخصها البنك المركزي، ومن أهمها الخضوع لنسبة الاحتياطي القانوني ، نسبة السيولة ،

---

[٢٦٣] - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ص ص . ١٦٥ – ١٦٦.

[٢٦٤] - محمد سعيد أنور سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص . ٤٥٢ .

[٢٦٥] - المرجع السابق ، ص . ٤٥٢ .

القيود على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، المصاريف والعمولات التي تتقاضاها البنوك من عملائها ، حدود الهامش أو القيمة التسليفية للضمان والسوق الائتمانية، والقيود على استثمارات البنوك في الأوراق المالية [٢٦٦]. فقد تتبع السلطات المالية والنقدية للدولة بعض السياسات التي تحدد الحجم الإجمالي للاستثمارات في البنوك من خلال ربط قيمة الاستثمار الذي يمكن للبنك القيام به بحجم رأس المال. وقد يشترط القانون في بعض الحالات ألا تتجاوز قيمة الأسهم الاسمية التي يملكها البنك في جميع الأوقات مقدار رأسماله المدفوع واحتياطاته.[٢٦٧]

٥ . توافر الكوادر الفنية لإدارة الاستثمارات :

تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في سياسات واستراتيجيات الاستثمار ، ذلك لأنه لا يمكن تصور نجاحها إلا إذا توافرت الكوادر البشرية المدربة والقادرة على رسم سياسات واستراتيجيات تنفيذها.

و لما كان العنصر البشري هو العنصر الحاسم في اتخاذ القرارات وعليه تتوقف النتائج، فالخطأ في التوقيت قد يحقق للبنك خسائر جسيمة أو يضيع عليه فرص أرباح وفيرة.

لذلك يتعين ألا يكون رسم السياسة في معزل عن قدرات الكوادر المتوافرة لدى البنك والمناط بها مسؤولية التنفيذ.[٢٦٨]

فمجال الاستثمار في الأوراق المالية يمتاز بالحساسية، و يحتاج لخبرة ودقة و سرعة تنفيذ، و هذا لا يتأتى إلا من خلال توفر عنصر بشري مدرب و ذو خبرة قادرا على ذلك.

---

[٢٦٦] . عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، مرجع سبق ذكره ، ص . ١٧٢ .

[٢٦٧] . محمد سعيد أنور سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . ٤٥٢ – ٤٥٣ .

[٢٦٨] . عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، مرجع سبق ذكره ، ص . ١٧٣ .

المطلب الثاني

مؤشرات سياسة الاستثمار

وفيما يلي نعرض أهم مؤشرات سياسة الاستثمار:

جدول رقم ٠٨ : مؤشرات سياسة الاستثمار.

الرقم	النسبة	مدلولها
١	الاستثمار في القروض و الأوراق المالية / إجمالي الودائع	وتعني قدرة البنك في تمويل عمليات الإقراض و الاستثمار من ودائعه الإجمالية، و من المستحسن أن تحتوي الودائع لأجل على اكبر نسبة من إجمالي الودائع، و بالتالي تقليل مخاطر سحبها و تفادي الوقوع في مخاطر السيولة.
٢	القـــــروض / إجمــالي الودائع	أي تمويل القروض إعتمادا على ودائع البنك، وهنا ينبغي على البنك تفادي تقديم قروض طويلة الأجل إعتمادا على ودائع قصيرة الأجل، أي محاولة دراسة هذه القروض و تقديمها إعتمادا على تركيبة الودائع الموجودة لديه.
٣	الإسمار في الأوراق المالية / إجمـــالي الودائـع	
٤	الفـوائد على القروض / إجمـالي القـروض	و تعني قدرة البنوك على توليد الفوائد من إجمالي محفظة القروض، أي مدى مساهمة القروض في إيرادات البنوك، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مدى توليد القروض لعوائد، أي امتلاك البنك لمحفظة قروض مهمة و مربحة.
٥	العوائد على الاستثمار في الأوراق المالية / إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية	نفس التحليل السابق.

Source : P.S.Rose, op .cit.,p .322.

المبحث الرابع
المخاطرة والعائد والعلاقة بينهما

من الضروري الإشارة إلى أن استثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية تتم إدارة العمليات الخاصة بها في ظل ظروف عدم التأكد، وبالتالي هناك العديد من درجات المخاطرة عند اتخاذ القرارات بشان التعامل في تلك الاستثمارات، كما يقابلها أيضا العديد من العوائد.

المطلب الأول
مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

يتعرض نشاط الاستثمار في الأوراق المالية للعديد من المخاطر، سنحاول التعرف عليها من خلال هذا المطلب.

١ .مفهوم المخاطرة :

توجد للمخاطرة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، فيمكن تعريفها بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها. والمخاطرة كذلك هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، أو هي درجة تقلب العوائد في المستقبل[٢٦٩] .

٢ . أنواع المخاطرة:

إن عالم الاستثمارات في الأوراق المالية عالم مليء بالغموض والتغييرات الاقتصادية والسياسية، لذا يحتل موضوع مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية الجزء الأعظم من تفكير المصارف[٢٧٠].
وتتكون المخاطرة من ثلاثة أنواع هي:

٢,١.المخاطرة النظامية:

وهي ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بشكل عام، فالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي مصادر للمخاطرة النظامية.

---

[٢٦٩] - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص .١٦٥ – ١٦٦ .
[٢٧٠] - سليمان أحمد اللوزي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص . ١٧٨ .

٢,٢ . المخاطرة اللانظامية:

وتعرف بأنها ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالشركة أو بالصناعة، ويمكن للمستثمر التخلص منها بتنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به.

٢,٣. المخاطرة الكلية:

وهي عبارة عن حاصل جمع المخاطرة النظامية مع المخاطرة اللانظامية وتسمى أيضا بمخاطرة المحفظة، وهي المخاطرة التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية، فبينما يستطيع المستثمر التأثير على المخاطرة اللانظامية من خلال التنويع فإنه لا يستطيع التأثير على المخاطرة النظامية .

٣ . مقاييس مخاطر الاستثمار:

٣,١ . الانحراف المعياري:

ويعرف بأنه الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم (مفردات التدفقات النقدية) عن وسطها الحسابي.[٢٧١]

ويقاس وفق المعادلة التالية:

$$\delta = \text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\text{ع}\,(\text{ع}-\text{عَ'})^{٢} \times \text{ح}}$$

حيث:

ع: العائد المحتمل

ع': العائد المتوقع

ح: الاحتمال [٢٧٢]

---

[٢٧١] . فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . ١٦٦. – ١٦٨ .

[٢٧٢] محمد عبده مصطفى، تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، طبعة ١، الدار الجامعية، مصر، ١٩٩٨، ص .٢٣.

٣,٢ . معامل الاختلاف:

وهو عبارة عن حاصل قسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة للعائد، أي أنه يشير إلى مخاطرة الوحدة الواحدة من العائد، و التي تؤدي إلى مقارنة ذات مغزى[٢٧٣]، ويحسب وفقا للمعادلة التالية :

$$= \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{العائد المتوقع}}$$ [٢٧٤]

ويفضل استخدام معامل الاختلاف في قياس المخاطرة في الحالات التي يعطي فيها الانحراف المعياري نتائج مضللة، أي في حالة عدم تساوي القيم المتوقعة لعوائد الاستثمارات البديلة.

ويستخدم معامل الاختلاف عادة في تقييم المخاطرة في الاستثمارات الفردية، في حين يستخدم الانحراف المعياري في مقارنة المخاطرة بين (مجموعات استثمار) تمثل كل مجموعة منها عدد من الاستثمارات المتنوعة وينظر لها كوحدة واحدة.

[٢٧٣]. فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . ١٧٣- ١٧٤ .
[٢٧٤] . محمد عيد محمد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص . ٢٤ .

المطلب الثاني

العوائد على الاستثمار

١ . مفهوم العائد على الاستثمار:

يعرف العائد على الاستثمار بأنه صافي التدفق النقدي الناتج عن استثمار مبلغ معين، وقد يتم قياسه بالأرقام المطلقة أو تتم نسبته إلى الأموال التي ولُدته ، كما أن زمن حصول التدفقات النقدية الصافية أمر مهم بسبب القيمة الزمنية للنقود ، فكلما كان زمن التدفق النقدي الداخل أقرب، كان الوضع أفضل .

فالعائد هو المكافأة الإضافية التي يتوقع المستثمر الحصول عليها في المستقبل مقابل تخليه عن إشباع حاجة محددة في الوقت الحاضر.

٢ . عوائد الاستثمار في الأسهم العادية :

يتكون عائد السهم العادي من العائد الرأسمالي الناجم عن زيادة قيمة الأسهم في السوق عند نهاية المدة عما كانت عليه قيمتها في بداية المدة، مضافا إليه العائد الإيرادي الذي يمثل مقسوم الأرباح الموزع خلال السنة المالية .[٢٧٥]

ويمكن التمييز بين ثلاث تقسيمات لمعدل عائد الاستثمار في الأسهم العادية و هي:

٢,١ . معدل العائد المحتمل:

$$= \frac{\text{السعر المتوقع + (سعر بيع السهم – سعر شراء السهم)}}{\text{سعر شراء السهم}} \times ١٠٠$$

٢,٢ . معدل العائد المتوقع:

لأن العائد المحتمل غير مؤكد، فإنه من المفضل عمل توزيع احتمالي، بمعنى تقدير العائد المحتمل في ظل عدة ظروف اقتصادية واحتمالات حدوثها، ثم تقدير العائد المرجح بالاحتمالات والذي يسمى بالعائد المتوقع .

---

٢٧٥. فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص . ١٧٤ .

ويحسب كما يلي :

العائد المتوقع = (العائد المحتمل x الاحتمال)[276]

٣,٢ . معدل العائد المطلوب:

ويعرف بأنه أدنى معدل عائد الاستثمار، يطلبه المستثمرون لتعويضهم عن تحمل المخاطرة وتأجيل الاستهلاك الحالي للمستقبل .[277]

ويتكون هذا العائد من جزئين :

العائد المطلوب = العائد الخالي من الخطر + بدل المخاطرة

حيث أن العائد الخالي من الخطر هو سعر الفائدة الخالي من الخطر، أما بدل المخاطرة فهو جزء من العائد يحصل عليه المستثمر لكي يعوضه عن المخاطرة.[278]

٣ . العلاقة بين العائد والمخاطرة :

تواجه البنوك العديد من المخاطر من أجل تحقيق عائد مناسب، ولهذا فهي تبحث عن العلاقة بين العائد والمخاطرة، وتحاول الموازنة بينهما.

حيث يرتبط عنصر العائد والمخاطرة في علاقة طردية ، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى على استثماراته، فيجب أن يعد نفسه لتحمل درجات أعلى من المخاطرة .[279]

---

[276] . محمد عبده محمد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. ٢٠ – ٢٢ .
[277] . فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص . ٥٨ .
[278] . محمد عبده محمد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص . ٢٢ .
[279] . فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص . ١٧٩ .

خاتمة :

استطعنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على احد أهم أشكال استخدام موارد البنوك، و هو الاستثمار في الأوراق المالية. حيث اتجهت معظم البنوك في الوقت الحاضر إلى هذا النوع من الاستخدام، و ذلك طبعا بعد توفير متطلبات السيولة و منح القروض المطلوبة، حيث الهدف من ذلك تحقيق المزيد من الأرباح و توسيع نشاط البنك بما يتماشى مع المتغيرات المالية العالمية الحالية.

فسياسة الاستثمار تتطلب من البنك حكمة و مراعاة العديد من العوامل أهمها حركة ودائع البنك و طبيعتها وما لها من اثر على حجم الاستثمار في الأوراق المالية، إضافة إلى الطلب على القروض الذي يجب تلبيته أولا، و كذلك حالة السوق المالية التي تشجع البنك على الاستثمار إذا كانت في حالة نشاط .

في الواقع لا يوجد نشاط بنكي يخلو من المخاطرة بالرغم من تفاوتها من عملية إلى أخرى، فالاستثمار في الأوراق المالية قد يعرض البنك لبعض المخاطر نظرا لحساسية سوق الأوراق المالية و مدى تأثرها بالمتغيرات الخارجية و حتى الإشاعات، مما يكلف البنك خسارة كبيرة، و عليه يجب على البنوك محاولة الموازنة

بين العائد و المخاطرة و ذلك لتفادي الوقوع في مخاطرة السيولة و التي قد تكلفها في حالة الخسارة الكبيرة المساس برأسمالها.

لهذا يجب على البنوك صياغة سياستين مهمتين و هما سياسة السيولة و سياسة رأس المال.

فما هي سياسة السيولة و ما هي سياسة رأس المال؟ مما تتكون كل سياسة ؟ و ما هي أهميتهما بالنسبة للبنك؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

سياسة السيولة و رأس المال

مقدمة :

تعتبر سياسة الودائع وسياسة الإقراض و سياسة الاستثمار من أهم سياسات البنوك التجارية نظرا لأن عملية تعبئة الودائع وكيفية توظيفها هي أيضا أهم أوجه نشاط هذه البنوك، إلا أنها ليست السياسات الوحيدة، فهناك سياسات أخرى يقوم البنك بوضعها لتسهيل ممارسة نشاطه تحقيقا لأهدافه ولأهداف الاقتصاد ككل، ومن بين هذه السياسات نجد: سياسة السيولة و سياسة رأس المال، والتي سنحاول التطرق لها في هذا الفصل مع عرض لبعض المخاطر الأخرى التي قد يواجهها البنك التجاري وكيفية إدارته لهذه المخاطر.

لهذا قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

مبحث أول تطرقنا فيه للسيولة في البنوك التجارية و إدارتها، مبحث ثاني خاص بنظريات السيولة و علاقتها بالربحية، مبحث ثالث خاص بسياسة رأس المال ثم مبحث أخير يتعلق بالمخاطر البنكية الأخرى و طرق إدارتها.

المبحث الأول

السيولة في البنوك وإدارتها

إن للسيولة أهمية كبيرة في البنوك، حيث أنها تحافظ على مكانة البنك، و درجة ثقة المودعين فيه، باعتبار أنه بتوفرها يستطيع البنك مقابلة حقوق مودعيه.

المطلب الأول

مكونات السيولة ونسبها

للسيولة أشكال عديدة و مختلفة، سنحاول التعرض لها من خلال عرض مختلف مكوناتها، و كذا النسب المحددة لقياسها.

١.مكونات السيولة:

تتكون عناصر السيولة لدى البنك من الأصول التي تتكون من نقود، أو التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة معقولة، ودون أن يتحمل البنك خسائر كبيرة[٢٨٠].

ويمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

١. ١. **السيولة الحاضرة:** تشمل الأصول الحاضرة كافة الأموال السائلة المتاحة للبنك الواقعة تحت تصرفه، وعادة تتضمن النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، والإيداعات لدى البنوك المحلية والبنك المركزي، هذا فضلا عن الشيكات تحت التحصيل، والتي سنتناولها بالشرح فيمايلي:

النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية:

وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية، ويلاقي البنك صعوبات عديدة في تحديد حجم هذا البند، إلا أنه يمكن أن يصل إلى المطلوب بشكل تقريبي من الخبرة السابقة، وتحليل السلاسل الزمنية لأيام النشاط خلال عدة فترات ماضية، على أن يأخذ في الحسبان مواسم الإيداع

[٢٨٠] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.١٤٧.

والرواج ومواسم الاقراض والتمويل والفترات التي تزيد فيها حركات السحب، والتنبؤ بالحد الأقصى المطلوب إيداعه في خزائن البنك[٢٨١].

١,١,٢. الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:

حيث يلتزم البنك وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، هذا بالإضافة إلى أن المصرف قد يحتفظ بأرصدة في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى، وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها.

١,١,٣. الشيكات تحت التحصيل:

وهي شيكات مقدمة من عملاء المصرف لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء لديه، وتحدد المصارف نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة، وبذلك تحتاط بعدم الأخذ بالحسبان تلك الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر، وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرف المقاصة أكثر سيولة من غيرها[٢٨٢].

١,٢. السيولة شبه النقدية:

تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها ورهنها مثل: أذون الخزانة، الكمبيالات المخصومة والأوراق المالية (الأسهم والسندات)، وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع، سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها[٢٨٣].

٢. نسب السيولة: وهناك بعض النسب الرئيسية نذكر أهمها:

١,٢. نسبة السيولة النقدية (نسبة الرصيد النقدي):

وهي تدل على مدى الكفاية في النقدية الحاضرة لدى البنك، لمقابلة الاحتياجات العاجلة المترتبة على طلبات السحب من الودائع، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية[٢٨٤]:

---

[٢٨١] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٧٨.
[٢٨٢] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٠٢-١٠٣.
[٢٨٣] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص.٩٥-٩٦.
[٢٨٤] المرجع السابق، ص.١٨٠.

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع}} \times 100$$

وهناك رأي آخر يقول أن تحتسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{رصيد المصرف لدى البنك المركزي+ النقدية لدى المصرف}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}} \times 100$$

وقد تفضل النسبة الأخيرة حيث لا يعقل أن يحتفظ البنك بنقدية لدى البنك المركزي ولا تؤخذ بالحسبان، وهي وسيلة توفر قدرا كبيرا من الأمان، كما أن هذه النسبة الأخيرة قد أخذت بعين الاعتبار الالتزامات الأخرى وليس الودائع لوحدها، التي قد يتعين على المصرف الوفاء بها حالا أو في المستقبل القريب كالشيكات و الحوالات والخطابات الدورية للاعتمادات والأرصدة المستحقة للمصارف ومبالغ مقترضة من البنك المركزي[٢٨٥].

٢,٢. نسبة الاحتياطي القانوني:

التي يتعين على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي بدون فائدة، وذلك بنسبة معينة من الودائع لديها، وبذلك يتحقق جانب من السيولة لدى المصارف، وفي نفس الوقت تستخدم هذه النسبة (باعتبارها أحد أساليب الرقابة الكمية) للحد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي طبقا لما تقتضيه السياسة النقدية العامة، وتراعي البنوك التجارية أن تكون هذه النسبة لديها أعلى من النسبة المطلوبة كلما أمكن ذلك[٢٨٦].

[٢٨٥] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.١٠٤.

[٢٨٦] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص.٢٦٢.

وتحتسب هذه النسبة وفقا للمعادلة الآتية:[287]

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + شيكات وحوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك + مبالغ مقترضة من البنك المركزي}} \times ١٠٠$$

وتمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة البنك في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه المبالغ حجم الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع، والتي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص[288].

أي أن هذه المعادلة تعني مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، عندما تعجز الأرصدة المتوفرة لديه عن ذلك.

٢,٣. نسبة السيولة القانونية:

وهي نسبة قانونية يراقبها البنك المركزي، وقد يكون ذلك عدة مرات في الشهر، وتحسب وفق المعادلة التالية[289]:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{إجمالي الودائع و ما في حكمها}} \times ١٠٠$$

وتعتبر النسب سابقة الذكر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في مجال تقييم إدارة السيولة النقدية. فالنسبة الأخيرة (نسبة السيولة القانونية) تعكس مدى قدرة الموارد النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف في كل الحالات، ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في مجال تقييم إدارة السيولة[290].

---

[287] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص.٩٩.

[288] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.٩٧.

[289] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.١٠٦.

[290] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.٩٧.

المطلب الثاني

إدارة السيولة و مؤشرات سياستها

يحاول البنك من خلال إدارته للسيولة تحقيق مجموعة من الأهداف، وتلبية مجموعة من العناصر، أهمها تلبية متطلبات الاحتياطي القانوني من جهة، تلبية طلبات الإقراض من جهة أخرى، وكذا مواجهة طلبات سحب الودائع في أي وقت دون تحمل خسائر.

فالمؤشر الرئيسي على السيولة في البنك - سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير- يعتمد على التغيرات في حركة الودائع والقروض.

١. سيولة الودائع:

وهي نسبة السيولة اللازمة لمقابلة احتياجات المودعين من النقدية السائلة، وتحدد هذه النسبة وفقا لنوع وحجم الودائع الموجودة لدى البنك، ويتم في هذا الصدد تقسيم الودائع إلى:

- ودائع مؤكدة السحب؛
- ودائع ممكنة السحب؛
- ودائع لن يتم سحبها إلا تحت ظروف معينة.

وبشكل عام كلما كان من المتوقع زيادة حجم المسحوبات، كلما ارتفعت نسبة السيولة، وبالتالي فإن البنك يستثمر أمواله في أصول سائلة ذات تاريخ استحقاق قريب.ومن الودائع المؤكد سحبها المرتبات المحولة إلى البنك، وكذا ما تسمى بالودائع العارضة أو سريعة الحركة والتي يجب الاحتفاظ بها في صورة نقود أو أصول سائلة قصيرة جدا[٢٩١].

وحتى يمكن فصل الودائع المستقرة عن الودائع غير المستقرة، ينبغي تجميع وإعداد البيانات التاريخية من واقع سجلات البنك، عبر سلسلة زمنية تتراوح من خمس إلى عشر سنوات للكشف عن طبيعة وسلوك الودائع بأنواعها المختلفة[٢٩٢].

---

[٢٩١] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٨٠-١٨١.

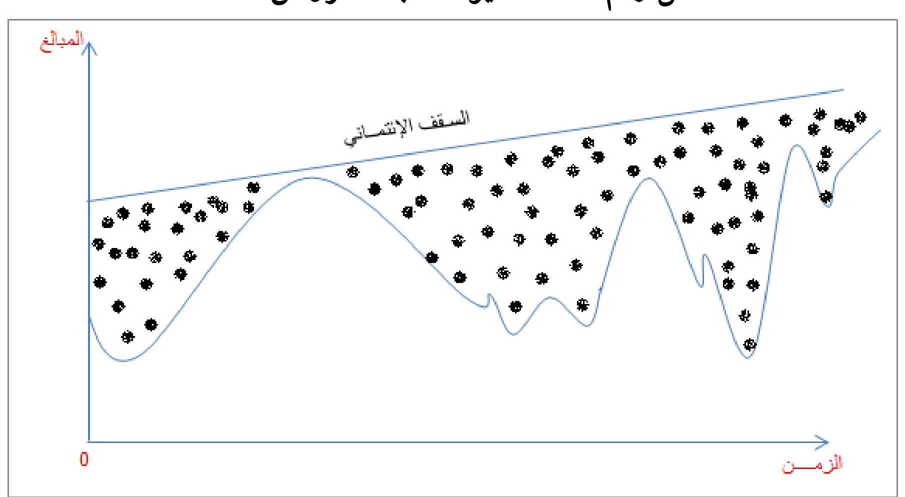
[٢٩٢] عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية،منشاة المعارف،الاسكندرية،٢٠٠٢، ص.١٥٧.

و يجدر بإدارة البنك أن تحتاط لحسابات الإيداع الكبيرة، إذ أن أي سحب فجائي أو غير متوقع يمثل عبئا على مركز السيولة بالبنك. لذا فإن على إدارة البنك أن تحدد هذه الودائع، وتحدد سلوك كل منها بشكل واضح، وخاصة أن معظم أصحاب هذه الحسابات لا يتركونها عاطلة لوقت طويل، وبهذا نجد أن الودائع الكبيرة يمكن أن تكون نقطة ضعف إذا ما كانت قابلة للسحب، وعادة تخصص البنوك نسبة سيولة ثابتة لمقابلة هذا النوع من المخاطر[٢٩٣].

٢. سيولة الإقراض:

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع، ولتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض. وتسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض، وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة، والتي تماثل الودائع غير المستقرة حيث يمكن إبرازها بالرسم البياني التالي:

شكل رقم ٠٢ : السيولة لمقابلة القروض



المصدر: محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.١٥٨.

[٢٩٣] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٨٢.

فالخط الذي يمر بالنقطة القصوى يسمى بالسقف الائتماني، فالزيادة في القروض تعني المزيد من السيولة، فالنقط أسفل الخط أو السقف الائتماني، تمثل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن تكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الاحتياجات الموسمية[٢٩٤].

فعلى البنك أن يدرس إضافة للودائع، الإقراض أيضا لتحديد نسبة موسمية القروض، وتحديد حجم القروض العارضة، ويعطي ذلك حقيقة أساسية مؤداها أن زيادة الطلب على القروض يزيد من حجم سيولة البنك[٢٩٥].

وإذا ما زاد حجم القروض بمعدل أسرع من ارتفاع الودائع، وتوقعت الإدارة استمرار هذه الزيادة، فإنها ستكون في حاجة إلى سيولة إضافية، إما عن طريق زيادة حجم الودائع أو بيع بعض الأصول المتاحة. وإذا ما استمر هذا الاتجاه ، فإن على البنك أن يبحث عن حلول مناسبة مثل العمل على تنشيط الودائع أو الاندماج مع مؤسسة أخرى[٢٩٦].

٣.مؤشرات سياسة السيولة:

حيث يمكن عرضها في الجدول التالي[٢٩٧]:

---

[٢٩٤] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٥٨-١٥٩.

[٢٩٥] طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.١٨٢.

[٢٩٦] المرجع السابق، ص.١٨٣.

[297]- **K .kosmidou, F. Pasioura , Domestic and multinational determinants of forein bank profits : the use of greek banks operating aboard, journal of multinational financial management, 2007, pp.1-15**

-.M.I.Nakane, The determinants of bank interest spread in Brazil, Central bank of Brazil working paper series, p .46.

-P.S .Rose, op.cit., p.350.

جدول رقم ٠٩ : مؤشرات سياسة السيولة.

الرقم	النسبـة	مدلـولها
١	رصيد المصرف لدى البنك المركزي+نقدية بالمصرف الودائع+التزامات أخرى	وهي وسيلة توفر قدرا من الأمان، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الأخرى و ليس الودائع لوحدها، التي قد يتعين على المصرف الوفاء بها حالا أو في المستقبل القريب كالشيكات و الحوالات و الخطابات الدورية للإعتمادات و الأرصدة المستحقة للمصارف و مبالغ مقترضة من البنك المركزي.
٢	إجمالي الأصول الجارية إجمالي الخصوم الجارية	أي مدى كفاية الأصول الجارية لتغطية إلتزامات البنك قصيرة الأجل، كالودائع قصيرة الأجل و الجارية. ولا ينبغي لهذه النسبة أن تكون كبيرة جدا، و إلا دل ذلك على وجود أموال سائلة بالبنك غير مستغلة و غير مستثمرة، و أيضا كلما كانت الأصول الجارية قادرة على تغطية الخصوم الجارية سيتفادى البنك خطر سحب الودائع المفاجئ.
٣	الأرصدة النقدية و الودائع إجمالي الأصول	
٤	الأصول الجارية إجمالي الأصول	وتعبر هده النسبة على قدرة البنك في تشغيل أصوله في مجالات تحقق له إيرادا أكبر من وضعها في شكل نقدي أو شبه نقدي، وكلما زادت هذه النسبة على مستوى معين، معنى ذلك أن البنك لم تعد

لديه القدرة على توظيف المزيد من الأموال المتاحة لديه.		
و تعكس مدى قدرة الإحتياطات الأولية و الثانوية وهي الموارد النقدية و الشبه نقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف وفي كل الحالات، و يعد هذا المؤشر الأكثر استخداما في مجال تقييم إدارة السيولة.	الاحتياطات الأولية و الثانوية الودائع و الالتزامات الأخرى	٥

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف اعتمادا على المراجع المذكورة في تهميش الصفحة أدناه.

المبحث الثاني

نظريات السيولة وعلاقتها بالربحية

للسيولة ثلاث نظريات سنحاول التطرق لها بالتفصيل، كما أن علاقتها بالربحية تستوجب تحليلها وحل التعارض بينهما.

المطلب الأول

نظريات السيولة

سنحاول فيمايلي عرض مختلف نظريات السيولة.

١.نظرية السيولة التقليدية أو الكلاسيكية.

وتؤكد على ضرورة استخدام أموال المصرف التجاري، باستثناء الاحتياطات الأولية في موجودات مربحة تأخذ شكل أدوات ائتمان قصيرة الأجل ،أي توظيف أموال المصرف في قروض واستثمارات ذات آجال قصيرة ، وذلك لأن المصارف التجارية تتعامل بالمعاملات التجارية والنشاطات الصناعية ذات الأمد القصير.[٢٩٨]

٢ . نظرية التحول :

وتشير إلى أن المصرف يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى موجودات أخرى أكثر سيولة ، أي قابلة التحويل إلى نقد عند الحاجة إلى الأموال .وتعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك المصرف التجاري للاحتياطات الثانوية، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها للبيع العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة .

٣ . نظرية الدخل المتوقع :

وتستند هذه النظرية إلى توظيف أموال المصرف، أو المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولآجال مختلفة. ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة ،أي قدرتها على توليد مجرى النقد ، أي حجم الأموال

---

[٢٩٨] - فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص . ٩٩ .

الداخلة لهذه المنشأة ، والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف، وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية، في أنشطة استثمارية مختلفة .[٢]

المطلب الثاني

السيولة والربحية وتحديد احتياجاتها.

التوفيق أو حل التناقض بين السيولة والربحية هو المشكلة الرئيسية في الأعمال المصرفية.

١. السيولة والربحية :

يمكن إيضاح طبيعة هذا التناقض بأبسط صورة ، عند مقارنة مسك النقد في الصندوق واستخدامه بشكل أو بآخر. فالنقد كما نعلم ، هو السائل المطلق الذي نقارن به سيولة باقي الأصول. وكل استخدام آخر للنقد يبتعد به عن السيولة المطلقة لدرجة ما . وتمتاز بعض أنواع الاستخدام بكونها قريبة من النقد جدا ، بحيث يمكن تحويلها له بسرعة ودون تحقيق خسارة (أو مع خسارة طفيفة) .غير أن مثل هذا الاستخدام يتطلب التضحية بجزء من خل البنك . وهناك أشكال أخرى من الاستخدام تبتعد عن السيولة كثيرا وتتضمن احتمال تحقق الخسارة خلال أمد الاستخدام، وخاصة عند تحصيله قبل استحقاقه، ومقابل هذه المخاطر ، يدر النوع الثاني من الاستخدام فوائد أعلى للبنك .[٢٩٩]

إذا فاحتفاظ البنك بالسيولة سوف يضيع عليه فرص قد تحقق له ربحية، و في نفس الوقت إذا قرر البنك استثمار هذه السيولة فقد يقع في خطر السحب.

٢ . تحديد احتياجات السيولة و الرقابة عليها :

٢,١ .تحديد احتياجات السيولة :

تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية ، بالإضافة إلى ما يضيفه البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض ، والطلب غير المتوقع على

---

[٢] ـ المرجع السابق ، ص.١٠٠ .

[٢٩٩] ـ محمد سعيد أنور سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . ١٤٣ ـ ١٤٤ .

الودائع. ويقوم البنك بالمواءمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة عن عمليات الإيداع ، وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للبنك .

وتجدر الإشارة إلى أن أي بنك لا يستطيع أن يقدر على وجه الدقة تحديد احتياجات السيولة ، إذ أن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض، ودراسة تدفق الودائع .ولذلك فإن تحديد السيولة وفي الأجل القصير والطويل يحتاج إلى تحليل الخبرة السابقة، وأرقام الماضي، ومدى إمكانية استمرار ذلك في المستقبل.[٣٠٠]

مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية و السياسية التي كانت سائدة في الماضي.

٢,٢ . الرقابة على السيولة في البنوك التجارية :

تتلخص عملية الرقابة على السيولة، في قيام البنك المركزي بالدرجة الأولى بالتأكد من الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية.[٣٠١]

[٣٠٠] - عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، مرجع سبق ذكره ، ص . ٢٣٢ .
[٣٠١] - المرجع السابق ، ص . ٢٣٥ .

المبحث الثالث

سياسة رأس المال

تهتم البنوك بالعديد من المواضيع و العناصر المهمة، لكن هناك عناصر أهم، و رأس المال هو أحد هذه المواضيع. فالاحتفاظ برأس المال إلى حد كاف و زيادته من أجل حماية حقوق المودعين، الموظفين، و الملاك يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه البنوك.

المطلب الأول

مكونات ووظائف رأس المال

١. مكونات رأس المال:

يتضمن رأس مال البنك التجاري رأس المال المدفوع للبنك، والاحتياطات بجميع أنواعها والأرباح غير الموزعة، ولا تختلف مكونات رأس مال البنك من دولة لأخرى باستثناء بعض البنود الإضافية[٣٠٢].

ووفقا للعرف المصرفي فإن رأس المال بمفهومه الموسع يحتوي على كل من العناصر التالية:

- قيمة الأسهم العادية؛
- قيمة الاحتياطات المختلفة والأرباح المحتجزة؛
- بنود أخرى ترى الجهات الإشرافية ضرورة احتسابها ضمن عناصر رأس المال (مثل مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، القروض فيما بين البنوك...)

وتحدد كل جهة إشرافية وكذلك الاتفاقيات الدولية، البنود التي يجب احتسابها ضمن رأس مال البنك والنسب التي لا يجب أن تتخطاها[٣٠٣].

[٣٠٢] محمد سويلم، مرجع سبق ذكره، ص.١٩٢.

[٣٠٣] إيهاب محمد حسن أبو عيش، تقييم ملاءمة رأس المال للبنوك التجارية (دراسة نظرية تطبيقية)، ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص.٢٩-٣٠.

*السهم الممتاز له امتياز الحصول على الأرباح قبل الأسهم العادية، وأيضا في الحصول على قيمتها في حالة التصفية وعادة ما تحدد للأسهم الممتازة نسبة محددة من الربح تمثل نسبة معينة من قيمتها.

نعرض فيما يلي هيكل رأس المال في البنوك التجارية باختصار:

١,١.الأسهم العادية:

وهي تمثل مجموع أنصبة المساهمين، وتتميز بصفة أساسية أنها لها حق غير محدودة في أرباح البنك وأصوله، فالسهم العادي يشترك في الأرباح بعد أن يأخذ السهم الممتاز* نصيبه، كما يشترك في الأصول بعد استيفاء جميع المتطلبات الأخرى.

١,٢. الاحتياطات:

وتشمل كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطات الأخرى.

١,٣. الأرباح المحتجزة:

وتمثل الأرباح الصافية المرحّلة من سنوات مضت والتي تم احتجازها، ولم توزع على المساهمين (الملاك). ويمكن للبنك استخدامها في مجالات التوظيف المختلفة لتوسيع مجال نشاطه وزيادة قوته الإيرادية، وتعتبر الأرباح المحتجزة مصدرا رئيسيا للتمويل (تمويل ذاتي) ولزيادة رأس المال في البنوك[٣٠٤].

٢. وظائف رأس المال:

تتلخص وظائف رأس المال في البنوك التجارية فيمايلي:

- وظيفة الحماية لأموال المودعين؛
- الوظيفة التشغيلية، حيث يجب أن يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطاته، وأن يكون رأس المال كافيا لمقابلة ذلك وخاصة في بداية نشأته؛
- وظيفة الضمان لدائني المصرف؛[٣٠٥]
- امتصاص الخسائر غير المتوقعة للحفاظ على الثقة في البنك؛
- يستخدم كأداة في يد الجهات الإشرافية لتقييد التوسع غير المطلوب في الأصول؛
- كسب المزيد من العملاء عن طريق تدعيم ثقة المودعين والجهات الإشرافية في قدرة البنك، وبذلك تتحقق للبنك الميزة التنافسية[٣٠٦].

---

[٣٠٤] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٩٦-١٩٧.

[٣٠٥]-سليمان أحمد اللوزي وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص ص.١٢٧-١٢٨.

[٣٠٦] إيهاب محمد حسن أبو عيش، مرجع سبق ذكره، ص ص.٣٠-٣١.

وبذلك يمكن القول أن وظيفة رأس المال في البنك تختلف عن وظيفة رأس المال في المؤسسات الأخرى، وهي تمويل شراء الأصول أولا ثم حماية الدائنين ثانيا.

المطلب الثاني

معايير كفاية رأس المال واتفاقية بازل

١. معايير ومقاييس كفاية رأس مال البنك:

من المعلوم أنه ينبغي أن يكون رأس مال البنك كافيا لتحقيق الوظائف الأساسية للبنك، كتمويل وتقديم الحماية للمودعين والدائنين، وزرع الثقة لدى السلطات المصرفية الإشرافية. ويرتبط مقدار رأس المال الذي يحتاجه البنك بمجموع المخاطر التي يتوقعها.

وهناك بعض المعايير التي يمكن الاسترشاد بها لتحديد مدى كفاية رأس المال بالبنك، مع الأخذ في عين الاعتبار أن هذه المعايير ما هي إلا أساليب مساعدة في تحليل مدى كفاية رأس مال البنك[٣٠٧] .

فهي عبارة عن نسب و مؤشرات نقيس بها مدى كفاية رأس المال وهي:

١,١.نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول:

أو نسبة (عدد مرات) مجموع الأصول إلى رأس المال الممتلك، ويربط هذا المعيار رأس المال الممتلك بالأصول التي ينبغي أن يمتص رأس المال الممتلك أية خسارة ناجمة عن استخدامها. أي أنه يستخدم للدلالة على مدى كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر التي تحدث في قيم هذه الأصول دون المساس بأموال المودعين[٣٠٨].

١,٢.رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع:

ويستدل من هذا المؤشر على مدى كفاية رأس المال الممتلك، في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع[٣٠٩].

---

[٣٠٧] عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٦٧-١٦٨.
[٣٠٨] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠٦.
[٣٠٩] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.٨٥.

١ ,٣. نسبة رأس المال للأصول ذات المخاطرة:

وتهتم هذه النسبة برأس المال إلى الأصول ذات المخاطرة، حيث تخفض مجموع أصول البنك بالنقدية بالخزينة ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، والسندات الحكومية وبعض التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية المضمونة من الحكومة، لكن يؤخذ على هذا المعيار تباين درجة مخاطر الأصول فيما بينها.

ومن الأساليب المستحدثة التي تتبع لمواجهة احتمالات عدم كفاية رأس المال وتحقيق الأمان في توفير الأموال للمودعين هو التأمين على الودائع[٣١٠]. والذي تم التطرق له سابقا.

2 .رأس مال البنك في ظل اتفاقية بازل و مؤشرات سياسته:

لقد أصبح الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي من أبرز القضايا المعاصرة، حيث بدأ مفهوم رأس المال ومعاييره يحظى بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، حيث تتحوط المصارف للمخاطر الداخلية المرتبطة بنشاط وإدارة البنك، أو للمخاطر الخارجية الناشئة عن تغيير الظروف التي يعمل المصرف في ظلها من خلال وسائل عديدة، من أهمها تدعيم رأس المال و الاحتياطات، وهو ما قررته لجنة بازل عام ١٩٨٨ بمعيارها الموحد الدولي الذي يطلق عليه الملاءة المالية بنسبة ٨% كحد أدنى[٣١١].

٢ ,١.التطور التاريخي لكفاية رأس المال واتفاقية بازل:

في منتصف القرن التاسع عشر (١٩) صدر قانون للبنوك في الولايات المتحدة، يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يقدم فيها خدماته. وفي منتصف القرن العشرين بدأ الاهتمام يتزايد من جانب السلطات الرقابية، في صورة وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال، وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول. غير أن كل هذه الطرق سرعان ما أثبتت عدم جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية،، وبصفة خاصة البنوك الأمريكية واليابانية، وهو الأمر الذي دفع جمعيات المصرفيين في ولايتي "نيويورك وإلينوي" بصفة خاصة عام ١٩٥٢

[٣١٠] عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص ص.١٦٨-١٦٩.
[٣١١] المرجع السابق، ص.١٦٩.

لبدء الحديث، وبالتالي البحث عن أسلوب ملائم لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال[٣١٢].

وفي سنة ١٩٧٤ تم الإعلان عن إفلاس البنك الألماني "هرشتات" "Herstatt" والذي ألحق خسائر كبيرة بالمودعين[٣١٣]، وبالبنوك الأمريكية والأوربية المتعاملة معه، وفي العام ذاته أفلس "فرانكلين ناشيونال بنك" وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فيرست بنسلفانيا بنك".[٣١٤]

وفي ظل هذه الظروف قررت مجموعة الدول العشر تأسيس لجنة بازل، وهذا من أجل وضع قواعد للتعاملات البنكية، والتي حددت سنة ١٩٨٨ معدل ملاءة سمي بمعدل كوك "Ratio Cook" وتم تحديده بـ ٨ %[٣١٥].

وهي ما تعرف باتفاقية بازل١ ثم تلتها اتفاقية بازل٢، والتي حافظت على نفس هذه النسبة مع إضافة عنصري الرقابة المصرفية وانضباطية السوق.

٢,٢. معدل كفاية رأس المال وفقا لمفاهيم اتفاقية بازل:

٢,٢,١. مكونات رأس المال حسب اتفاقية بازل:

تتكون عناصر رأس المال من شريحتين:

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي ← وتشمل رأس المال المدفوع بالكامل للأسهم العادية، والاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة

الشريحة الثانية: رأس المال المساند ← وتشمل الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة، والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، والديون المساندة على أن لا تقل نسبة رأس المال عن ٤ بالمائة

---

٣١٢ علي إسماعيل شاكر، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل٢، مجلة اتحاد المصارف العربية، ماي ٢٠٠٣، ص.٧١.

313 P.DUMONTIER, D.DUPRE, op.cit, p.117.

٣١٤ علي اسماعيل شاكر، مرجع سبق ذكره، ص.٧١.

315 P. DUMONTIER, D. DUPRE, op.cit, p.117.

وفي عام ١٩٩٦ أدخلت لجنة بازل تعديلات أخرى بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتكون من :

الشريحة الثالثة: ← تتمثل في قروض مساندة* لأجل سنتين تستخدم لتغطية
لرأس المال مخاطر السوق[٣١٦].

٢,٢,٢. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تقوم مقترحات اللجنة حول الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على العناصر الأساسية الواردة في وفاق ١٩٨٨ حيث:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الموجودات (الأصول) المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\,\%$$ [٣١٧]

أما حسب الوفاق الجديد (بازل٢) فقد تم الحفاظ على نفس النسبة ٨ % ولكن حسابها كما يلي:

$$\text{معدل الكفاية الحدية} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل+ المخاطر الائتمانية}} \geq 8\,\%$$

حيث يمثل المقام حسب الوفاق الجديد بضرب مخصصات رأس المال الموجهة لتغطية مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بالعدد ١٢,٥، ثم إضافة مجموعة الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان[٣١٨]. وبالنسبة للأوزان الترجيحية للمخاطر، فإنه يتم تحديدها حسب مستويات مخاطر هذه الأصول وقد تم وضع أوزان: صفر بالمائة، ١٠% ، ٢٠ %، ٥٠ %، ١٠٠ %، فمثلا القروض للأفراد يتم دائما ربطها بوزن مخاطرة يقدر بـ ١٠٠ %،

---

* القروض المساندة هي عبارة عن سندات تطرحها البنوك في اكتتاب عام بعائد أعلى من سعر السوق نظرا لاحتمال تعرض حائزيها للخسائر التي قد يحققها البنك.

[٣١٦] بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السادس والثلاثون، ٢٠٠٤، ص.٣٥.

[٣١٧] مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الوفاق الجديد المقترح للجنة بازل، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ١٠، أفريل ٢٠٠٢، ص.١٤.

[318] **Comité de Bale sur le contrôle bancaire, Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres, Banque des règlements internationaux, Juin 2004,p.11.**

أما القروض للبنوك (تتضمن استثمارات البنوك) فإن لها وزن مخاطرة يقدر بـ ٢٠ %، أما القروض الموجهة للقطاع العام فإنها تأخذ أوزان منخفضة جدا تصل إلى 0 %...إلخ[319].

٣،٢. مؤشرات سياسة رأس المال:و الجدول التالي يعرض أهم مؤشرات هذه السياسة:

جدول رقم ١٠ : مؤشرات سياسة رأس المــــال.

الرقم	النسبة	مدلولها
١	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	ويعكس هذا المؤشر قدرة رأس المال الممتلك على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول. وتقيس هذه النسبة مدى ملاءمة رأس المال، ويحاول البنك دائما الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة، و عدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة.
٢	حقوق الملكية / إجمالي القروض	توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض و السلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، فهذه النسبة تعكس درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض.
٣	حقوق الملكية / إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية	و يمثل مدى قدرة رأس المال على مواجهة الخسائر المحتملة في الأوراق المالية و الاستثمارات قصيرة الأجل، و لذلك يطلق على هذا المؤشر بهامش الأمان في مقابلة المخاطر الاستثمارية.
٤	حقوق الملكية / إجمالي الودائع	ويستدل من هذا المؤشر على مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع.
٥	نسبة كــــــوك	تم شرحها سابقا

المصدر: فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص.٨٥-٨٦.

[319] C.MATTEN, Managing bank capital, second edition, John wiley and sons, LTD, U.K, 2000, pp.82-84.

المبحث الرابع

المخاطر البنكية الأخرى وطرق إدارتها

يمكن القول أن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح وازدهار البنوك وتحقيقها لأهدافها. فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

المطلب الأول

المخاطر البنكية الأخرى

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح[٣٢٠].

١. **مخاطر السيولة:**

وتعني عدم القدرة على مواجهة الالتزامات المالية الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها[٣٢١].

كما تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها. والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه. وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة على البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد

---

[٣٢٠] فايق جبر حسن النجار، إدارة المخاطر المصرفية، الحلقة الأولى، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، الأردن، ماي ٢٠٠٣، ص ص.٨٣-٨٤.

[٣٢١] وفاء يوسف أحمد، إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٥، ص.٥٢.

من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية[٣٢٢].

ويمكن القول أن خطر السيولة يرتبط بعملية سحب الأموال من البنك من طرف المودعين، وبالتحديد فإن هذا الخطر يتحقق إذا دفع سحب هذه الأموال البنك إلى الحصول على أموال بتكلفة أعلى من التكلفة العادية، وإذا كانت هذه التكاليف (المرتبطة بتصفية الأصول) مرتفعة جدا، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى إفلاس البنك وعدم قدرته على السداد[٣٢٣].

وتتحقق مخاطر السيولة لعوامل داخلية وخارجية كما يلي:

١, ١.العوامل الداخلية: وتتمثل في:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة، مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

١, ٢. العوامل الخارجية: وتتمثل أساسا في:

- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر؛
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال[٣٢٤].

وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها.

وتستخدم نسبة **حقوق الملكية إلى الأصول** و نسبة **الخصوم إلى الأصول** ، كمؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في البنك والقدرة على الاقتراض من سوق المال، فالبنك

---

[٣٢٢] فايق جبر حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص.٨٤.

[323] A. TARAZI, Risque bancaire, déreglementation financière et réglementation prudentielle, ,Paris, 1996, p.14.

[٣٢٤] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص.٢١٠-٢١١.

الذي تكون حقوق الملكية فيه أكبر من بنك آخر تكون لديه فرصة أكبر للحصول على المزيد من القروض، وذلك لأن احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون أقل.

كذلك فإن البنك الذي يعتمد بدرجة أقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل أذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية وغيرها، فإنه يمكنه إصدار كميات أكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة. وبالتالي فإن تكلفة الإقراض تكون أقل[٣٢٥].

٢. مخاطر سعر الفائدة:

يعتبر هذا النوع من المخاطر الرئيسية، ويتمثل في تحمل المقرض أو المقترض تغيرات أسعار الفائدة التي تحدث في المستقبل، وهو بهذا يختلف بشكل واضح عن خطر السيولة، الذي يقوم أساسا على عدم القدرة على توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات في الوقت المحدد.

بالنسبة للبنك، فإن خطر معدل الفائدة يمكن أن يكون على ثلاث (٣) أشكال: نقص قيمة الأصول أو ارتفاع في قيمة الخصوم، انخفاض هامش المردودية، تزايد التزامات خارج الميزانية (الضمانات،...)[٣٢٦].

وتعرف مخاطر أسعار الفائدة: "بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة"[٣٢٧].

فخطر معدل الفائدة من جهة أخرى هو خطر انخفاض عوائد الأصول المربحة أو زيادة نفقات الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الصافي و هذا بسبب التقلبات في أسعار الفائدة، و لقد وجدت البنوك عدة طرق لتقليص التعرض لخطر معدل الفائدة، لكن لا يمكن الحد منه نهائيا.

وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح ما يلي:

✓ الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول؛

[٣٢٥] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

[326] **J. DARMON, Stratégies bancaires et gestion de bilan, Economica, Paris, 1998, P.72.**

[٣٢٧] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص.٢٠٢.

✓ تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير، ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

ويتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة، ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

وتقاس مخاطر سعر الفائدة بالعلاقات التالية[٣٢٨]:

$$\frac{\text{الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\frac{\text{الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\frac{\text{الأصول الحساسة}}{\text{الخصوم الحساسة}}$$

٣. مخاطر أسعار الصرف:

يواجه المصرف هذا النوع من المخاطر نتيجة قيامه بمعاملات بعملة غير عملة بلده، حيث تتعرض هذه العملة للتغير في أسعار صرفها[٣٢٩].

وخطر الصرف هو: "الخسائر الناتجة عن التغير في قيمة الحقوق أو الديون المسجلة بالعملة الصعبة في حسابات البنك"[٣٣٠].

[٣٢٨] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.٢٣٧.

[329] M. Debeauvais, Y. Sinnah, la gestion globale du risque de change, 2ème édition, Economica, Paris, 1992, p.109.

[330] M. Rouach, G. Noulleau, le contrôle de gestion bancaire et financier, 3ème édition, Banque éditeur, Paris, 1998, p.312.

كما أن مخاطر أسعار الصرف تنشأ عن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف، وذلك عند وجود مركز مفتوح (حساب) بالعملات الأجنبية، سواء بالنسبة لكل عملة على حدا، أو بالنسبة لإجمالي مراكز العملات[٣٣١].

٤. المخاطر التشغيلية:

ويقصد بها " المخاطر الحادثة في الأموال أو قيمة المنشأة نتيجة عدم أداء الوظائف التشغيلية كما هو متعارف عليه طبقا للقواعد المنظمة لها، مثل عدم جودة المنتجات أو سوء التشغيل للميكنة المستخدمة"[٣٣٢].

ويمكن تعريف مخاطر التشغيل حسب لجنة بازل بأنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو بسبب أحداث خارجية"[٣٣٣].

أي أنها الخطر الناتج عن عدم فعالية و كفاءة العمليات، فأخطاء الإدارة(العاملين) و لو بسيطة و التقلبات في الاقتصاد، قد يكون لها تأثير معاكس على تدفق الدخل و التكاليف التشغيلية.

وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المؤسسة. وهكذا فإن مخاطر التشغيل ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام والفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفء أم لا[٣٣٤].

٥. مخاطر أخرى:

كنتيجة لتعامل البنوك مع الأنشطة الدولية، قد تواجه هذه البنوك ما يسمى خطر البلد، والذي يعتبر شكلا من أشكال مخاطر الائتمان أو الإفلاس، والذي سببه امتناع بلد عن

---

[٣٣١] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.٢٣٨.
[٣٣٢] وفاء يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.٥٣.
[٣٣٣] مديرية البحوث والمجلة وبنك المعلومات، المبادئ العشرة للممارسات السليمة في مجال الرقابة على، وإدارة مخاطر التشغيل، اتحاد المصارف العربية، أفريل ٢٠٠٣، ص.٥٧.
[٣٣٤] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص٧٣-٧٤.

الوفاء بالتزاماته، أو أن يكون الطرف المدين عون أجنبي يرفض الوفاء بالتزاماته نتيجة لأسباب اقتصادية أو سياسية تصيب بلده[٣٣٥].

كما توجد مخاطر أخرى يتعرض لها البنك مثل مخاطر السمعة، والتي تنشأ نتيجة الفشل في التشغيل السليم لبنك، بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك. والسمعة عامل هام للبنك حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء، و هناك مخاطر التضخم والتي تنجم عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة[٣٣٦].

وكذا مخاطر الالتزام والتي تتمثل في عدم الامتثال للقواعد والقوانين التي تنظم عمليات التشغيل، وتقديم الخدمات بالنسبة لسوق المنتجات[٣٣٧].

وهو ما يعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية، أو الحرمان من ممارسة نشاط معين.

وهناك أيضا المخاطر الإستراتيجية والتي تنشأ نتيجة لغياب إستراتيجية مناسبة للبنك. ويقصد بالإستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل، في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية[٣٣٨].

---

[335] A. TARAZI, op. cit., p.13.

[٣٣٦] فايق جبر حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص.٨٤-٨٥.

[٣٣٧] وفاء يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.٥٢.

[٣٣٨] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.٢٤٥.

المطلب الثاني

طرق إدارة أهم المخاطر البنكية

كما رأينا فيما سبق تتعرض البنوك لمختلف أنواع المخاطر التي لا بد أن تواجهها من خلال إعداد نظام إداري متكامل من أجل تجنب هذه المخاطر أو الحد منها. ويجب أن يتضمن هذا النظام هيكلا تنظيميا محكما، ونظام رقابة داخلي فعال لها.

١. مفهوم إدارة المخاطر وتقييمها:

١,١. مفهوم إدارة المخاطر:

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: "الإدارة المسؤولة عن وضع الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى الحد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك، أو تخفيض الآثار السلبية لهذه المخاطر إلى الحدود المقبولة والمعتمدة من الإدارة العليا."[٣٣٩]

كما تعرف بأنها : "عبارة عن مجموعة من الأدوات والتقنيات وأيضا عملية مطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البنك. إن الهدف من إدارة المخاطرة وإدارة الأصول والخصوم، هو تحقيق مفاضلة مثلى بين المخاطرة والعائد وتخطيط وتمويل تنمية الأعمال بناء على ذلك"[٣٤٠].

فإدارة المخاطر تعمل على التنسيق بين مختلف إدارات البنك لضمان توفير البيانات و المعلومات حول المخاطر، و تحديد الأساليب التي تحد منها و تخفف من تأثيرها على البنك.

١,٢. تقييم المخاطر: إن عملية تقييم المخاطر هي عملية يقوم بها المدراء و المسؤولون يتم بموجبها مايلي:

- ❖ تعيين طبيعة المخاطر؛
- ❖ قياس المخاطر: ويتضمن ذلك محاولة قياس احتمال حدوث الخطر وشدته؛
- ❖ ترتيب المخاطر وفقا للأولوية؛
- ❖ تطبيق الإجراءات الرقابية الفعالة لتجنب النتائج أو الآثار الخطيرة[٣٤١].

---

[٣٣٩] ـــــــ ، إدارة المخاطر المصرفية، الحلقة الأخيرة، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد الثاني والعشرون، جويلية ٢٠٠٣، ص.٦٧.

[٣٤٠] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص.٢٢٢.

٢. إدارة مخاطر السيولة:

إن الغاية من إدارة السيولة هي التأكد من قدرة المصرف على مواجهة جميع التزاماته التعاقدية مواجهة تامة، أما العناصر الأساسية لإدارة السيولة إدارة قوية فتشمل النظم الجيدة الخاصة بمعلومات الإدارة والسيطرة على السيولة مركزيا، وتحليل احتياجات التمويل، وتنويع مصادر التمويل والتخطيط للحالات الطارئة[٣٤٢].

ومن بين مصادر التمويل التي يؤكد عليها نجد الودائع القاعدية، والتي تتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

- ✓ تقدم من قبل المودعين في منطقة السوق التي يعمل بها المصرف؛
- ✓ مؤمن عليها؛
- ✓ صغر حجم أرصدتها وتنوعها الكبير؛
- ✓ غير مستخدمة كضمان؛
- ✓ لا تحصل عليها المصارف من خلال السماسرة.

وعلى أساس هذه الخصائص فإن مدراء مخاطرة السيولة ينصحون باتخاذ الخطوات الآتية:

- تنويع المطلوبات؛
- التأكيد على الودائع القاعدية[٣٤٣].

ويمكن أيضا التخفيف من مخاطر السيولة بإيجاد برامج لتأمين الودائع، إلى جانب توفر خطوط ائتمان جاهزة للطوارئ وخاصة من البنك المركزي[٣٤٤].

و هناك أسلوب إدارة الأصول و الخصوم يستخدم لإدارة مخاطر السيولة، حيث يعتمد أسلوب إدارة الأصول على اختيار مزيج من الأصول عالية السيولة، والذي يحقق التوازن بين مكاسب ومخاطر السيولة، فكلما زاد حجم الأصول عالية السيولة –

---

[٣٤١] فايق جبر حسن النجار، إدارة المخاطر المصرفية، الحلقة الأخيرة، مرجع سبق ذكره، ص.٦٨.

[٣٤٢] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.٦٧.

[٣٤٣] مخاطرة السيولة وإدارة المطلوبات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول السنة الحادية عشر، جانفي ٢٠٠٣، ص.٣٨.

[٣٤٤] سامر سنقرط، منهجية التصنيف الائتماني للمصارف، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، أفريل ٢٠٠٣، ص.٤٢.

كالنقدية وأذون وسندات الخزانة- ،كلما زادت قدرة البنك على مواجهة مخاطر السيولة ولكن على حساب المكاسب التي يمكن للبنك أن يحققها.

أما أسلوب إدارة الخصوم فعلى البنك اختيار هيكل الالتزامات (الخصوم) الذي يوازن بين التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة إصدار محفظة معينة من الالتزامات، وبين مخاطر السيولة المترتبة عن اختيار هذه المحفظة[٣٤٥].

ولقد بدأت تقنية إدارة الخصوم في سنوات الستينات مع ظهور شهادات الإيداع، والتطور الملحوظ للسوق المالي، والفكرة كما ذكرنا من وراء إدارة الخصوم هي الحصول على الأموال واستخدامها بما يدر عوائد خاصة لمقابلة طلبات القروض[٣٤٦].

٣.إدارة مخاطر أسعار الفائدة:

إن إدارة أخطار سعر الفائدة لها هدفان أساسيان: الأول، التأكد من أن التعرض لهذا الخطر محتوى ضمن المستوى المقبول، الثاني، التأكد من أن ما يطلق عليه فجوة الفوائد والموجودة فعلا في المركز المالي (أي الفرق بين أسعار الفوائد المدينة والفوائد الدائنة) تعكس توقعات البنك لأسعار الفائدة في الفترات المقبلة[٣٤٧].

على المراقبين المصرفيين مراقبة الطريقة التي تتبعها المصارف للسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة، ومنها وجود إشراف فعال من جانب مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، ووجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر، ونظم لقياس المخاطر ومتابعتها وإجراءات للرقابة الشاملة[٣٤٨].

فحساسية الفوائد تعني في الأساس الدرجة التي عندها لا تتوافق هياكل تسعير كل من بنود الأصول والخصوم المالية خلال الفترات الزمنية المختلفة[٣٤٩]، ومن الملاحظ أن النماذج الخاصة بالتكامل في إدارة الأصول والخصوم تعد حديثة العهد نسبيا، حيث بدأت في

---

[٣٤٥] السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص.٣٣١-٣٣٢.

[346] F. Joseph, Sinkey, Jr., commercial bank financial management in the financial services Industry, fifth edition, USA, 1998,p.268.

[٣٤٧] حسن السيد صالح سليمان، التكامل في إدارة الأصول والخصوم بالبنوك المصرية في ظل اقتصاد السوق وسياسات التحرير، رسالة دكتوراه، إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص.٥٨.

[٣٤٨] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.٦٦.

[٣٤٩] حسن السيد صالح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص.٥٧.

الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الثمانينات لإدارة التغيرات الناتجة عن تذبذب أسعار الفائدة آنذاك.

إن عدم التزامن فيما بين أصول وخصوم البنك أدى إلى زيادة درجة المخاطرة الخاصة بتغيرات أسعار الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض، حيث تؤثر هذه التغيرات على حجم الإيرادات والمصروفات المتعلقة بعدد من عناصر الأصول والخصوم المطبق عليها أحد أسعار الفائدة المتغيرة[٣٥٠].

كما تلجأ المصارف عادة إلى إتباع سياسات معينة بهدف وقاية نفسها من مخاطر احتمال انخفاض أسعار الأوراق المالية التي تمتلكها نتيجة تغير سعر فائدتها، فيعمل البنك على وقاية نفسه من تلك الخسائر بتوقيع ما يسمى عقد الخيار "option contract"، وقد تشمل عقود الاختيار الأسهم والسندات، كما قد تشمل العملات الأجنبية والأدوات المالية والسلع[٣٥١]. وكذا عقود مبادلة أسعار الفائدة "swaps"، وهذه العقود المتعلقة بأسعار الفائدة تكون باتفاق بين طرفين على مبادلة سعر فائدة ثابت بآخر متغير، وهو الأسلوب الأكثر استعمالا في إدارة مخاطر أسعار الفائدة[٣٥٢].

٣. إدارة المخاطر التشغيلية:

على إدارة المصرف العليا أن تعتمد إجراءات فعالة بشأن الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات، وأن تتبع سياسات لإدارة المخاطر التشغيلية أو تخفيضها مثلا عن طريق التأمين أو التخطيط للحالات الطارئة، كما يجب التحقق من توافر إجراءات كافية للإدارة والتحكم بمخاطر التشغيل، وأن الأنظمة الداخلية للبنك تسمح بتجميع البيانات والمعلومات اللازمة في هذا الشأن[٣٥٣].

وتعتبر المراجعة الداخلية مسؤولة عن مراقبة ما إذا أنه تم المحافظة على هذه المخاطرة عند الحدود المقبولة، وكذا مدى إتباع الخطوات اللازمة، وهل تم تحقيق النتائج المرجوة[٣٥٤]

---

[٣٥٠] **المرجع السابق، ص ص.٥٩-٦٠.**

[٣٥١] **زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص.٢٨٦.**

[352] **M. Bertonèche,D. Jacquet, Risque de taux d intérêt et choix des instruments financiers, Economica, paris, 1991,p.68.**

[٣٥٣] **سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.٦٨.**

[354]**M. Lore, L. Borodovsky, the professional's hand book of financial risk management, first published, Great Britain, 2000, p.348.**

خاتمة:

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على سياسة السيولة، سياسة رأس المال، حيث يعمل البنك على مراعاة الواقعية عند صياغته لهذه السياسات و غيرها، بما يخدم أهدافه الخاصة و أهداف الاقتصاد ككل.

فللسيولة أهمية كبيرة في مواجهة طلبات السحب و الاقتراض من البنك، و في المحافظة على سمعته. كما أن لرأس المال وظيفة أساسية هي حماية أموال المودعين و امتصاص الخسائر غير المتوقعة. و هذا ما أكدت عليه اتفاقية بازل.

كل هذا دفع بالبنوك التجارية إلى صياغة تلك السياسات بدقة، لضمان سير عملياتها المصرفية و ضمان استمراريتها، محاولة في ذلك تحاشي أكبر قدر من المخاطر.

و لقد رأينا في هذا الفصل أهم المخاطر التي قد يواجهها البنك ، و طرق إدارتها و التحكم فيها، أو على الأقل التخفيف منها، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحديثة التي أدت إلى تعرض البنوك إلى المزيد من المخاطر، و فرضت على مختلف الاقتصاديات ضرورة مسايرتها و التماشي معها، خاصة في المجال البنكي .

الفهرس